حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد إبريل – يونيه ٢٠١٧)

http://www.aafu.journals.ekb.eg

جامعة عين شمس (دورية علمية محكمة) كلية الآداب

دراسة تحليلية لدور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع (دراسة مطبعة على محافظة الإسكندرية)

محمد السيد حلاوة *

أستاذ علم الاجتماع المساعد- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية.

المستخلص:

تكمن خطورة انتشار مشكلة أطفال الشوارع من كونها تعرض هؤلاء الأطفال لألوان شتى من الإيذاء الجسمي والجنسي والنفسي، وكذلك الحرمان من بناء علاقات اجتماعية سليمة، بالإضافة إلى حرمانهم من الحد الأدنى للغذاء، والمسكن، والتعليم، والصحة، وكل ما يشكل صورا لإهدار حقوقهم؛ مما يعرضهم لمخاطر يستحيل عليهم مواجهتها، الأمر الذي يستلزم ضرورة توفير جهود وسياسات وبرامج منظمة للحد من مخاطر تعرضهم للإيذاء الذي يخالف ما جاءت به الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تعد بنيانا متماسكا، لتنظيم كافة شئون الطفولة.

وعليه أصبح من الأهمية تدخل المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الطفل باعتبارها أكثر إحساسا بالحاجات الفعلية للمواطنين، وقد أكدت الدراسات والبحوث على ضرورة مطالبة المنظمات غير الحكومية بالتخطيط للبرامج والمشاركة في استحداث أجهزة وطرق معينة للدفاع عن حقوق الطفل، ووضع البرامج الكفيلة بتنفيذها ودعوة المنظمات الدولية لدعم هذه البرامج، خاصة بعد أن قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتأكيد على أن بعض المنظمات غير الحكومية تسهم في تنفيذ مسئولياتها وتعمل بالوكالة عنها في المجالات التي من المفروض أن تقوم بها الحكومة.

وبناء على ما سبق يتحدد موضوع الدراسة ومشكلتها الرئيسية في تحليل ورصد الواقع الفعلي لخدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم حقوق أطفال الشوارع للتعرف على دورها الفعلي وما يرتبط به من معوقات تحول دون مساندة أطفال الشوارع وحصولهم على حقوقهم.

وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة على الأطفال المقيمين والمترددين بمراكز أطفال الشوارع وكذلك دراسة حالة بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع ، **وقد اعتمدت الدراسة الراهنة على الأدوات التالية :**

أ- استمارة استبيان عن دور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع.

ب- دراسة حالة بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع.

ج- مقابلات مفتوحة مع الأخصائيين ومديري الجمعيات.

وقد أسفرت نتائج الدراسة على:

- أن أغلب أعمار الأطفال الذين اشتملتهم الدراسة يقع في الفئة العمرية من (١٤- ١٨) سنة.
- أن معظم هؤلاء الأطفال جاءوا إلى الجمعيات الأهلية التي تهتم برعايتهم من خلال الأصدقاء.
- أن أكثر أدوار الجمعيات المرتبطة بدعم حقوق الطفل المدنية والاجتماعية قد تحددت في "تقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي للأطفال"، وجاء في المرتبة الثانية حرص الجمعية على تنمية وعي الأسر بالأساليب المناسبة لتربية ورعاية الأطفال.
- أن أهم أدوار الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق الصحية للأطفال قد تمثلت في حرص الجمعيات على توفير وجبات غذائية نظيفة لكل طفل، وجاء في نفس المرتبة حرص الجمعية على توفير خدمات الكشف الطبي الدوري على الأطفال.
- أن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لدعم حقوق الطفل التعليمية قد تمثلت في "حرص الجمعيات الأهلية على توفير الاحتياجات المتعلقة بالمدرسة وفصول محو الأمية"، وما يرتبط بذلك من توفير الزي المدرسي وسداد المصروفات الدراسية.
- أن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لدعم حقوق الطفل الثقافية قد تمثلت في أن الجمعية تنظم برامج ثقافية لإتاحة الفرص للأطفال للتعبير عن آرائهم .
- أن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لدعم حقوق الطفل الترويحية قد تمثلت في توفير الجمعيات الأهلية لأنشطة ترويحية متنوعة للأطفال، وكذلك تحفيز المتميزين منهم في الأنشطة .

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة (مشكلة الدراسة):

تأكد الاهتمام الدولي بالطفل بإعلان جنيف الخاص بحقوق الطفل، وأكدت الأمم المتحدة على اهتمامها بالطفل نحو جعلها تشير في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ إلى حق الطفولة في الرعاية والمساعدة، كما أكد هذا الاهتمام على عدة مواثيق وإعلانات على اعتبار أنه إنسان وبوصفه طفلاً[١]، ولم يقتصر الاهتمام بحماية الطفل على هذا المستوى فقط، بل سار إلى المستويات والتنظيمات الإقليمية، فلقد أكدت عدة مواثيق دولية لحقوق الإنسان بصفة عامة والطفل بصفة خاصة في أوروبا وأفريقيا والعالم الإسلامي والوطن العربي، فضلاً عن تزويد الاهتمام بالطفولة من خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في تلك الدول.[٢]

ولقد كان متوقعاً أن يحظى الطفل بالرعاية والأمن والأمان، إلا أن الواقع المؤلم يتناقض مع ذلك، حيث لا يخفى علينا ما يتعرض له الأطفال في مختلف أنحاء العالم يومياً من مخاطر تعوق نموهم وتنمية قدراتهم، بل وتزداد معاناتهم بسبب الحروب والعنف والتمييز والفصل العنصري والتشرد واضطرارهم للتخلي بشكل قسري عن جذورهم، وكثيراً ما يكونون ضحايا الإعاقة والإهمال والقسوة والاستغلال، ففي كل يوم يعاني ملايين الأطفال من ويلات الفقر والأزمات الاقتصادية والجوع والتشرد والأمية وتدهور الصحة، ويعانون من الافتقار إلى نمو مطرد في كثير من البلدان النامية، لاسيما في البلدان الأقل نمواً.[٣]

وتشير الإحصاءات إلى وجود نسبة عالية من الأطفال يموتون من جراء سوء التغذية والأمراض بما في ذلك نقص المناعة المكتسبة، ونقص المياه النظيفة، ونقص المرافق الصحية، ومن الآثار المترتبة على مشكلة المخدرات.[٤]

وبالرغم من الاعتراف والتصديق على العديد من الاتفاقيات بشأن حقوق الطفل، إلا أن التحدي الأكبر يمثل الفجوة بين التصديق على تلك الاتفاقيات ووضعها موضع التنفيذ مما أدى إلى معاناة ملايين الأطفال من الاستغلال والإساءة إليهم بشكل يومي[٥] . وحقوق الطفل ليست منفصلة عن حقوق الإنسان في مجملها فهي حقوق الإنسان في مرحلة من مراحل العمر، والطفل لا يعد في نهاية المطاف سوى إنسان، وهي التزامات على الأسرة والدولة والمجتمع المدني، ولذلك اهتم المجتمع الدولي بحقوق الطفل.[٦]

وتبرز أهمية المنظمات غير الحكومية التي تعمل وتهتم بقضايا الطفل وحماية حقوقه، ومن ثم لا مفر من نهوض العمل التطوعي والأهلي من أجلهم حتى تفرض خدمات الطفولة نفسها على مختلف النقابات والأحزاب، فضلاً عن العاملين الحكوميين في مجال الصحة والتعليم والتغذية وسائر الخدمات الاجتماعية.[٧]

ويشكل الأطفال في مصر ثلث السكان طبقاً لتعداد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء حيث تبلغ نسبتهم ٣٥% من السكان [٨]، ولا يعيش كل هؤلاء الأطفال في مناخ اجتماعي سوي، فهناك شريحة ليست بالقليلة تعاني من الحرمان واليؤس، وحرمت من براءة الطفولة، بل بعضهم طرد أو هرب من منزل الأسرة نتيجة للمشكلات الأسرية المحيطة بهم والتي ينتج عنها العديد من الآثار السلبية، وعلى رأس هذه المشكلات تبرز مشكلة أطفال الشوارع التي تهدد أمن البناء الاجتماعي المصري وسلامته عامة، وتكمن خطورة هذه المشكلة في تعرض هؤلاء الأطفال لألوان شتى من الإيذاء الجسمي والجنسي والنفسي[٩]، وكذلك الحرمان من بناء علاقات اجتماعية سليمة، بالإضافة إلى حرمانهم من الحد الأدنى للغذاء، والمسكن، والتعليم، والصحة، وكل ما يشكل صوراً لإهدار حقوقهم؛ مما يعرضهم

لمخاطر يستحيل عليهم مواجهتها، الأمر الذي يستلزم ضرورة توفير جهود وسياسات وبرامج منظمة للحد من مخاطر تعرضهم للإيذاء الذي يخالف ما جاءت به الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تعد بنياناً متماسكاً، لتنظيم كافة شئون الطفولة، حيث نصت الاتفاقية في المواد (١٩، ٣٢، ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤٠) على حماية الأطفال من كافة أشكال العنف[١٠]، والذي يتعارض أيضاً مع خطة التنمية التي وضعتها الحكومة المصرية بشأن حماية حقوق الأطفال الذين يعيشون ظروفاً صعبة[١١]، وكذلك يتعارض مع قانون الطفل رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦) والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة (٢٠٠٨).[١٢]

ويوجد في العالم نحو (٢٥٠) مليون طفل[١٣]، وهذا ما أشار إليه الموقع الرسمي لمنظمة أهوال[١٤]، وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن العدد سوف يصل في عام (٢٠٢٠) إلى حوالي (٨٠٠) مليون[١٥]. حيث يقدر عدد أطفال الشوارع في البلاد العربية ما بين (٧-١٠) ملايين طفل، مؤكداً أن هذه المشكلة تفاقمت خلال العقدين الماضيين بشكل كبير[١٦]، وقد أكد هذا العدد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) في موقعها الرسمي[١٧]، أما بالنسبة لحجم المشكلة في مصر فلا توجد أي إحصاءات واضحة تشير إليها، حيث تباينت إحصاءات الجهات المختلفة ما بين (٦٠٠) ألف طفل إلى أكثر من (مليون) طفل، حيث يصعب حصرهم وتسجيلهم لعدم تواجدهم في أماكن محددة، فهم خارج أي مؤسسة سواء كانت مؤسسة الأسرة، أو المؤسسة التعليمية، أو حتى مؤسسات العمل، وإنما يمكن مشاهدتهم نياماً مساءً في أنفاق السكة الحديد وأسفل الأشجار والإعلانات، أما في النهار فنجدهم يتجولون في الطرقات متسولين[١٨]، وفي ضوء ما أشارت إليه الإحصاءات السابقة عن حجم أطفال الشوارع، وصعوبة تحديد حجم هذه المشكلة، هناك جانب آخر يشير إلى مدى خطورة المشكلة على حياة الأطفال وسلوكياتهم.[١٩]

وعليه أصبح من الأهمية تدخل المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حقوق الطفل باعتبارها أكثر إحساساً بالحاجات الفعلية للمواطنين، وقد أكدت الدراسات والبحوث على ضرورة مطالبة المنظمات غير الحكومية بالتخطيط للبرامج والمشاركة في استحداث أجهزة وطرق معينة للدفاع عن حقوق الطفل، ووضع البرامج الكفيلة بتنفيذها ودعوة المنظمات الدولية لدعم هذه البرامج، خاصة بعد أن قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالتأكيد على أن بعض المنظمات غير الحكومية تسهم في تنفيذ مسئولياتها وتعمل بالوكالة عنها في المجالات التي من المفروض أن تقوم بها الحكومة.[٢٠]

وبناء على ما سبق يتحدد موضوع الدراسة ومشكلتها الرئيسية في تحليل ورصد الواقع الفعلي لخدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم حقوق أطفال الشوارع للتعرف على دورها الفعلي وما يرتبط به من معوقات تحول دون مساندة أطفال الشوارع وحصولهم على حقوقهم.

أولاً: أهمية الدراسة:

١. تزايد الاهتمام العالمي والمحلي في السنوات الأخيرة بقضية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية- وخاصة حقوق الطفل- حيث يعتبر الإنسان في الأنظمة الديمقراطية الحديثة هو محور كل الحقوق التي لا قيمة لها إن لم تكن مكرسة ومسخرة لخدمته.
٢. يُعد فقدان الحقوق والحريات أحد عوامل انهيار المجتمعات، حيث لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون حصول الإنسان على حقوقه ابتداءً من مرحلة الطفولة، وغياب هذه الحقوق أو التقليل منها يؤدي بالضرورة إلى خلق ظروف ينجم عنها الإعاقة الجسمية أو النفسية أو العقلية... الخ.
٣. إن إعطاء الأهمية لقضية حقوق الطفل تعتبر الخطوة الأساسية في كل عملية تنموية لضمان تحسين أوضاع الأطفال وحماية حقوقهم الأساسية.

٤. يمكن للجمعيات الأهلية كإطار مؤسسي وقناة شرعية، أن تؤثر في عمليات اتخاذ القرارات لدعم حقوق الطفل وتحقيق الأهداف المرجوة لهذه الفئة.
٥. التزايد المطرد في حجم مشكلة أطفال الشوارع في المجتمع المصري بدرجة تنذر بالخطر، ومن ثم فإن تحليل الآثار الناجمة عنها والبحث في مواجهتها للحد من آثارها السلبية أصبحت ضرورة اجتماعية تتطلب تدخل البحث العلمي لها رصداً وتحليلاً ومواجهة.
٦. خطورة مشكلة أطفال الشوارع باعتبارها مشكلة حاضنة، أي أنها تحتوي بداخلها على العديد من المشكلات، وينتج عنها مشكلات أشد خطورة، كالإدمان، وتسويق المخدرات، والسرقة، والتشرد، والبغاء، والسرقة.
٧. التكلفة الباهظة التي يتحملها المجتمع حالياً ومستقبلاً نظراً لما يترتب على هذه المشكلة من نتائج سلبية على الاستقرار السياسي والأمني.
٨. انتشار أطفال الشوارع ومظاهر إيذاءهم بالمجتمع المصري نتيجة لعدم توفر السياسات والجهود المنظمة، والأجهزة التي تدافع عن حقوق هؤلاء الأطفال في الحماية والرعاية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيسي للدراسة في رصد وتحليل دور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع.
وينبثق منه مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في:

١- رصد وتحليل خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق المدنية والاجتماعية لأطفال الشوارع.
٢- رصد وتحليل خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق الصحية والغذائية لأطفال الشوارع.
٣- رصد وتحليل خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق التعليمية لأطفال الشوارع.
٤- رصد وتحليل خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق الثقافية لأطفال الشوارع.
٥- رصد وتحليل خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم حقوق طفل الشارع في اللعب والترويح.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

يتحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في:
- ما هو الواقع الفعلي للخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية لدعم حقوق أطفال الشوارع؟

وينبثق منه مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:
١- ما هي خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق المدنية والاجتماعية لأطفال الشوارع؟
٢- ما هي خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق الصحية والغذائية لأطفال الشوارع؟
٣- ما هي خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق التعليمية لأطفال الشوارع؟
٤- ما هي خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم الحقوق الثقافية لأطفال الشوارع؟
٥- ما هي خدمات الجمعيات الأهلية المرتبطة بدعم حقوق طفل الشارع في اللعب والترويح؟

رابعاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

[١] مفهوم حقوق الطفل:

يُنظر إلي مفهوم الحقوق على أنها: "حقوق المواطنين في التعليم والرعاية الصحية والعمل والتأمينات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية الشاملة والسكن الملائم".(٢١) كما أنها "التزامات المجتمع تجاه أعضائه والتي يستحقها الفرد قانونياً وأخلاقياً عند طلبها، وتعرف هذه الحقوق أكثر تحديداً في الحقوق المدنية وحقوق المساواة وحقوق الإنسان".(٢٢) وهي كذلك "التمتع بالمزايا والحقوق والواجبات التي يتمتع بها الآخرون دون تمييز على أساس الجنسية أو الدين أو اللغة أو اللون".(٢٣)

"كما تطلق الحقوق دائماً على الالتزامات الواجبة، وحق أي فرد في شيء معين معناه التزام الفرد بأداء هذا الحق".(٢٤)

وتجدر الإشارة إلى أن الطفولة كمرحلة من مراحل النمو الإنساني تبدأ من لحظة الميلاد وحتى بلوغ سن الخامسة عشر، وهو السن الذي ترى الشريعة الإسلامية ببلوغه يكون قد اكتمل إدراكه وتمييزه، ويكون الطفل في تلك المرحلة الأولى في حالة اعتماد دائم على الأسرة التي تشكل شخصيته وتلعب دوراً مؤثراً في تكوينها (٢٥) . " ويقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦، كل من لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة، ويكون إثبات سن الطفل بموجب شهادة ميلاده أو بطاقة شخصية أو أي مستند رسمي آخر".(٢٦)

ولقد عرفت المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ Convention on the Right of the Child الطفل بأنه "كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون(٢٧)، وتعرف حقوق الطفل على أنها "مجموعة من المبادئ التي تحمي الطفل كشخص لا يستطيع حماية نفسه وحده في المجتمع، ويجب أن تقدم له الحماية العائلية أو من أعضاء آخرين في المجتمع بحيث يأخذ الطفل حقه الأساسي في أن يكون حراً من الحاجة والخوف.(٢٨)

ويشير معجم قانون حقوق الإنسان العالمي أن الطفل، يجب أن يحصل على حقوقه دون تمييز بالعنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل الاجتماعي أو القومي أو الملكية أو الولادة، والحق في تدابير حمايته على النمو الذي يتطلبه وضعه كقاصر من طرف عائلته ومجتمعه ودولته.(٢٩)

ويقصد الباحث بمفهوم حقوق الطفل في هذه الدراسة الآتي:
١- حق الطفل في حياة كريمة توفر له إشباع كافة احتياجات مرحلته العمرية.
٢- حق الطفل في الحصول على الخدمات الصحية بشكل جيد، والتغذية السليمة.
٣- حق الطفل في التعليم على أساس تكافؤ الفرص.

٤- حق الطفل في الاستمتاع بوقت فراغه والراحة ومزاولة هواياته.
٥- حق الطفل في توفير الحماية الاجتماعية والأمنية والقانونية.
٦- حق الطفل في تنمية المعارف لديه وتثقيفه.

[٢] مفهوم أطفال الشوارع:

تشير (٢٠٠٠) Mary Ellen إلى أن ذلك المفهوم غير واضح بشكل كاف، ويرجع ذلك إلى زيادة معدل انتشار المشكلة وتعدد أسبابها، وهذا ما يتضح من خلال الأدبيات التي تناولت المفهوم في كل من المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة على حد سواء، وارتباط المفهوم بمجموعة من الأوضاع السياسية- الاقتصادية- الاجتماعية- الحروب، في تلك المجتمعات والتي أضفت على المفهوم أبعاداً جديدة ترتبط بالبيئة التي يعيش فيها هؤلاء الأطفال.(٣٠)

كما يُعرف أطفال الشوارع بأنهم الذين اتخذوا الشارع محلاً للإقامة فيه بصورة دائمة ويعتمدون على حياة الشارع في بقائهم دون الاتصال بأسرهم سواء بشكل مباشر أو منتظم، ويفتقدون الحماية والإشراف والتوجيه من جانب المسئولين.(٣١) ويتفق التعريف السابق مع ما أشارت إليه " اليونيسيف " في تعريفها لطفل الشارع .(٣٢)

ولقد قام البنك الدولي (٢٠٠٢) بتحديد مفهوم طفل الشارع في ضوء ثلاثة معايير تتعلق بدرجة تعرض طفل الشارع للخطر وهي:

- أطفال في مستوى الخطر الأول: أولئك الأطفال المتوقع انخراطهم في حياة الشارع ولكنهم لا يزالون على علاقة بذويهم والمدرسة والمجتمع، ولكن قد تسوء حالتهم في المستقبل نظراً لتحكم ظروف الفقر.
- أطفال في مستوى الخطر الثاني: وهم الأطفال المعرضون لخطر التسرب، والإيذاء والإساءة في المعاملة، وهم من ذوي الروابط الاجتماعية الضعيفة مع أسرهم والمجتمع.
- أطفال في مستوى الخطر الثالث: وهؤلاء الأطفال موجودون في الشارع بالفعل وانقطعت الروابط بينهم وبين المجتمع المحيط بهم.(٣٣)

ويمكن الإشارة إلي مفهوم طفل الشارع وفقاً لقانون الطفل المصري (١٩٩٦) بأنه من وجد في حالة تهدد سلامة التنشئة الواجب توافرها له، كمن وجد متسولاً، أو مارس جمع الفضلات والمهملات، ومن لم يكن له محل إقامة مستقر، أو كان يبيت في الطرقات، أو إذا خالط المنحرفين أو المشتبه فيهم، أو إذا كان سيء السلوك ومارقاً عن سلطة أبيه أو وليه، أو إذا لم يكن للطفل وسيلة مشروعة للعيش أو عائل مؤتمن.(٣٤)

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف أطفال الشوارع إجرائياً في هذه الدراسة بأنهم:

- الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (٦-١٨) عاماً من الذكور والإناث.
- يعانون من الحرمان والرعاية الأسرية بالرغم من وجود أسرهم، إلا أنهم قد اتخذوا من الشارع مأوى لهم.
- أن لا يكونوا قد تعرضوا لأي مظهر من مظاهر الإيذاء سواء بدني، أو نفسي، أو جنسي، أو إهمال، أو عمالة أطفال.
- أن يكونوا من المقيمين أو المترددين على مراكز طفل الشارع الملحقة على الجمعيات الأهلية بمحافظة الإسكندرية.

[٣] مفهوم الجمعيات الأهلية:

تعددت مسميات وتعريفات الجمعيات الأهلية، حيث تعرف بأنها القطاع غير الهادف للربح None Profit Sector والقطاع الثالث Third Sector والقطاع التطوعي

Voluntary Secor والقطاع الخيري Phoilantenthripic Sector والقطاع المعفي من الضرائب.(٣٥)

ويُعرفها معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية يركز في تعريفه للجمعيات الأهلية على تكوينها مع عدم ذكر أهداف تكوينها أو مجالات عملها، حيث عرفها معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية بأنها: "الجمعيات التي لا ترمي إلى الربح ولها لوائحها ونظمها الأساسية ومجلس إدارتها ولجانها وتأتي إدارتها من الاشتراكات والهبات والتبرعات والجماهير وما قد تفرضه من رسوم مقابل ما تقدمه من خدمات.(٣٦)

ولقد حدد القانون رقم (٨٤) لسنة (٢٠٠٢) مفهوم الجمعيات الأهلية بأنها "جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على الربح المادي.(٣٧)

وتشير الدراسة الحالية إلى مفهوم الجمعيات الأهلية بأنها:

١- تتكون من مجموعة أفراد متفاعلين.
٢- تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف في مجال رعاية وحماية أطفال الشوارع.
٣- تمول هذه الجمعيات من خلال التبرعات والهبات من المجتمع.
٤- لا تستهدف تحقيق الربح المادي.
٥- تقدم برامج متعددة لإشباع احتياجات أطفال الشوارع.
٦- تعتمد الجمعية لتقديم خدماتها على مجموعة من الأفراد المتفاعلين والمتطوعين من أفراد المجتمع.
٧- أن يكون لدى الجمعية آلية التعامل مع أطفال الشوارع.

خامساً: الموجهات النظرية للدراسة:

استندت الدراسة الراهنة على بعض الموجهات المستمدة من الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، حيث اعتمدت في بنائها وتحليلها على النظرية البنائية الوظيفية ومدخل المسئولية الاجتماعية.

[١] النظرية البنائية الوظيفية:

تعتمد الدراسة على مدخل البنائية الوظيفية باعتبارها نظرية متكاملة تعالج قضايا التنظيم الاجتماعي في بنائه ووظائفه، فإذا كان البناء على درجة من الانتظام والجودة يستطيع أن يحقق وظيفته بكفاءة وفاعلية، وسوف توظف معطيات البنائية الوظيفية من خلال تحليل موضوعات ونظرية النسق الاجتماعي والدور Social System. وترتبط فكرة النسق ارتباطاً وثيقاً بمفهومات البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية وتدور الفكرة الأساسية للنسق في تصور المجتمع كوحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ولكنها تنقسم في الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة التي تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه(٣٨)، ويوضح "بارسونز Parsons" أن النسق الاجتماعي يتكون من اثنين أو أكثر من الوحدات أو الأدوار المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تكون في حالة اعتماد متبادل، والنسق الاجتماعي Social System يتضمن علاقات متبادلة ثابتة بين الأنماط النظامية داخل المجتمع.(٣٩)

وتسعى نظرية النسق إلى تحقيق سلوك الأفراد والمجتمعات عن طريق تحديد مكونات النسق والمحددات التي تتحكم في هذه المكونات، وتجعله يعمل بشكل تفاعلي ومترابط ومستقر، ومن هنا فإن هذه النظرية تركز على الأنساق الإنسانية في إطار تفاعلها مع الأنساق المادية والاعتبارية مثل المؤسسات.(٤٠)

وتقوم نظرية النسق على مجموعة من الافتراضات الأساسية:
- تتسم الأنساق بخاصية التساند بين الأجزاء.
- تتوجه الأنساق نحو صيانة النظام فيها وتحقيق التوازن بينها.
- قد تكون الأنساق ثابتة ومستقرة أو قد تواجه عملية منظمة لتنفيذها.
- يؤثر بالطبع كل جزء بالنسق في الشكل الذي تتشكل فيه الأجزاء الأخرى.
- تحافظ الأنساق على حدودها بأفراد البيئة المحيطة.
- يعد توزيع الأدوار والتكامل فيما بينها عملية ضرورية لتحقيق حالة التوازن للنسق.
- تسعى الأنساق للمحافظة على ذاتها وصيانة نفسها، وذلك عن طريق المحافظة على حدودها وإقامة علاقات بين الأجزاء والتحكم في التغيرات البيئية المحيطة بالنسق.(٤١)

وبتطبيق معطيات النظرية على دراستنا الراهنة نجد أن المدخلات بالنسبة للجمعيات الأهلية تتمثل في:
- **الموارد المادية**: وتشمل الأموال اللازمة لتدبير الخدمات والمعدات والأدوات التي تستخدم في تقديم الخدمات.
- **الموارد البشرية**: وتشمل العاملين والموظفين بالمنظمة، وجميع القائمين على تقديم الخدمات وتسيير أمور العمل بالمنظمة، بالإضافة إلى المتطوعين كذلك.
- **القوانين واللوائح المنظمة للعمل**: وتتمثل في القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ باعتباره القانون المنظم لعمل منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى لائحة النظام الأساسي التي تعدها المنظمات لضبط العمل وتيسير الإجراءات داخل المنظمة.
- **المعلومات**: وتتمثل في الاحتياجات الفعلية للعملاء والمستفيدين من خدمات المنظمة ومتطلباتهم الأساسية.

أما العمليات التحويلية تتمثل في عملية تنفيذ الخطط والبرامج السياسية التي تضعها المنظمة لتحقيق أهدافها ومتابعتها وتقويمها، ومن خلال استثمار وتوظيف المدخلات، وذلك عن طريق الإجراءات والقرارات والاتصال والإشراف والتنسيق، والعلاقات بين فريق العمل، بالإضافة إلى تكامل الوحدات والأقسام المكونات للمنظمة في تنفيذ العمليات التحويلية.

وتتمثل مخرجات الجمعيات الأهلية في مجموعة البرامج والأنشطة والخدمات التي تقدمها المنظمة لأطفال الشوارع، أو للمجتمع المحلي الذي تخدمه، أي كل ما تقدمه المنظمة من خدمات أو برامج.

ويمكن قياس الرجع في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حقوق الطفل من خلال ردود فعل المستفيدين ومدى رضائهم أو استيائهم عن الخدمات المقدمة إليهم حتى تكون آراؤهم بمثابة مدخلات للمنظمة فتعمل على تعضيد سياساتها أو تغييرها بما يتلاءم واحتياجاتهم للمستفيدين.

[٢] مدخل المسئولية الاجتماعية:

تعرف المسئولية الاجتماعية بأنها واجب كل منظمة في العمل على فهم الصالح العام أو العمل تبعاً لذلك وشعور المنظمة بواجبها للمساهمة في الأعمال المتصلة بالمجتمع(٤٢)، وترتبط المسئولية الاجتماعية بالواجبات والمصلحة العامة حيث تعرف على أنها ضرورة وواجب وعلى كل منظمة أن تعمل على فهم وإدراك المصلحة العامة والعمل على تحقيقها وأن تشعر بدورها والتزامها نحو الإسهام في المشروعات العامة التي تحقق الرفاهية للمجتمع.(٤٣)

ويعرف بارسونز Parsons (١٩٦٠) المسئولية بأنها تعني تنظيم أوجه نشاط الجماعات بما يخدم المصالح العامة، وهي تشير إلى تنظيم مصالح أعضاء النسق الاجتماعي، وتطابقها مع القيم الاجتماعية في علاقتها في موقف ما.(٤٤)

والمسئولية الاجتماعية تعني أن تبعات العمل موزعة بين الأعضاء المشاركين، فهي يقصد بها قوة الشعور الجماعي والترابط والتماسك مع أعضاء الجماعة(٤٥)، وإذا طبقنا هذا المدخل على الجمعيات الأهلية المهتمة بمشكلة أطفال الشوارع فإن العمل موزع داخل هذه الجمعيات وبينها بما يحقق مدخل المسئولية الاجتماعية، فالجمعيات الأهلية لديها مسئولية تجاه هؤلاء الأطفال الذين حرموا من إشباع حاجاتهم، وبناءً عليه تدخلت هذه الجمعيات لمواجهة مشكلتهم وذلك بالعمل من خلال شبكة تهدف لتعاون هذه المنظمات والتنسيق فيما بينها للحد من الآثار السلبية لمظاهر الإيذاء المختلفة التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال.

سادساً: الدراسات السابقة:

كشف تحليل التراث البحثي المتاح حول موضوع الدراسة عن توفر مجموعة من البحوث والدراسات التي عالجت الموضوع بمحاوره وقضاياه، والتي تمكن الباحث من خلالها تحديد مجموعة من القضايا والمفاهيم والنتائج وصياغة الأدوات البحثية في الدراسة الحالية. ومن هذه الدراسات:

١) دراسة تومادر أحمد صادق (٢٠٠٠):

بعنوان: "العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق الأهداف- دراسة مطبقة على المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة في علاقاتها بالمنظمات المجتمعية الأخرى بمحافظة القاهرة".

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تلوث البيئة بغيرها من المنظمات الأهلية والحكومية على المستوى الأفقي والرأسي، كما تهدف إلى التعرف على تأثيرات هذه العلاقة سواء الإيجابية أو السلبية لمساعدة القائمين على أمر هذه الجمعيات والمنظمات القومية على تلافي آثار العوامل السلبية، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستخدم منهج المسح الاجتماعي عن طريق الحصر الشامل للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة في محافظة القاهرة، وقد اعتمدت تلك الدراسة في جمع البيانات على تصميم استمارة استبيان لمديري ورؤساء مجالس إدارات المنظمات الأهلية العاملة في مجال البيئة في محافظة القاهرة. وتشير نتائج الدراسة إلى: من أهم المعوقات التي تحول دون الاستفادة من إقامة علاقة تعاونية تدعيمية مثمرة مع المنظمات الأخرى هي ضعف الموارد والإمكانيات المادية والفنية والبشرية، وعدم وضوح الأدوار والفهم الجيد لفلسفة العمل الأهلي، وأيضاً في عدم وجود قنوات اتصال جيدة بين المنظمات، كما أن قلة الخبرات والتدريب يعتبر معوقاً من المعوقات، بالإضافة إلى الروتين والبيروقراطية التي تسيطر على عمل الهيئات الحكومية والاستهانة بقدرات الجمعيات الأهلية، وضرورة الاهتمام بزيادة الدورات التدريبية للعاملين بالجمعيات الأهلية لتحقيق أفضل استفادة وتعاون بين المنظمات التي تخدم البيئة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثيرات سلبية للعلاقة بين الجمعيات الأهلية مع المنظمات الحكومية على المستوى الأفقي لطبيعة العمل الأهلي والتطوعي، وعدم الفصل بين من يعمل كمتطوع ومن يعمل بأجر، والبطء في اتخاذ القرارات والالتجاء إلى الرقابة أكثر من التوجيه.(٤٦)

وقد استفادت الدراسة الراهنة من تلك الدراسة في تحديد مفاهيم الدراسة المرتبطة بالجمعيات الأهلية وصياغة أدوات الراسة ، كما استفادت من نتائج تلك الدراسة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية والتأكيد على تلك النتائج في توصيات الدراسة الحالية.

٢) دراسة إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠١):

بعنوان: " دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية ".

وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مؤشرات لإسهام الجمعيات الأهلية في التنمية مع تحديد متطلبات قيام الجمعيات الأهلية بدورها في قضايا التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التدخلات اللازمة لمساعدة الجمعيات الأهلية للقيام بدورها المتوقع منها، وإتاحة الفرصة لأعضاء الجمعيات على ممارسة الديمقراطية في القيادة واتخاذ القرار واختبار الأهداف بما يحقق الدعم المؤسسي والفاعلية، ووضع نظم وقواعد تشجيعية للجمعيات والأعضاء بما يشجع وييسر لها تنمية مواردها بما يساعدها على تحقيق وإنجاز أهدافها، وكذلك وضع صيغ وتصورات لآليات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية والأخذ في الاعتبار الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الأهلي ضمن المشروعات القومية في مصر، كما أشارت الدراسة إلى أن ضعف العلاقات بين المنظمات غير الحكومية يؤدي إلى ضعفها، فالقصور الذي يواجه المنظمات غير الحكومية يرجع إلى عدم دخول هذه المنظمات في تكتلات وعدم اتصالها ببعضها البعض، وبالتالي انخفاض قيمتها لدى التنظيمات السياسية والمسئولين عن وضع السياسة التنموية.(٤٧)

٣) دراسة محمد محمود عويس (٢٠٠٣):

بعنوان: الحقوق الثقافية للطفل المصري.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الدراسات والبحوث والوثائق والتشريعات المرتبطة حيال الحقوق الثقافية للطفل المصري، والرؤية المرجعية لتلك الحقوق لدى القائمين بتنفيذ البحوث وما يمكن أن يظهر من تحديد للمفاهيم المتعلقة بثقافة الطفل، والتوصل إلى رؤية مستقبلية للجهود والأنشطة التي يمكن أن تقدمها مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني إلى الطفل في المجال الثقافي بهدف إشباع وتوفير حقوقه المقننة علمياً وقانونياً، ويتحقق ذلك من خلال الجهود القائمة فعلاً على المستوى الأهلي، وكذلك مواجهة المعوقات التي تواجه تنفيذ الأنشطة وتصور اتجاهات العمل المستقبلية.

وقد توصلت الدراسة إلى رؤية مستقبلية لدور الجمعيات الأهلية نحو الحقوق الثقافية لطفل العشوائيات حيث أن المناطق العشوائية تمثل مرتبة قصوى في الاهتمام عن المناطق الحضرية المخططة بالنسبة للجمعيات الأهلية، وذلك لأن البحوث أثبتت تدني المستوى الاقتصادي والصحي والبيئي، مما ينعكس على المستوى الثقافي والتعليمي، حيث أن الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، هي الأقدر والأسرع إلى النفاذ إلى عمق تلك المناطق وتقديم الخدمات بأنواعها المتعددة، ومنها تطوير المكتبات في الأحياء الشعبية وتدعيم فكرة المكتبة المتنقلة، وكذا مشروع القوافل الثقافية، إعداد برامج لاكتشاف الموهوبين ثقافياً من الأطفال وتوجيههم وتدعيم تكاليف تدريبهم في المراكز المتخصصة داخل مصر.(٤٨)

وقد استفادت الدراسة الراهنة من هذه الدراسة في إعداد الإطار النظري الخاص بالحقوق الثقافية للطفل، كما تم الاستفادة منها في تحليل نتائج الدراسة. ولكن اختلفت الدراستان في تحديد أولويات الاهتمام بدعم الحقوق الثقافية للطفل التي تبدأ بتدعيم المكتبات للأطفال وتطويرها ثم إنشاء قوافل ثقافية يمكن أن تصل إلى الأطفال في أماكنهم المختلفة ثم إعداد البرامج لاكتشاف الأطفال الموهوبين ثقافياً. في حين أكدت الدراسة الحالية على أهم أدوار الجمعيات الأهلية في دعم حقوق الطفل الثقافية التي تمثلت في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الثقافية للأطفال وإعداد المسابقات الثقافية المتنوعة، ثم الاهتمام بتطوير المكتبات بكتب متنوعة تتلاءم مع احتياجات الأطفال. ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الاختلاف في أولويات الأدوار لا يقلل من أهمية فاعلية أدوار الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في الاهتمام بدعم الحقوق الثقافية للطفل.

٤) دراسة محمد رشدي محمد (٢٠٠٣):

بعنوان: المعوقات التي تواجه المؤسسات العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع وتصور مقترح لدور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها".

وقد سعت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسات العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع مع توضيح دور طريقة تنظيم المجتمع في مساعدتها على التغلب على تلك المشكلات، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة على أساس اختبار مجموعتين، الأولى من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بأندية الدفاع الاجتماعي والثانية من أعضاء مجالس إدارات أندية الدفاع الاجتماعي وذلك بهدف التعرف على معوقات العمل وخاصة التي تواجه المؤسسات العاملة في أطفال الشوارع، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى الافتقار للجهود التطوعية للأهالي في دعم المؤسسة، وعدم وجود تنسيق كافٍ بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى في المجتمع، ودعم توافر البيانات الكافية عن المنطقة الجغرافية التي تقوم المؤسسة بخدمتها، ومن أهم الصعوبات الإدارية التي تواجه المؤسسات العامة مع أطفال الشوارع غلبة العمل الإداري على العمل الفني والمهني، وكذلك عدم تفعيل منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية والمستثمرين للمساهمة في تمويل المشاريع والخدمات الوقائية التي تستهدف أطفال الشوارع وأسرهم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة محاولة الاستفادة من شبكة العمل العاملة في مجال أطفال الشوارع لحل مشكلة طفل الشارع وأسرته بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل جمعية الأسر المنتجة وجمعية رعاية الطلاب، وذلك لتقديم المساعدة المادية للطفل وأسرته وكذلك أيضاً رفع مستوى وعي الأسرة بالأساليب الصحيحة لرعاية وتربية الطفل، والتوسع في إقامة الشبكات التي تواجه مشكلات وظواهر المجتمع المعاصر والتي تؤازر المنظمات العاملة في مجالات رعاية أطفال الشوارع حتى تتمكن من مساعدتهم في حل مشكلاتهم.(٤٩)

٥) دراسة نرمين حلمي (٢٠٠٥):

بعنوان: "دور شبكة الحقوق الثقافية للطفل في التنسيق بين الجمعيات الأهلية لتنمية طفل العشوائيات ثقافياً".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشبكة في التنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء بها لتنمية الطفل ثقافياً في المناطق العشوائية، كما تحاول التعرف على المعوقات التي واجهت الشبكة في التنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء بها والتي تؤثر سلباً على تنمية طفل العشوائيات ثقافياً، وأخيراً محاولة الوصول إلى المقترحات التي تزيد من قدرة شبكة الحقوق الثقافية للطفل في التنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء. وتعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بين الجمعيات الأهلية لتنمية طفل العشوائيات ثقافياً وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية الأعضاء بالشبكة ومسئولي النشاط بها.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة أهمية حقوق الطفل بصفة عامة، والاهتمام بالحقوق الثقافية بصفة خاصة، والتي تفتقر إليها بعض المجتمعات ومن بينها المناطق العشوائية، وأكدت على أهمية عملية التنسيق بين الجمعيات الأهلية الأعضاء في الشبكة لتنمية طفل العشوائيات، على أن يكون ذلك بطريقة مباشرة وبشكل مستمر، وأشارت الدراسة إلى تعزيز التعاون بين الجمعيات الأهلية الأعضاء بالشبكة لتفادي الازدواج في برامج وخدمات الجمعيات المقدمة لتنمية طفل العشوائيات ثقافياً، وضرورة الاهتمام بتقديم برامج تؤكد على أهمية التشبيك في زيادة فعالية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية

الأعضاء بها لتنمية الطفل ثقافياً، وضرورة الاهتمام بتدريب العاملين على المهارات الإدارية وتدريبهم على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة لتحسين أدائهم الوظيفي، كما أوضحت الدراسة أن المعوقات المادية من أهم المعوقات التي تحد من عمل الجمعيات الأهلية، لذلك لابد من الاهتمام باستثمار الإمكانيات المادية المتاحة بأقصى استثمار ممكن، مع زيادة خبرة العاملين بالجمعيات الأهلية بأساليب تنمية الموارد المالية اللازمة لبرامج تنمية طفل العشوائيات ثقافياً.(٥٠)

٦) دراسة صافيناز محمد أبو زيد (٢٠٠٦):

بعنوان: "إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان".

هدفت الدراسة إلى تحديد صور إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان وأكثر هذه الصور استخداماً، كما هدفت إلى تحديد الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني لنشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عن الحقوق الاجتماعية وتحقيق الديمقراطية، بالإضافة إلى تحديد المشكلات التي تحول دون إسهام مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان وأساليب مواجهتها، ومحاولة الوصول إلى أساليب تفعيل إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم وتحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على المنهج الإحصائي، وقد استخدمت استمارة استبيان لأعضاء مجالس إدارة الأحزاب والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان والاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية بالقاهرة لجمع البيانات لتحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في دعم الحقوق الاجتماعية بالإضافة إلى تطبيق دليل مقابلة مع الخبراء في مجال المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق الإنسان، وذلك من خلال تنظيم حملات للمطالبة بتعديل بعض القوانين، وتنظيم حملات للتضامن مع بعض الفئات، ومن خلال إيفاد حملات لجان لتقصي الحقائق عن مشكلة ما، كما تواجه منظمات المجتمع المدني العديد من الصعوبات لدعم الحقوق الاجتماعية للإنسان، ومنها ضعف الثقافة القانونية والحقوقية لدى المواطنين، وصعوبة الإجراءات الإدارية وغياب التعاون الفعال بين مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ضعف التمويل والدعم المالي الذي يصعب بدونه تعزيز الحقوق الاجتماعية للإنسان، كما أن الرقابة الشديدة وتدخل الدولة في الشئون الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني لها دور سلبي في شعورها باستقلاليتها، مما ينعكس على فاعلية دور تلك المؤسسات في تعزيز الحقوق الاجتماعية للإنسان والدفاع عنها، وضرورة تدعيم العلاقات بين منظمات المجتمع المدني بعضها مع بعض ومع الدولة وبناء نظرة ثقة بينهم واستحداث الوسائل والأساليب التي تمكنهم من فتح قنوات الحوار مع المسئولين والأجهزة المعنية لحماية الحقوق الاجتماعية للإنسان.(٥١)

٧) دراسة نعمات عبد المجيد موسى (٢٠٠٨):

بعنوان: "أثر برنامج المهارات الحياتية على التفاعل الاجتماعي لدى طفل الشارع".

هدفت الدراسة إلى وضع برنامج لتنمية بعض المهارات الحياتية لأطفال الشوارع من خلال المهارات التالية: مهارة القراءة والكتابة، مهارة الحوار، مهارة التعاون، المهارات الصحية، كما اهتمت الدراسة بالتعرف على فاعلية البرنامج المقترح في تنمية بعض المهارات الحياتية لأطفال الشوارع، وتعد هذه الدراسة من الدراسات التجريبية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة على عدد من أطفال الشوارع لقياس فاعلية

البرنامج في تنمية بعض المهارات الحياتية لهم، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من نتائج منها عدم تشكيل لجان داخل المدارس لمناهضة العنف ضد الأطفال وتوفير الخط الساخن للإبلاغ عن الانتهاكات، وأن تدريب فريق عمل من أطفال الشوارع لديهم كفاءة (النماذج الإيجابية) سيساعد في جذب أطفال آخرين لكي يتم الاعتماد عليهم في تأهيل غيرهم، كما أظهرت النتائج عدم وجود قاعدة بيانات شاملة عن أطفال الشوارع من خلال جمع البيانات وتحليلها، وعدم قيام المنظمات والجمعيات النسائية بالدور الكبير في توعية وتثقيف الأمهات بمعنى الإساءة إلى الطفل وأشكالها وأضرارها وتأثيرها على الصحة النفسية للطفل.(٥٢)

٨) دراسة منصور عطية (٢٠٠٩):

بعنوان: "المشكلات الاجتماعية والنفسية للأطفال المعرضين للخطر- دراسة تحليلية مقارنة بين الرعاية النهارية والرعاية المتكاملة.

تسعى الدراسة إلى التعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه الأطفال المعرضين للخطر المستفيدين من الرعاية النهارية، والتعرف على المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجه الأطفال المستفيدين من الرعاية المتكاملة، كما تسعى الدراسة إلى مقارنة تلك المشكلات التي تواجه الأطفال المعرضين للخطر المستفيدين من الرعاية النهارية، وبين أيضاً تلك المشكلات التي تواجه الأطفال المعرضين للخطر المستفيدين من الرعاية المتكاملة. وتُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وبالعينة، حيث تم حصر شامل للأطفال المعرضين للخطر المستفيدين من الرعاية المتكاملة الذين يترددون على الجمعيات المختارة للرعاية المتكاملة، وعينة عشوائية من الأطفال المعرضين للخطر المستفيدين من الرعاية النهارية، وقد تم جميع البيانات من خلال تطبيق استمارة استبار لعينة الدراسة من عينة الأطفال المعرضين للخطر.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأطفال المستفيدين من الرعاية النهارية تتمثل في مشكلة العلاقات الاجتماعية مع الأسرة والزملاء، والمشرفين، ثم في عدم أداء الأطفال لأدوارهم كمستفيدين من خدمات المؤسسة، وتمثلت أهم المشكلات النفسية التي تواجه الأطفال المعرضين للخطر المستفيدين من الرعاية النهارية في مشكلة القلق، ثم مشكلة العدوان نحو الذات، وأيضاً أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الأطفال المستفيدين من الرعاية المتكاملة هي مشكلة تكوين علاقات اجتماعية مع الأسرة، في حين تمثلت مشكلاتهم النفسية في مشكلة القلق ثم العدوان نحو الذات، وكشفت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على بُعد المشكلات الاجتماعية بين الأطفال المستفيدين من خدمات الرعاية النهارية والأطفال المستفيدين من الرعاية المتكاملة لصالح أطفال الرعاية النهارية، وأيضاً توجد علاقة ذات دلالة إحصائية على بُعد المشكلات النفسية بين الأطفال عينة الدراسة لصالح أطفال الرعاية النهارية، وهو ما يشير إلى أن الرعاية المتكاملة تؤدي إلى تخفيف حدة المشكلات الاجتماعية والنفسية لدى الأطفال المعرضين للخطر.(٥٣)

٩) دراسة نيفين صابر عبد الحكيم السيد (٢٠٠٩):

بعنوان: "استخدام أساليب العلاج الأسري لتحسين مستوى اتصال الطفل المعرض للانحراف بأسرته".

هدفت الدراسة إلى اختبار فعالية برنامج التدخل المهني الذي يعتمد على استخدام أساليب العلاج الأسري في تحسين مستوى اتصال الطفل المعرض للانحراف بأسرته، بالإضافة إلى ربط الأطفال المعرضين للانحراف في المؤسسة بأفراد أسرهم من خلال تحسين مستوى الاتصال بينهم تمهيداً لعودتهم لأسرهم في المستقبل. وتُعد الدراسة من

الدراسات التجريبية، حيث تهدف إلى التعرف على أثر متغير تجريبي مستقل (أساليب العلاج الأسري) على متغير تابع (مستوى الاتصال الأسري)، وتمشياً مع نوع الدراسة فإن المنهج التجريبي عن طريق التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام أساليب العلاج الأسري يمكن أن يحسن مستوى اتصال الطفل المعرض للانحراف بأفراد أسرته، حيث أن المشكلة تكمن في عدم تردد الأسرة على زيارة الطفل بالمؤسسة، مما يولد مشاعر وخبرات سلبية لدى الطفل عن أسرته، وفعالية العلاج الأسري في تحسين مستوى الاتصال بين الوالدين والطفل وإتاحة الفرصة للتعبير عن المشاعر من خلال كفهم عن لوم الطفل وتشجيعهم على المشاركة في المناقشة مع الطفل.(٥٤)

١٠) دراسة مرفت جمال الدين شمروخ (٢٠١٠):

بعنوان: "جهود الإغاثة المحلية وتحقيق أهداف مشروع الخط الساخن لحماية الأطفال المعرضين للخطر".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على نوعية الجهود الإغاثية لحماية الأطفال المعرضين للخطر وتحقيق الخط الساخن لأهدافه، وذلك من خلال الجهود التخطيطية والتنموية والدفاعية لتوفير الخدمات المناسبة للأطفال المعرضين للخطر، بالإضافة إلى وصف الأساليب التي تستخدمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في الخط الساخن وتحقيق الخط لأهدافه مع الوقوف على المعوقات التي تحد من تقديم منظمات المجتمع المحلي الحكومية وغير الحكومية خدمات الإغاثة لحماية الأطفال المعرضين للخطر، وأخيراً محاولة الوصول إلى رؤية مستقبلية لدور طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل جهود الإغاثة المحلية بين المنظمات العاملة في المشروع لحماية الأطفال المعرضين للخطر وتحقيق الخط الساخن لأهدافه.

وتعد هذه الدراسة واحدة من الدراسات الوصفية التي استخدمت منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل للعاملين بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية المشتركة في المشروع، بالإضافة إلى استخدام المسح الاجتماعي بطريقة العينة لبعض المستفيدين من الأطفال لجهود الإغاثة ومشروع خط نجدة الطفل.

وقد تم جمع البيانات من خلال استمارتين إحداهما استبيان للعاملين بالمنظمات واستمارة استبار لأسر الأطفال المستفيدين من المشروع، بالإضافة إلى استخدام مقابلات شبه مقننة مع الخبراء والمتخصصين في مجال رعاية الأطفال المعرضين للخطر.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الجهود التي بذلت في المشروع أسهمت في تحقيق أهداف مشروع الخط الساخن من حيث توفر أماكن للأطفال بلا مأوى، وتوفير الخدمات والحماية لإزالة الخطر عن الأطفال، وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية النفسية والاجتماعية للطفل وأسرته مع تأهيل الأطفال المتسربين من التعليم وإعادة دمجهم بالمجتمع وتدريبهم على الحرف المختلفة، كما أسفرت شراكة المنظمات الحكومية وغير الحكومية بالمشروع عن وجود رؤية مشتركة في كيفية مواجهة ما يتعرض له الأطفال المعرضون للخطر من مشكلات مع القيام بحملات توعية لأهالي المجتمع المحلي بمشكلات الأطفال المعرضين للخطر، بالإضافة إلى تحديد أولويات الخدمات الإغاثية المقدمة للأطفال المعرضين للخطر بين المنظمات المشاركة في المشروع، كما تحددت المعوقات التي تحد من تقديم المنظمات الحكومية وغير الحكومية خدمات الإغاثة لحماية الأطفال المعرضين للخطر في قلة الموارد المالية لدى المنظمات، وغياب التنسيق بين جهود الإغاثة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، مع عدم وجود معلومات دقيقة عن أعداد وأماكن تواجد الأطفال

المعرضين للخطر، بالإضافة إلى ضعف المشاركة لدى أفراد المجتمع المحلي للأطفال وإغاثتهم.(٥٥)

١١) دراسة شهيرة حمدي محمد رفاعي (٢٠١٠):

بعنوان: "إسهامات المجلس القومي للطفولة والأمومة والجمعيات لأهلية في حماية الأطفال المعرضين للخطر".

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل طبيعة العلاقة التدعيمية التي تربط بين المجلس القومي للطفولة والأمومة والجمعيات الأهلية العاملة مع الأطفال المعرضين للخطر، كما تسعى إلى وصف وتحليل لطبيعة الإسهامات التي يقوم بها المجلس القومي للطفولة والأمومة لدعم الجمعيات الأهلية العاملة مع أطفال في خطر، بالإضافة إلى وصف وتحليل انعكاسات الدعم المقدم من المجلس القومي للطفولة والأمومة للجمعيات الأهلية على الخدمات المقدمة للأطفال المعرضين للخطر.

وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل للعاملين بالجمعيات الأهلية والمجلس القومي للطفولة والأمومة والمسح الاجتماعي بالعينة للأطفال المستفيدين من البرامج والخدمات المقدمة لهم.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود إسهامات ناجحة ناتجة عن العلاقة التي تربط بين المجلس القومي للطفولة والأمومة والجمعيات الأهلية العاملة مع الأطفال المعرضين للخطر، كما توصلت الدراسة إلى تحقيق الهدف الثاني الخاص بوصف وتحليل لطبيعة الجهود التي يقوم بها المجلس القومي للطفولة والأمومة لدعم الجمعيات الأهلية العاملة مع الأطفال المعرضين للخطر، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى تحقيق الهدف الثالث الخاص بوصف وتحليل لطبيعة الخدمات التي تؤديها الجمعيات الأهلية للمستفيدين من الأطفال من خلال علاقاتها بالمجلس القومي للطفولة والأمومة.(٥٦)

١٢) دراسة داليا صبري يوسف غنيم (٢٠١١):

بعنوان: "دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تحسين نوعية حياة الأطفال المعرضين للخطر".

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهداف المؤسسة الحكومية والأهلية العاملة في مجال حماية الأطفال المعرضين للخطر، والتعرف على البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة مع الأطفال المعرضين للخطر، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه الأطفال المستفيدين من الخدمات من الحصول على البرامج والخدمات لتحسين نوعية حياتهم، كما تحاول الدراسة الوصول إلى بعض المقترحات من المبحوثين في تحسين نوعية البرامج والخدمات التي تقدم من المؤسسات الحكومية والأهلية. وتُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين بالمؤسسات الحكومية والأهلية ومسح اجتماعي بالعينة للأطفال المستفيدين من الخدمات.

وقد توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرض الأول الخاص بوجود فروق ذات دلالة معنوية في درجة تحقيق أهداف المؤسسات الحكومية والأهلية في مجال الأطفال المعرضين للخطر، وإثبات صحة الفرض الثاني الخاص بوجود فروق ذات دلالة معنوية بين البرامج والخدمات بالمؤسسات الحكومية والأهلية لتحسين نوعية حياة الأطفال المعرضين للخطر، وهي كالآتي (البرامج الاجتماعية- البرامج التعليمية- البرامج الصحية والترفيهية- البرامج الثقافية)، وأيضاً إثبات صحة الفرض الثالث والمتعلق بتحديد مقترحات المبحوثين لتحسين نوعية البرامج والخدمات من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية للأطفال المعرضين للخطر.(٥٧)

١٣) دراسة إيمان عبد الرحيم عبد المحسن (٢٠١٤):

بعنوان: "دور لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر في الدفاع عن حقوقهم في خدمات الرعاية الاجتماعية".

هدفت الدراسة إلى تحديد دور لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر في الدفاع عن حقوقهم في خدمات الرعاية الاجتماعية، مع تحديد الأساليب والأدوات التي تستخدمها اللجان في حماية الأطفال المعرضين للخطر في الدفاع عن حقوقهم في خدمات الرعاية الاجتماعية، مع تحديد المعوقات التي تحول دون تقديم اللجان لدورها في حماية الأطفال المعرضين للخطر مع التوصل إلى تصور مقترح لطريقة تنظيم المجتمع في تفعيل دور اللجان.

وتُعد الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعتمد على منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء لجان الحماية بمحافظة أسيوط، بالإضافة إلى المسح الاجتماعي بالعينة للأطفال المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية التابعة للجان حماية الطفل بمحافظة أسيوط.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أكثر الخدمات التي تقدمها لجان حماية الطفل للأطفال المعرضين للخطر من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين هي الخدمات الصحية، يليها الخدمات الاجتماعية، يليها الخدمات الاقتصادية ثم الخدمات الأمنية، وأن أكثر الخدمات التي تقدمها لجان حماية الطفل للأطفال المعرضين للخطر من وجهة نظر الأطفال المستفيدين من الخدمات هي الخدمات التعليمية، يليها الخدمات الأمنية، يليها الخدمات الاجتماعية، يليها الخدمات الصحية، يليها الخدمات الاقتصادية، وأيضاً أن المعوقات التي تحد من عمل لجان حماية الطفل قد تمثلت في معوقات خاصة بالمجتمع، ثم معوقات خاصة بالتشريعات والقوانين، ثم معوقات خاصة بأسرة الطفل، ثم معوقات خاصة بالأطفال أنفسهم، وأخيراً معوقات خاصة بلجان حماية الأطفال المعرضين للخطر.[٥٨]

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة أنها تنوعت، حيث تم الاعتماد على دراسات اهتمت بدراسة مشكلات أطفال الشوارع، والاهتمام بقضية حقوق الطفل، ودراسات اهتمت بأدوار الجمعيات الأهلية، وقد أكد عرض الدراسات السابقة ما يلي:

١- تنوع الدراسات من حيث الشكل والمضمون والأهداف وأساليب المعالجة لتعطي دلالات على الاهتمام المحلي والدولي بحماية أطفال الشوارع وحصولهم على حقوقهم المختلفة، كما يلاحظ من حيث إتباع الأساليب المنهجية أن غالبية الدراسات من الدراسات الوصفية التحليلية بالاعتماد على المسح الاجتماعي الشامل وبالعينة، وباستخدام دليل المقابلة أو استمارة الاستبيان كأدوات لجمع البيانات.

٢- أكدت بعض الدراسات السابقة على أهمية الجمعيات الأهلية في المجالات كافة ومنها مجال حماية الأطفال المعرضين للخطر، ومنهم أطفال الشوارع، وقد أكدت الدراسات على ضرورة زيادة الموارد المادية والتدريب لرفع قدرات العاملين بها، وتنمية القيادات، كما أشارت بعض الدراسات على ضرورة تدعيم التعاون والتنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لرصد وضع الأطفال وخصوصاً أطفال الشوارع، وتقديم البرامج الكفيلة بالنهوض بحقوق الأطفال في جميع المجالات.

٣- اهتمام غالبية الدراسات بقضايا ومشكلات أطفال الشوارع، وأشارت تلك الدراسات إلى ضرورة إثراء الوعي بمشكلات الأطفال والتخفيف من حدة هذه المشكلات ومنها (العنف ضد الأطفال- أطفال الشوارع- إساءة معاملة الأطفال) فضلاً عن وجود دراسات اهتمت بالتعرف على المعوقات التي تواجه المؤسسات العاملة في مجال حماية

أطفال الشوارع، وتحديد فعالية نسق الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والترويحية المقدمة لأطفال الشوارع.

٤- تناولت بعض الدراسات السابقة أهمية جهود الجمعيات الأهلية، حيث أنها تدعم المجتمع من خلال التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع من خلال فتح آفاق أكثر اتساعاً لحل مشكلات أطفال الشوارع، كما أنها تساعد على تحقيق التكامل في نشر الرعاية الاجتماعية لتشمل جميع فئات المجتمع التي قد يصعب الوصول إليها من خلال تنمية قدرة المجتمع على عمل فعل منظم من أجل تدعيم قاعدة المساعدة الذاتية للمجتمع وتوجيهها إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفال الشوارع.

وقد استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في إعداد الإطار النظري للدراسة، وفي تحديد أهمية ومفاهيم وأهداف الدراسة، بالإضافة إلى استخدام أغلب الدراسات السابقة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية. ومن ثم فإن جميع الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج تتفق مع ما تطرحه الدراسة من تساؤلات حول دور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع.

سابعاً: الإطار المنهجي للدراسة:

١) نوع ومنهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة بحكم موضوعها وأهدافها إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، حيث أن المنهج الوصفي يعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، كما أنه يتجه إلى التحليل الكمي والكيفي للظواهر المختلفة بالصورة التي هي عليها في المجتمع للتعرف على تركيبها وخصائصها، حيث سعى الباحث في هذه الدراسة إلى وصف وتحليل دور الجمعيات الأهلية في تقوية ودعم حقوق أطفال الشوارع ، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة على الأطفال المقيمين والمترددين على مراكز أطفال الشوارع الملحقة بالجمعيات الأهلية ، وكذلك دراسة حالة بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع.

٢) أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة على الأدوات التالية:

أ- استمارة استبيان عن دور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع.

ب- دراسة حالة بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع.

ج- مقابلات مفتوحة مع الأخصائيين ومديري الجمعيات.

أ- استمارة استبيان عن دور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع:

استهدفت التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تعزيز ودعم حقوق أطفال الشوارع من وجهة نظر الأطفال أنفسهم بمحافظة الإسكندرية، هذا وقد اشتمل الاستبيان على ستة محاور، بإجمالي اثنان وستون مفردة، وذلك على النحو التالي:

محاور الاستبيان	عدد المفردات
أولاً: البيانات الأولية.	**١٥**
ثانياً: خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق المدنية والاجتماعية لطفل الشارع.	**٩**
ثالثاً: خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق الصحية والغذائية لطفل الشارع.	**١٢**
رابعاً: خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق التعليمية لطفل الشارع.	**٩**

خامساً: خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق الثقافية لطفل الشارع.	١٠
سادساً: خدمات الجمعية المرتبطة بدعم حقوق طفل الشارع في اللعب والترويح.	٧
إجمالي مفردات الاستبيان	٦٢

الصدق والثبات:

١- صدق الاستبيان:

استخدم الباحث كل من الصدق الظاهري والصدق الذاتي للتأكد من صدق الاستبيان وذلك على النحو التالي:

- **الصدق الظاهري:**

حيث قام الباحث بتوزيعه على مجموعة من الخبراء والأساتذة المحكمين في علم الاجتماع، وبعض الخبراء بمديرية التضامن الاجتماعي بالإسكندرية، وعددهم عشرون محكماً من الأساتذة والخبراء، وذلك للتعرف على مدى وضوح مفردات الاستبيان ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة وبناءاً على آرائهم ومقترحاتهم حذفت بعض المفردات وأعيد صياغة البعض الآخر وتم إدخال كافة التعديلات والإضافات المقترحة من قبل السادة المحكمين، وقد استبعدت المفردات التي قلت نسبة الاتفاق عليها عن (٨٠%).

- **الصدق الذاتي:**

قام الباحث بحساب قيمة الصدق الذاتي للاستبيان من خلال الجذر التربيعي لمعامل ثبات الاستبيان، حيث بلغت قيمة معامل الصدق الذاتي ٠.٩٠.

٢- ثبات الاستبيان:

تم تطبيق الاستبيان على عينة عشوائية قوامها خمسة وعشرون طفلاً من أطفال الشوارع بمؤسسات رعاية أطفال الشوارع المختلفة محل اهتمام الدراسة ممن تنطبق عليهم نفس شروط المجال البشري. ثم قام الباحث بعد ذلك بإعادة التطبيق بعد خمسة عشر يوماً من التطبيق الأول على نفس العينة ولحساب معامل ثبات الاستبيان استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون بين درجات التطبيقين الأول والثاني، وقد بلغت قيمة معامل الثبات ٠.٨١ ويعتبر معامل ثبات مرتفع.

ب- دراسة حالة بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع:

اعتمدت الدراسة على العديد من الجمعيات الأهلية المهتمة بمشكلة أطفال الشوارع بمحافظة الإسكندرية ومنها:

١- جمعية الحرية لتنمية المجتمع بالإسكندرية.
٢- جمعية الرعاية الاجتماعية بكرموز.
٣- جمعية كاريتاس مصر مكتب الإسكندرية.
٤- الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال بالإسكندرية.
٥- الجمعية الخيرية لأبناء منطقة جانوتي.
٦- جمعية قرية الأمل- فرع الإسكندرية.

وقد تم الاعتماد في دراسة حالة تلك الجمعيات على دليل اشتمل على عدة نقاط تمثلت في:

١- نشأة الجمعية ونشاطها الأساسي.
٢- الخدمات والأنشطة المقدمة لأطفال الشوارع.
٣- المشروعات التي اشتركت فيها الجمعية والمرتبطة بأطفال الشوارع.
٤- المراكز الملحقة بالجمعية والمرتبطة بخدمات أطفال الشوارع.

٣) عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على ستة جمعيات من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية ودعم حقوق أطفال الشوارع بمحافظة الإسكندرية على اعتبار أنها تمثل أقدم وأكبر الجمعيات المعنية بشئون أطفال الشوارع في المحافظة.

وشملت الدراسة عينة من الأطفال ممن توفر وجودهم أثناء فترة جمع البيانات، حيث بلغت إجمالي العينة (١١٥) طفلاً، (٦٧) من الذكور و(٤٨) من الإناث وفقاً لما هو موضح.

الإدارة	ذكور	إناث	الجمعية
المنتزه	١٦	٩	الجمعية الخيرية لأبناء جانوتي
شرق	٨	٢	جمعية كاريتاس إسكندرية
وسط	١٦ ١٠	١٣ ١٠	جمعية قرية الأمل جمعية الحرية لتنمية المجتمع
غرب	٦ ١١	٦ ٨	جمعية الرعاية الاجتماعية (كرموز) الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال
الإجمالي	٦٧	٤٨	١١٥

هذا بالإضافة إلي مقابلات مع مديري الجمعيات والأخصائيين العاملين بتلك الجمعيات.

٤) المجال الزمني للدراسة:

تم جمع البيانات في الفترة من ١/ ٣ /٢٠١٥ حتى ٣١/٥/ ٢٠١٥

٥) المعالجات الإحصائية:

١- استخدم الباحث كل من النسب المئوية والأوزان النسبية المرجحة لتقويم استجابات المبحوثين.

٢- معامل ارتباط بيرسون لإيجاد قيمة معامل ثبات الاستبيان عن طريق إعادة التطبيق.

٣- حساب نسبة الاتفاق بالنسبة لصدق المحكمين على كل من مفردات الاستبيان.

هذا وقد استعان الباحث بحزمة البرامج الإحصائية (Statistical) SPSS/PC-(V.١٣ Package for the Social Sciences) في حساب قيمة بعض المعاملات الإحصائية السابقة.

ثامناً: رؤية تحليلية للخدمات والبرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني لأطفال الشوارع:

تمثل الخدمات والبرامج أحد آليات المواجهة للحد من مظاهر الإيذاء المجتمعي لطفل الشارع، خاصة الخدمات والبرامج التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وقد تمكن الباحث من رصد وتحليل الخدمات والبرامج في ضوء الأدبيات النظرية والتراث المتاح على النحو التالي:

١) الخدمات المقدمة لأطفال الشوارع:

تتعدد الخدمات التي تستخدم لمواجهة مخاطر إيذاء الأطفال على اختلاف أنواعها، خاصة أطفال الشوارع، وربما يرجع ذلك للمتغيرات التي تواجه المجتمعات، وكذلك لأن هذه المخاطر تشكل تهديداً واضحاً ليس للأطفال فقط، ولكن للمجتمع ككل، ولذلك ساهم المجتمع بمجموعة من الخدمات وأساليب الرعاية التي تساعد على تخفيف هذه المخاطر، وتعمل على الحد من مظاهر الإيذاء والاستغلال التي يتعرض لها أطفال الشوارع.

ومن الخدمات التي تقدم لأطفال الشوارع ما يلي:

أ- مراكز الاستقبال النهارية:

يُعرف مركز الاستقبال النهاري بأنه "مكان يتبع إحدى المؤسسات العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع، وهو غير مخصص للإقامة الدائمة بل يفتح أبوابه لهؤلاء الأطفال لجزء من اليوم، وهم يحضرون له طواعية للاستفادة من الخدمات الأساسية التي يحتاجونها، ومن خلال التردد المستمر للطفل على المؤسسة، يقوم الباحثون الاجتماعيون، والنفسيون، والقانونيون بفتح قناة حوار وتواصل مع الطفل، بغرض التعرف على مشكلاته وعلى آراءه واتجاهاته الطفل، والعمل على وضع حلول لهذه المشكلات ومحاورته في هذه الآراء بغرض خلق قناعات جديدة لديه، والعمل على التوصل لاتفاق معه حول الحل الأمثل لكل مشكلة.(٥٩)

وتقوم فكرة مركز الاستقبال على مجموعة من الأسس هي :

- تقديم خدمات أساسية في مناخ بعيد عن الرفاهية والمبالغة في الكم الذي يقدم به أو المستوى الذي يؤدي به، ومن أهم الخدمات رعاية طبية أولية، ووجبة غذائية متوازنة، وثقافة صحية، وتوفير أماكن للاستحمام وغسيل الملابس، وتوفير النصح والمشورة الجماعية والفردية، والتعليم ومحو الأمية بأساليب مبتكرة وممارسة الرياضة.
- طواعية التردد على المركز والاستفادة من خدماته مع توفير عناصر الجذب والترغيب.
- بناء مرحلة انتقالية في حياة طفل الشارع وتفكيره.
- استهداف الأطفال الذين لديهم القابلية للاستفادة القصوى من برامج إعادة التأهيل.
- التأكيد على الفلسفة الحديثة للرعاية الاجتماعية مع أطفال الشوارع تهدف إلى إعداد هؤلاء الأطفال إعداداً سليماً حتى يكونوا مواطنين صالحين، وهذا لا يتم إلا بمواجهة العوامل الرئيسية التي تسببت في انخراطهم في حياة الشارع، والعمل على إزالتها، والحرص على ترغيب الطفل في الحضور إلى المركز.
- اليقين والإيمان بأن الحياة في جو أسري يعتبر من أهم حاجات الطفل الإنسانية وإذا كانت هناك أي فرصة مهما كانت ضئيلة لمساعدة الطفل على الاستمرار في الحياة بأسرته الطبيعية فإنه يجب العمل على اغتنامها. (٦٠)

أما عن مراحل العمل المرتبطة بمراكز الاستقبال المفتوحة فقد أشار إليها "جمال أبو العينين" فيما يلي:

- **الاستقبال**: وفي هذه المرحلة يتم الترحيب بالطفل من جانب الأخصائي الاجتماعي الذي يعمل على إعادة ثقته بنفسه وتهيئته للاندماج في الحياة الجديدة.
- **الدراسة**: وتفيد في التعرف على احتياجات لطفل، ومحاولة إشباعها لمساعدته على الاستقرار والتردد الدائم على المركز.
- **التعاقد** : وهو الاتفاق المبرم بين الأخصائي ممثلاً للمركز والطفل ويشمل كافة الإجراءات والمسئوليات التي تتحدد في الحياة الجديدة.
- **المساعدة**: وتشمل جهود الأخصائي وفريق العمل حول رعاية الطفل داخل المركز.
- **التقويم**: لمعرفة مدى التحسن الذي طرأ على حياة الطفل في مختلف النواحي.(٦١)

ب- مراكز الإقامة المؤقتة:

تقدم هذه المراكز إقامة مؤقتة لعدد من الأطفال ولفترة زمنية محددة لا تتجاوز السنة لأي منهم، ويتركز العمل خلال هذه الفترة على تهيئة الطفل نفسياً واجتماعياً للمرحلة القادمة، وتعطي الأولوية لمعالجة أي سلوك سلبي أو شاذ ربما يكون الطفل قد اكتسبه أبان تواجده بالشارع مثل السرقة، والكذب، والعنف، وتعاطي المخدرات(٦٢)، فالمراكز المؤقتة

تهدف إلى إعادة تأهيل الأطفال وإعدادهم للتكيف مع حياة الجماعة والتعاون والاعتماد على النفس، وتكون بمثابة مرحلة انتقالية بين حياة الشارع، والحياة الشبيهة بحياة الأسرة، وتتضمن البرامج المقدمة فيها الخدمات الطبية، وفصول محو الأمية، ويحصل الأطفال من خلالها على الغذاء والملبس ومكان النوم، ووسائل الترفيه، وبرامج رياضية ورعاية اجتماعية ونفسية، كما يتم تدريبهم على حرف مختلفة، وكذلك يلتحق الأطفال من خلالها بورش خارجية للتدريب، وهذا يساعد في أن يصبح الطفل منتجاً، مما يؤدي إلى ترحيب الأسرة بفكرة عودته إليها، وقد لا تسمح ظروف الأسرة القهرية بانضمامه لها فيتم نقله إلى مراكز الإقامة الدائمة.(٦٣)

ج- مراكز الإقامة الدائمة:

وهي المرحلة الأخيرة للتعامل مع أطفال الشوارع حيث يوزعون كما يلي:

- أطفال أقل من (١٢) عام في سن التعليم يلتحقون بالمدارس الحكومية.
- أطفال تسربوا من التعليم وتم إدراجهم في برامج محو الأمية يستكملون هذه البرامج بجانب العمل الحرفي.
- أطفال لم يكملوا تعليهم وتعدوا (١٥) عام فهم يتحملون مسئولية إعاشتهم من خلال العمل وتحمل جزء من نفقات الطعام والإيجار بهدف الاعتماد على النفس، تمهيداً للانفصال التدريجي عن حياة المركز إلى المجتمع الخارجي، ويحصل الأطفال في هذه المراكز على الخدمات الصحية، والنفسية، والاجتماعية، والترفيهية، بالإضافة إلى فتح دفاتر شخصية لكل طفل لضمان مستقبله.(٦٤)

د- معلم الشارع:

هو مصطلح جرى استخدامه في دول أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا ليشير إلى الشخص الذي يتعامل مع أطفال الشوارع بشكل مباشر ويلبي احتياجاتهم من خلال توفير الرعاية والاهتمام، حيث أن التعليم في الشارع يعد أكثر الطرق فاعلية لدعم هؤلاء الأطفال لكونه في المنطقة التي يعيشون فيها، والتي تكون الشارع، أو تكون المكان الذي يلجأون إليه طلباً للمأوى أو المساعدة، أو قد يكون المجتمع الذي تعيش فيه أسرهم، ولابد أن يكون المعلم مثلاً أعلى وقدوة حسنة، وذو شخصية ناضجة، ويستطيع كسب ثقة الطفل، كما يعتبر المعلم الملاذ الذي يلجأ إليه الطفل لطلب المشورة أو النصيحة.(٦٥)

وتشير دراسة فيليب ديبكيز (٢٠٠٥) Philiip Dybiez إلى أن أسلوب العمل المباشر مع أطفال الشوارع يستهدف إتاحة الفرصة أمام الممارسين الميدانيين للنفاذ إلى مجتمع أطفال الشوارع لمساعدة هؤلاء الأطفال على إعادة ارتباطهم بالمجتمع بصورة إيجابية، كذلك انتهاج طابع غير رسمي في التعامل مع مشكلات هؤلاء الأطفال في إطار من الخصوصية يسمح بإيجاد الثقة بين الطفل والممارس المهني من جانب، وشرح طبيعة المؤسسة وخدماتها من جانب آخر في محاولة لاستقطاب الفئة الأكثر استعداداً للتخلي عن حياة الشارع.(٦٦)

وتتحدد مسئوليات معلم الشارع في:

- **تقدير الاحتياجات**: الحصول على المعلومات الصحيحة وذات الصلة عن موقف هؤلاء الأطفال يساعد في تحديد الأولويات لاحتياجاتهم ومشاكلهم.
- تلبية الاحتياجات وحل المشكلات الملحة في ظل الموارد المتاحة.
- **التعليم**: ويشمل نقل المعرفة والمهارات والميول والاتجاهات والسلوكيات الملائمة للأطفال لمساعدتهم.
- **تعبئة المجتمع**: والدعوة لحفز القيادات السياسية للاهتمام بمشكلة هؤلاء الأطفال وتوفير

الحماية لهم ولأسرهم.

- **الإدارة**: أي تخطيط الأنشطة وتنفيذها وتقييمها، والتعرف على الموارد المختلفة بالمجتمع والربط بينها، وضمان التعاون مع الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات الأخرى.

هذا ويجب أن يكون معلم الشارع لديه المعرفة والمهارة والرغبة في التعليم باستمرار، ويتصف بالنزاهة والمسئولية والصبر والتعاطف، مطلع ويتصف بالذكاء الاجتماعي والتفكير الابتكاري، ويستطيع العمل في بيئة تتصف بالمشاركة.(٦٧)

هـ- الخط الساخن "خط نجدة الطفل ١٦٠٠٠":

يعد الخط الساخن من الاتجاهات الحديثة التي تم إتباعها لمساعدة الأطفال في مواجهة المخاطر التي يتعرضون لها، وهو وسيلة يمكن استخدامها في أسرع وقت وأقل جهد ممكن، كما يتميز بالسرية والمحافظة على الخصوصية، بالإضافة لسهولة استعماله لمدة (٢٤) ساعة.(٦٨)

ويعمل الخط الساخن عن طريق إجراء محدد تم الاتفاق عليه بين المجلس القومي للطفولة والأمومة، ومؤسسات المجتمع المدني وتتحدد خطواتها فيما يلي:

- قيام الطفل أو أحد المواطنين بالاتصال بالخط الساخن موضحاً الموقف أو المشكلة التي تم بشأنها الاتصال، وتحديد المواقع والمتطلبات اللازمة .
- يتم استقبال الاتصال عن طريق جمعية من الجمعيات أو من خلال أحد الخطوط المرتبطة بالخط الساخن وتوجيه الأخصائي الاجتماعي المكلف إلى المكان الذي تمت منه المكالمة، والتعرف على الواقعة، والعوامل المرتبطة بها.
- يقوم الأخصائي الاجتماعي الميداني باصطحاب الطفل أو الأطفال إلى مقر الخط الساخن الذي يتبعه وتسجيل البيانات الأساسية التي ترتبط بالواقعة الحالية مثل الاسم، ومكان الاتصال، وطبيعة المشكلة والبيانات الأسرية المكنة للطفل وأسرته والمحيطين به.
- يتصل الأخصائي الاجتماعي بالخط الساخن بالمؤسسات العاملة في مجال الأطفال بلا مأوى ولديهم إمكانيات رعاية هذه الحالة، ثم يذهب مع الطفل ويسلمه للمسئولين بتلك المؤسسة.
- تسجل كافة المعلومات والخطوات في سجل الخط الساخن منذ بداية الاتصال حتى اتخاذ الإجراءات المناسبة للموقف الحالي، وإعداد تقرير دورية بما يتم تحقيقه.
- يتابع المجلس القومي للطفولة والأمومة المسئولين عن الخط الساخن في المؤسسات المختلفة، ويسعي نحو إزالة أي معوقات تواجه تحقيق أهداف الخط الساخن وبالتالي فإن الخط الساخن يحقق الآتي:

* مساعدة الأسرة في اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية أطفالهم من التعرض للحوادث أو الإصابات.(٦٩)

تاسعاً: دراسة حالة بعض المراكز والجمعيات الأهلية المهتمة بمشكلة أطفال الشوارع بمحافظة الإسكندرية:

١) جمعية الحرية لتنمية المجتمع بالإسكندرية:

أنشأت الجمعية عام (١٩١٩)، وهي تعد مركزاً لرعاية الأطفال ذوي الظروف الصعبة "أطفال الشوارع"، وذلك من خلال الأنشطة والمشروعات التالية:

١- ١- الأنشطة الخاصة بالأطفال في ظروف صعبة:

أ- دار ضيافة الأطفال بلا مأوى:

١- تستقبل الأطفال في خطر وفي ظروف صعبة، وسعة الدار (٧٥) طفلاً تقدم لهم الدار الإقامة الكاملة، والملبس، والرعاية الصحية، والتعليم بالمدارس، ومحو الأمية، وكذلك

تهتم الدار بتوفير البرامج الترفيهية، والثقافية، والرياضية لتنمية قدراتهم الذهنية والجسمانية، وتدريب هؤلاء الأطفال في الورش المقامة لديها "نجارة، طباعة، صناعة سجاد"، حتى يستطيعوا أن يكتسبوا رزقهم مستقبلاً.

٢- يقوم على رعاية الأطفال فريق من الأخصائيين الاجتماعيين، والقانونيين، والنفسيين المدربين وذلك من خلال إجراء المقابلات الفردية والجماعية لتحليل سلوكهم وعلاجهم لإعادة التوازن النفسي لهؤلاء الأطفال، كما توفر الجمعية لهم رعاية أسرية تقوم على مبدأ التعاون والاعتماد على النفس وتقوية الروابط الاجتماعية بين الطفل وأسرته وكذلك مجتمعه.

ب- مراكز استقبال الأحداث:

١- تم إنشاءه عام (١٩٦٨).

٢- سعة المركز تصل إلى (١٠٠) حدث/ يوم.

٣- يستقبل الأطفال المقبوض عليهم وقبل العرض على نيابة الأحداث حتى لا يتم إيداعهم بأقسام الشرطة مع المنحرفين.

٤- يقدم المركز الإقامة والإعاشة والرعاية الصحية طوال فترة تواجد الحدث به.

٥- الرعاية بالمركز مزيج من التعاون بين العمل الاجتماعي بالجمعية وشرطة رعاية الأحداث.

ج- مراكز إقامة الطفل في خطر:

١- بدأ نشاطه اعتباراً من شهر مارس (٢٠٠٠).

٢- يتلقى المركز البلاغات من خلال تليفونات الجمعية وبالمقابلة الشخصية.

٣- يعمل بالمركز فريق من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين تعاونهم باحثة شرطة الأحداث بـ داخل المحافظة لإزالة الخطر عن الطفل ميدانياً أو بمقر الجمعية.

٢- ١- المشروعات المرتبطة بالأطفال في ظروف صعبة:

*** مشروع خط نجدة الطفل (١٦٠٠٠):**

تنفذه الجمعية بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة اعتباراً من يوليو (٢٠٠٥).

*** مشروع المدرسة الصديقة للأطفال في ظروف صعبة:**

تنفذه الجمعية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وهيئة اليونسكو، وبرنامج الغذاء العالمي، وقد تم افتتاحه في أغسطس (٢٠٠٥) من أجل الحد من ظاهرة أطفال الشوارع وإعادة تأهيل أكبر عدد منهم تعليمياً لإدماجهم في المجتمع وإعادتهم إلى التعليم.

*** مشروع حماية وتعزيز حقوق أطفال الشوارع:**

تنفذه الجمعية بناءاً على اتفاقية شراكة مع منظمة "بلان انترناشيونال" إيجبت اعتباراً من شهر مايو (٢٠٠٨) من أجل المساهمة في الحد من مشكلة أطفال الشوارع، فضلاً عن تحسين نوعية الحياة والآفاق المستقبلية لهذه الفئة المهمشة، ويوفر المشروع إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وتقديم المشورة، والفرص التعليمية، والأنشطة الترفيهية في بيئة آمنة، والعمل على دعم الأطفال للعودة إلى أسرهم.

*** مشروع إنشاء شبكة حماية حقوق أطفال في ظروف صعبة:**

تنفذه الجمعية بناءً على اتفاقية شراكة مع منظمة بلان إنترناشيونال إيجبت اعتباراً من شهر يناير (٢٠٠٩) ويهدف إلى:

توعية المجتمع بالآثار السلبية لمشكلة أطفال الشوارع، وفتح نافذة التعاون من خلال إنشاء موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الإلكترونية، وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل الجمعيات مع هؤلاء الأطفال من خلال عقد الاجتماعات واللقاءات الدورية مع

ممثلي الجهات الحكومية، وتفعيل قضايا الدعوة والمناصرة لحقوق الأطفال بصفة عامة وأطفال الشوارع بصفة خاصة، وتبادل الخبرات بين أعضاء الشبكة وتدعيم الاتصال وتدفق المعلومات.

وتضم شبكة الجمعية العاملة في نفس المجال، وممثل عن هيئة بلان إنترناشيونال إيجيب، وممثلي المديريات والهيئات الحكومية المعنية بأطفال الشوارع (الداخلية- الصحة- التعليم- القوى العاملة- التضامن الاجتماعي... الخ).

٢) جمعية الرعاية الاجتماعية بكرموز:

- تأسست الجمعية عام (١٩٣٠) وتم إشهارها عام (١٩٦٦) وفي عام (٢٠٠٠) تم إنشاء دار الأطفال بلا مأوى كإضافة جديدة لأنشطة الجمعية "دار الحضانة، دار المسنين"، وبدأ العمل بدار الأطفال عام (٢٠٠٤)، وهذه الدار هدفت الجمعية من خلالها رعاية الأطفال في ظروف صعبة وإعادة تأهيلهم لحياة أفضل مع أسرهم وحمايتهم من التعرض للانحراف، وتبلغ سعة الدار (٦٠) طفلاً يقوم على رعايتهم فريق من الأخصائيين الاجتماعيين والذي يتم تدريبهم باستمرار، وتقدم الدار الإقامة الكاملة والملبس، والرعاية اللازمة لهؤلاء الأطفال "صحية- تعليمية- أنشطة رياضية، وترفيهية، وفنية"، بالإضافة إلى ورش تدريبية لتدريب هؤلاء الأطفال في ورش النجارة أو الطباعة، كما يوجد مركز تكنولوجيا المعلومات الذي يزود أبناء الدار بلغة العصر، وأيضاً مركز لتدريب الفتيات في ظروف صعبة، وبالجمعية مشروع خط نجدة الطفل، ومشروع المدرسة الصديقة، ولا يوجد بها مركز للاستقبال أو الرعاية النهارية لأطفال الشوارع.
- أنشأت الجمعية عام (٢٠١٠) وحدة الدعم والاستشارات، لتجفيف منابع الأطفال المعرضين للانحراف بدعم من منظمة بلان إنترناشيونال إيجبت، وقد قامت الوحدة منذ إنشائها بعدة أنشطة كالتالي:
  - دورة التدريب الحرفي فتيات "جلود" يناير (٢٠١٠).
  - دورة التدريب الحرفي فتيات "إكسسوار وبامبو" يناير (٢٠١٠).
  - دورة تدريب قادة الشارع مايو (٢٠١٠).
  - دورة تدريب أخصائي وحدة الدعم مايو (٢٠١٠).
  - دورة توعية الأهالي "مشروع حماية وتعزيز حقوق الأطفال المعرضين للخطر مايو (٢٠١٠).
  - دورة تدريب الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين يونيه (٢٠١٠).
  - دورة تدريب لمعلمي المدرسة الصديقة يونيه (٢٠١٠).
  - تدريب تكميلي للفتيات "جلود واكسسوار وبامبو" سبتمبر، ديسمبر (٢٠١٠).
  - اجتماعات لجان حماية (٣ لجان) ديسمبر (٢٠١٠).

وفي أكتوبر (٢٠١٠) افتتحت جمعية الرعاية الاجتماعية بكرموز وبالتعاون مع قرية الأمل للفتيات بلا مأوى ونادي روتاري "دار ضيافة الفتيات بلا مأوى" وتهدف الدار إلى توفير أفضل الوسائل والإمكانيات لرعاية وإيواء وإعادة تأهيل الإناث بلا مأوى، وتقديم مستوى جيد من الخدمات لهن، وذلك من خلال تكاتف مجهودات أعضاء المجتمع والمنظمات المحلية وصناع القرار، الذين ينفذون البرامج والتشريعات الخاصة باحترام ورعاية هذه الفئة بهدف الإشباع الحقيقي لاحتياجاتهن، ولا تقتصر خدمة دار ضيافة الفتيات بلا مأوى على الإيواء فقط، بل تعمل على تقديم خدمة متكامل تهدف لتوفير حياة كريمة لهؤلاء الفتيات مع محاولة الربط بينهن وبين أسرهم، وإعدادهن للدمج والتكيف مع المجتمع، وتعمل الدار بسياسة الباب المفتوح حيث يصرح للمقيمات بالخروج والتنزه

والزيارات المنزلية، وتصل السعة القصوى للدار (٣٨) طفلة وتتعاون الدار مع الهيئات والمنظمات الحكومية والأهلية لاستقبال الأطفال وتنفيذ الأنشطة المختلفة.[٧٠]

٣) جمعية كاريتاس مصر (مكتب الإسكندرية):

تنتسب هذه الجمعية إلى هيئة كاريتاس العالمية، وقد سجلت بوزارة الشئون الاجتماعية عام (١٩٦٧)، وأنشأت جمعية كاريتاس مصر- مكتب الإسكندرية، مركزاً نهارياً لرعاية وتأهيل أطفال الشوارع بحي محرم بك في (٢٠٠٠/٣/٨)، وكذلك أقامت مؤخراً مركزاً للرعاية المؤقتة بحي محطة مصر، وألغي مركز استقبال محرك بك، وأنشأ مركز استقبال في سيدي كرير غرب الإسكندرية (متوقف عن العمل حالياً)، وتمتلك الجمعية وحدة متنقلة، وتمتد أنشطتها لتغطي كافة مجالات العمل مع أطفال الشوارع ابتداءً من العمل في الشارع إلى مركز الاستقبال ثم المأوى، وكذلك العمل مع الأسر، وأيضاً المدرسة الصديقة، وتعمل جمعية كاريتاس مصر- مكتب الإسكندرية بالتعاون مع الجمعية الخيرية لأهالي المرغني والصوري وذلك منذ بداية فكرة رعاية الأطفال المعرضين للخطر بالإسكندرية عام (١٩٩٥) حيث تكونت لجنة من جمعية كاريتاس مصر، وجمعية الصوري تم من خلالها زيارة جمعية قرية الأمل بالقاهرة، والمشاهدة ميدانياً لفكرة إنشاء مراكز الاستقبال، وحضور ورش العمل الخاصة بمشكلة أطفال الشوارع، وفي عام (١٩٩٩) تم افتتاح أول مركز استقبال لأطفال الشوارع في ملجأ "سان فرنسيسكو" بمحرم بك بالتعاون مع المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية، وفي (٢٠٠٠/٣/٨) استقبل المركز أول طفل شارع، ولكن واجهت جمعية كاريتاس مصر- مكتب الإسكندرية صعوبات، ومن أهمها عدم توافر أماكن لمبيت هؤلاء الأطفال، وفي عام (٢٠٠٢)، تم توقيع عقد شراكة بين جمعية كاريتاس مصر، الجمعية الخيرية لأهالي المرغني والصوري، حيث تم افتتاح دار للإيواء المؤقت في (٢٠٠٣/٥/١) بحي محطة مصر، وذلك لأن معظم أطفال الشوارع يتواجدون في هذا المكان، وفي البداية تم تكوين فريق عمل في الشارع لعدم الإقبال على دار الإيواء، وتدخلت اليونيسيف بالوحدة المتنقلة لجذب الأطفال، وما بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٩) كان يوجد عمل مشترك بين كاريتاس القاهرة والإسكندرية، وذلك لأن (٧٠%) من أطفال الشوارع من خارج المحافظة، فيتم التحويلات بين المحافظتين طبقاً لمحل سكن الطفل، وفي شهر أكتوبر (٢٠٠٩) تم صياغة مشروع حماية "أطفال الشوارع" بالإسكندرية صياغة كاملة إلى ثلاثة قطاعات : قطاع الوقاية والتأهيل والإدماج .[٧١]

٤) الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال بالإسكندرية:

تأسست الجمعية عام (١٩٨٦) وهي جمعية تطوعية تنموية تعمل بهدف تحقيق مستوى أفضل للطفل، ومن ضمن مشروعات الجمعية "مركزي حماية البراعم المعرضين للخطر" الذي تم افتتاحهم عام (١٩٩٨) بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، إحداهما للذكور "مركز استقبال مفتوح بعزبة المطار"، وآخر "إيوائي للإناث بسموحة" وتهدف المراكز إلى تحقيق الرعاية المتكاملة للأطفال المعرضين للانحراف من الجنسين، والتي تتراوح أعمارهم ما بين (٧-١٥) سنة، وذلك من خلال الخدمات والأنشطة التالية:

١- ٤- الخدمات المقدمة لأطفال الشوارع من الجنسين:

إمداد الأطفال بملابس جديدة بمجرد الالتحاق بالمشروع، وكشف طبي مستمر لهم، وتقديم وجبات غذائية، وإعداد أبحاث اجتماعية ونفسية للأطفال، والقيام بزيارات ميدانية لأسرهم، وتقديم المساعدات اللازمة لهم، وإلحاق الأطفال بالتعليم الأساسي وعودة المتسربين من التعليم إلى مدارسهم أو فصول محو الأمية أو المدارس الصديقة، وإلحاق الأطفال بمراكز التدريب المهني التابعة لوزارة القوى العاملة لتعليم الأطفال الحرف المناسبة لهم، وإشراك

الأطفال المتميزين في دورات كمبيوتر تحت إشراف الجمعية بمركز تكنولوجيا المعلومات ومنحهم شهادات بذلك.

٢- ٤- الأنشطة المقدمة لأطفال الشوارع من الجنسين:

تشمل أنشطة دينية وثقافية ورياضية واجتماعية وفنية.

٣- ٤- المشروعات التي اشترك فيها المركز:

- مشروع مبادرة المدينة لرعاية أطفال الشوارع وأطفال العمل الهامشي (١٩٩٩).
- مشروع مواجهة المخاطر الصحية لأطفال الشوارع (٢٠٠٤).
- مشروع الخط الساخن "خط نجدة الطفل" بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة (٢٠٠٥).
- مشروع الدعوة إلى الحد من البطالة بين أطفال الشوارع من الجنسين (٢٠٠٩).

٤- ٤- المدرسة الصديقة الملحقة بمركز حماية البراعم من (٢٠٠٥) حتى (٢٠١١):

- شارك في المدرسة الصديقة وزارة التربية والتعليم، ومنظمة اليونسكو، ومنظمة الغذاء العالمي، حيث تم عقد دورات تدريبية عام (٢٠٠٥) للعاملين بالمراكز للتعرف على المناهج الدراسية، وكيفية التعامل معها، واستخدام الطرق الحديثة في التعليم.
- بدأ عمل المدرسة الصديقة في العام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧).
- في العام الدراسي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) تم إلحاق ثلاثة أطفال بالتعليم الإعدادي.
- في العام الدراسي (٢٠٠٩-٢٠١٠) تم إلحاق ثلاثة أطفال آخرين بالتعليم الإعدادي.
- في العام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١) تم إلحاق أربعة أطفال بالتعليم الإعدادي. (٧٢)

٥) الجمعية الخيرية لأبناء منطقة جانوتي:

وهي جمعية أهلية مشهرة تحت رقم (١٠٢٢) لسنة (١٩٩٠) لتنمية المجتمع وحماية البيئة، وموقعها في أحد الأحياء الفقيرة بالبر القبلي بحجر النواتية، وتقدم الجمعية خدمات عديدة لأهالي المنطقة المحيطة بها، ومن بين الخدمات التي تقدمها الجمعية حماية أطفال الشوارع، حيث أنشأت الجمعية حديثاً داراً لإيواء فتيات الشوارع تم افتتاحها في (٢٠١١/١/١)، ويستقبل الفتيات من عمر (٦-١٣) عام استضافة كاملة طوال (٢٤) ساعة، والدار تحتوي على (١٩) سرير، ومجهزة بكافة الاحتياجات، ويوجد بالدار الآن (١١) فتاة، ثم رعايتهم اجتماعياً وثقافياً، وتعليمياً، ودينياً، وترفيهياً، بالإضافة إلى تدريبهم على أعمال الخياطة والتطريز، وتقام الدار على مساحة (٢٢٠م٢) إلى جانب وجود قاعة للطعام يبلغ مساحتها (٨٥م٢). (٧٣)

٦) جمعية قرية الأمل- فرع الإسكندرية:

هي إحدى النماذج الرائدة في رعاية أطفال الشوارع، فقد بدأت عملها في عام (١٩٩٨) بواسطة الراحل مستر "رتشارد هميلي" الإنجليزي الجنسية بالاشتراك مع مجموعة من رجال وسيدات الأعمال المصريين المحبين للخير لمساعدة الأطفال في ظروف صعبة، وتم افتتاح أول مركز إقامة للأطفال بمدينة نصر ضم عدد (٧) أطفال كانوا من الأيتام والذين يفتقدوا الرعاية الأسرية، وبعد مرور عامين استرعى انتباهه وجود أطفال بالشوارع وإشارات المرور بميادين القاهرة، فقام بإنشاء أول مركز رعاية نهارية لاستقبال أطفال الشارع في منطقة شبرا، وبعد وفاته أوصى بأن تؤول جميع ممتلكاته إلى أبناء الجمعية بقرية الأمل، وبتطور نشاط الجمعية أصبحت تخدم الأطفال من خلال (١٤) مركزاً منتشرين في أنحاء محافظات القاهرة، والجيزة، والعاشر من رمضان، والإسكندرية.

وتهدف الجمعية إلي :

- إعادة توافق طفل الشارع مع أسرته مع تقديم المساعدة الاقتصادية لتلك الأسر.
- إيواء وإعادة تأهيل أطفال الشوارع وفاقدي الرعاية الأسرية ومن في حكمهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.
- تعديل سلوك الطفل وإكسابه مهارات تعليمية وحرفية.
- تقديم خدمات التأهيل النفسي المتخصص.
- تنظيم الندوات والمؤتمرات وإجراء البحوث الاجتماعية المختلفة للوقوف على تطور المشكلة والآثار المترتبة عليها.
- الدعوة لحقوق أمهات الشارع الصغار وأطفالهن. (٧٤)

وتقوم جمعية قرية الأمل بالمشاركة في تكوين شبكات العمل المختلفة بين الجمعيات الأهلية والمراكز البحثية المهتمة بالمشكلة في عدد من محافظات مصر، لتشكيل لجنة لتوحيد سياسات التعامل مع مشكلة أطفال الشوارع.

كما تقوم الجمعية بتقديم مجموعة من البرامج والمشروعات ومنها:

- برنامج من طفل إلى طفل بالاشتراك مع مركز خدمات التنمية.
- مدرسة محو الأمية.
- برنامج التأهيل الاقتصادي.
- مشروع الصوبات الزراعية بالتعاون مع نادي روتاري القاهرة.
- مشروع وحدة التدريب للعاملين مع أطفال الشوارع.

وقد أنشأت الجمعية فرع لها بمدينة الإسكندرية في عام (٢٠٠٩) يخدم فئة أطفال الشوارع من الإناث ويعمل كمركز استقبال وأيضاً كمأوى دائم. (٧٥)

عاشراً: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية:

[١] تحليل وتفسير النتائج المرتبطة بالخصائص الديموجرافية لأطفال الشوارع عينة الدراسة:

جدول (١)
يوضح المرحلة العمرية لأطفال الشوارع عينة الدراسة

م	المرحلة العمرية	ك	%
أ	أقل من ١٢ سنة.	٦	٥.٢%
ب	١٢-١٤ سنة.	٣٠	٢٦.١%
ج	١٤-١٦ سنة.	٤٥	٣٩.١%
د	١٦-١٨ سنة.	٣٤	٢٩.٦%
المجموع		١١٥	١٠٠%
الوسط الحسابي		١٤.٩	
الانحراف المعياري		١.٨	

أظهرت النتائج المدونة بالجدول السابق أن الأغلبية العظمى من الأطفال المبحوثين تقع أعمارهم في المرحلة العمرية (١٤-١٦ سنة)، حيث بلغت نسبتهم ٣٩.١% يليها المرحلة العمرية (١٦-١٨ سنة) حيث بلغت نسبتهم ٢٩.١%، في حين بلغت نسبة الأطفال المبحوثين الذين يتراوح أعمارهم (١٢-١٤ سنة) ٢٦.١ % وأخيراً بلغت نسبة الأطفال الذين تراوح أعمارهم (١٠-١٢ سنة) كانت ٥.٢%. وقد بلغ متوسط عمر الأطفال ١٤.٩سنة بانحراف معياري ١.٨ .

وبتحليل نتائج الجدول اتضح أن النسبة الأعلى من أطفال الشوارع يتراوح أعمارهم ما بين (١٤-١٨) عام، ويفسر ذلك أن هؤلاء الأطفال في مرحلة المراهقة والتي تعد من أخطر المراحل، حيث يغلب عليها مظاهر التمرد والعناد فهي فترة تتطلب أسرة سوية يسودها الاتزان والعلاقات السليمة حتى تستطيع أن توفر للمراهق الإشباع العاطفي والشعور بالانتماء وتقدير الذات، فبذلك تساعده على بناء الثقة بنفسه كي يصبح متزن انفعالياً، ومعظم أطفال الشوارع ينتمون إلى أسر مفككة ويعيشون ظروف قاسية يعانون فيها كل أشكال الحرمان والانتهاك والإيذاء الجسمي والنفسي والاجتماعي، مما يدفعهم للتخلص منها بهروبهم إلى الشارع بعيداً عن أي سلطة، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات كلاً من محمد رشدي محمد (٢٠٠٥)، نعمات عبد المجيد موسى (٢٠٠٨) والتي أوضحت أن غالبية أطفال الشوارع في مرحلة الطفولة المتأخرة والمراهقة وما يرتبط بهذه المراحل بزيادة عناد وتمردهم وبمرور الوقت يعجز الوالدين عن التحكم في سلوكياتهم، وهذا قد يدفعهم للخروج إلى الشارع خاصة وأنهم من ناحية أخرى يتصفون بسهولة الخداع والانقياد للآخرين، وسعيهم إلى المحاكاة وتقليد بعض النماذج حتى وإن كانت غير سوية.

جدول (٢)
يوضح النوع لمفردات عينة الدراسة

م	النوع	ك	%
أ	ذكر.	٦٧	%٥٨.٢
ب	أنثى.	٤٨	%٤١.٨
	المجموع	١١٥	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة الذكور، حيث بلغت (٥٨.٢%) وذلك في مقابل نسبة تمثيل الإناث الأقل بواقع (٤١.٨%)، يعد زيادة نسبة الذكور عن الإناث أمر طبيعي نظراً للتنشئة الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتنا العربية عموماً، ومجتمعنا المصري بخاصة، حيث يغلب عليها طابع المحافظة، واحتواء الأسرة للبنت، وعدم السماح لها بالخروج أو الهروب مثل الذكور، لأنه يعتبر من قبل العار أن تترك البنت المنزل وتهرب، فهي تميل إلى الانطواء في حضن الأسرة، فالاهتمام بالإناث والمحافظة عليهن لا تزال تمثل الأهمية الكبرى في ظل القيم والعادات والتقاليد الخاصة بنا، وذلك على اعتبار أن شرف الأنثى يمثل شرف العائلة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الإناث يشعرن أيضاً بالخوف من أسرهن ويتحملن أي إيذاء يوجه إليهن دون الهروب من الأسرة إلى الشارع مهما كانت الظروف إلا في الحالات التي يزداد فيها الإيذاء والانتهاك لدرجة تفوق تحملهن لها فيضطررن إلى الهروب من الأسرة وتركها. أما عن تفوق نسبة الذكور فقد يرجع إلى حبهم للمغامرة والمخاطرة والتمرد وترك الأسرة، حيث طبيعة التنشئة ومساحة الحرية التي تتيح للذكور بالظهور والنزول إلى الشارع والاختلاط بالآخرين ومرافقة الأصدقاء. وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلاً من نعمات عبد المجيد موسى (٢٠٠٨)، ونيفين صابر عبد الحكيم السيد (٢٠٠٩).

جدول (٣)
يوضح الحالة التعليمية للأطفال عينة الدراسة

م	الحالة التعليمية	ك	%
أ	أمي.	١٥	%١٣.٠
ب	يقرأ ويكتب.	٣٠	%٢٦.٠

ج	ابتدائي.	١١	%٩.٦
د	إعدادي.	٧	%٦.٢
هـ	ثانوي.	٢	%١.٧
و	متسرب من التعليم الابتدائي.	٢٤	%٢٠.٩
ز	متسرب من التعليم الإعدادي.	١٧	%١٤.٨
ح	متسرب من التعليم الثانوي.	٩	%٧.٨
	المجموع	١١٥	%١٠٠

لقد أظهرت النتائج المدونة بالجدول السابق أن أغلبية أطفال الشوارع يقرأون ويكتبون بنسبة (٢٦%) في حين أن (٢٠.٩%) متسرب من التعليم الابتدائي، وقد بلغت نسبة من تسرب من التعليم الإعدادي (١٤.٨%) من الأطفال، أما عن الأطفال الأميين فبلغت نسبتهم (١٣%) في حين أن (٩.٦) من الأطفال في التعليم الابتدائي وبلغت نسبة الأطفال الذين تسربوا من التعليم الثانوي (٧.٨%)، أما عن الأطفال المقيدين بالمرحلة الإعدادية فبلغت نسبتهم (٦.٢) وأخيراً (١.٧) أجابوا بالمرحلة الثانوية.

ويمكن تفسير ذلك أيضاً في ضوء الواقع التعليمي للطفل المصري، حيث يبلغ عدد المتسربين من التعليم الأساسي (١٥٠ ألف) طفل كل عام، يضاف إلى ذلك (١٠٠ ألف) طفل لا يتقدمون للالتحاق بالمدرسة سنوياً، مما يجعل عدد الأطفال الذين يدخلون دائرة الأمية كل سنة حوالي (٢٥٠ ألف) طفل[٧٦] وتعد هذه الأعداد بمثابة إضافة حقيقية لمشكلة طفل الشوارع ذلك لأن التسرب الدراسي هو النهر الذي يروي هذه المشكلة ليدعمها ويضمن بقائها.

وبتحليل النتائج أيضاً اتضح أن ثاني أعلى نسبة من الأطفال المبحوثين قد تسربوا في المرحلة الابتدائية، وعن تفسير ذلك يمكننا القول أن هذه النتيجة تعد طبيعية نظراً لهروب الأطفال في المراحل الأولى للتعليم من المدرسة لانخفاض مستواهم الدراسي، فمعظمهم لا يجيد معرفة حروف الهجاء باستثناء بعض الأطفال الذين يستطيعون قراءة بعض الكلمات والجمل البسيطة، وهذا قد يرجع لقصور النظام التعليمي في مجتمعنا المصري الذي يفرض على المدرسة أن ينجح الطفل تلقائياً حتى السنة الخامسة ثم يقدم الطفل على الامتحان الرسمي للصف السادس وهو لا يعرف القراءة والكتابة، وبالتالي يرسب ويتكرر الرسوب ويكره الطفل المدرسة والتعليم لصعوبته ويتجه إلى الشارع للعمل فتكون المدرسة طاردة، والشارع عنصر جذب، ويؤكد ذلك تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥) ، والذي أشير فيه إلى أن العملية التعليمية في المجتمع المصري تعاني قصوراً في كافة مراحلها، حيث أن هناك سنوياً حوالي (١٥ ألف) طفل لا يوجد لهم أماكن في المدارس إلى جانب تدهور كفاءة المدرسة كمؤسسة تعليمية وانعدام المرافق وصعوبة المناهج، وغياب الأنشطة الرياضية والترويحية والثقافية وسوء العلاقة بين المعلم والتلميذ مما أدى إلى أن أصبحت المدرسة المصرية مؤسسة طاردة نظراً لظروفها،[٧٧] وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة إيمان عبد الرحيم عبد المحسن (٢٠١٤) حول العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة بالتعليم الأساسي.

جدول (٤)
يوضح الموطن الأصلي لأسر أطفال الشوارع عينة الدراسة

م	المواطن الأصلي للأسرة	ك	%
أ	حضر (مدينة).	٦٩	%٦٠

ب	ريف (قرية).	١٤	%١٢.٢
ج	منطقة عشوائية.	٣٠	%٢٦.٠
د	بدو.	٢	%١.٨
	المجموع	١١٥	%١٠٠

أظهرت نتائج البيانات الواردة بالجدول السابق أن أغلبية أطفال الشوارع ينتمون إلى المدينة أي الحضر بواقع (٦٠%) من إجمالي العينة في حين الأطفال المنتمون إلى منطقة عشوائية يمثلون (٢٦%) و(١٢.٢ %) من المناطق الريفية وأخيرا (١.٨%) من الأطفال ينتمون إلى المناطق البدوية، وقد يرجع زيادة مشكلة أطفال الشوارع في المناطق الحضرية إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي وما صاحبها من برامج التكيف الهيكلي والتي أدت إلى تقلص دور الدولة في إدارة معظم قطاعات الإنتاج والخدمات، مما أثر على سياسة مواصلة الدعم، خصوصا بالنسبة للطبقات الفقيرة، حيث كانت الهجرة هي النتيجة الرئيسية للفقر وتدني المستوى المعيشي للأسر الفقيرة التي هاجرت إلى المناطق الحضرية.

وقد أدت ظاهرة التمركز الحضاري إلى حدوث تضخم وارتفاع الكثافة السكانية بما يرتبط ذلك من مظاهر التزاحم والتلوث والضغط على المرافق والخدمات وظهور المناطق العشوائية التي كانت سببا لنشأة وتراكم العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومنها مشكلة انخراط الأطفال في الشارع، فالمدن الحضرية وما تتضمنه من مظاهر المدنية وضعف العلاقات الاجتماعية هي أكثر جذبا للأطفال وإقامتهم بالشارع، أما القرى والمناطق الريفية فتعد من الأماكن الأكثر طردا لهؤلاء الأطفال وأسرهم..

وتتطابق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من منصور عطية (٢٠٠٩) ومرفت حمال الدين (٢٠١٠).

جدول (٥)

يوضح المستوى التعليمي لوالدي الأطفال عينة الدراسة

م	المستوي التعليمي للوالدين	تعليم الأب		تعليم الأم	
		ك	%	ك	%
أ	أمي.	٥١	%٤٤.٣	٧٤	%٦٤.٣
ب	يقرأ ويكتب.	٢٨	%٢٤.٣	٢٦	%٢٢.٦
ج	أقل من متوسط (ابتدائي- إعدادي).	٢٠	%١٧.٣	٩	%٥.٢
د	متوسط (ثانوي- دبلوم متوسط).	١٢	%١٠.٤	٢	%١.٧
هـ	فوق المتوسط.	٣	%٢.٦	٤	%٣.٤
و	جامعي.	١	%٠.٨	-	-
ز	دراسات عليا.	-	-	-	-
	المجموع	١١٥	%١٠٠	١١٥	%١٠٠

أظهرت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٤٤.٣%) من آباء الأطفال المبحوثين أميين و(٦٤.٣%) من أمهات الأطفال المبحوثين أميين، بينما (٢٤.٣%) من الآباء يقرأون ويكتبون أما الأمهات فمثلوا (٢٢.٦%). في حين أن (١٧.٣%) من الآباء حاصلون على

مؤهل أقل من متوسط، أما الأمهات فكانت نسبتهم (٧.٨%) وقد بلغت نسبت من تعلم آبائهم تعليماً متوسطاً (١٠.٤%)، أما أمهاتهم فبلغت نسبتهم (١.٧%) و(٢.٦%) من آباء الأطفال المبحوثين أجابوا بفوق المتوسط أما أمهاتهم فكانت نسبتهم (٣.٥%) و(٥%) أجابت بأن مؤهلهم جامعي ولم يجيب أحد بدراسات عليا.

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة كلاً من منصور عطية (٢٠٠٩)، وشهيرة حمدي محمد رفاعي (٢٠١٠)، وذلك فيما يتعلق بانخفاض المستويات التعليمية لأسر هؤلاء الأطفال من حيث تدني مستويات تعليم الوالدين أو أميتهما، وما يترتب على ذلك من عدم اهتمام الأسرة بتعليم الأبناء، وإتباع أساليب تنشئة غير سوية مع الطفل، بالإضافة إلى تعدد صور الإيذاء الموجهة للطفل وانتهاك حقوقه، كما أوضحت هذه الدراسات أيضاً على أن البيئة الفقيرة ثقافياً تولد اتجاهات سلبية، وكثيراً ما تهيئ لخلق ثقافة انحرافية ودافعية للعدوان والعنف، واكتساب تصرفات توصف بالإجرامية أو الانحرافية.

جدول (٦)

يوضح الدخل الشهري لأسر أطفال الشوارع عينة الدراسة

م	الدخل الشهري	ك	%
أ	أقل من ٢٠٠ جنيه.	٤٣	٣٧.٥%
ب	٢٠٠-٣٠٠ جنيه.	٣١	٢٦.٩%
ج	٣٠٠-٤٠٠ جنيه.	٢٦	٢٢.٦%
د	٤٠٠-٥٠٠ جنيه.	٩	٧.٨%
هـ	٥٠٠ فأكثر.	٦	٥.٢%
	المجموع	١١٥	١٠٠%
الوسط الحسابي		٢٦٦.٥٢	
الانحراف المعياري		١١٦.٩٣	

دلت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٣٧.٥%) من أسر الأطفال المبحوثين دخلهم الشهري أقل من ٢٠٠ جنيه في حين أن (٢٦.٩%) من أسر الأطفال المبحوثين دخلهم الشهري من ٢٠٠ لأقل من ٣٠٠ جنيه، و(٢٢.٦%) من أسر الأطفال المبحوثين دخلهم الشهري من ٣٠٠ لأقل من ٤٠٠ جنيه في حين أن (٧.٨%) من أسر الأطفال المبحوثين دخلهم الشهري من ٤٠٠ لأقل من ٥٠٠ جنيه، أما عن الأسرة التي تتقاضى أكثر من ٥٠٠ جنيه شهرياً يمثلون (٥.٢%) من إجمالي عدد المبحوثين. وقد بلغ متوسط الدخل الشهري ٢٦٦.٥٢ جنيه بانحراف معياري ١١٦.٩٣ .

ويشير ذلك إلى ضعف الحالة الاقتصادية لأسر الأطفال، مما يجعلهم يحاولون الهروب من هذه البيئة لتكون الأسرة أيضاً طاردة للطفل والشارع جاذب له نظراً لما يعانوه من حرمان للاحتياجات الأساسية وسعياً منهم للبحث عن بيئة يظنها أفضل.

وهذا ما اتفقت معه دراسة كلاً من محمد رشدي محمد (٢٠٠٥)، وداليا صبري يوسف غنيم (٢٠١١).

جدول (٧)

يوضح عدد أفراد أسر الأطفال عينة الدراسة

م	عدد أفراد الأسرة	ك	%
أ	أقل من ٤ أفراد.	١٦	١٣.٩%
ب	٤-٦ أفراد.	٢٧	٢٣.٤%

ج	٦ فأكثر- يذكر....	٧٢	%٦٢.٧
	المجموع	١١٥	%١٠٠

كشفت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٦٢.٧%) من الأطفال المبحوثين تكونت أسرهم من ٦ أفراد فأكثر، وأن (٢٣.٤%) من الأطفال تضم أسرهم من (٤-٦) أفراد، بينما تتكون أسر (١٣.٩%) من أقل من ٤ أفراد.

وبتحليل الجدول وجد أن أعلى نسبة من الأطفال المبحوثين تتكون أسرهم من ٦ أفراد فأكثر وقد يرجع ارتفاع حجم أسر أطفال الشوارع لأن هذه الأسر تنظر للأبناء باعتبارهم مصدر دخل لمواجهة الأعباء الاقتصادية معهم، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة منصور عطية (٢٠٠٩) والتي توصلت إلى أن الأطفال عينة الدراسة قد جاءوا من أسر كبيرة الحجم يزيد عدد أفرادها عن (سبعة) أشخاص، كما تتفق أيضاً مع دراسة نعمات عبد المجيد موسى (٢٠٠٨) ويضاف إلى ذلك أن زيادة عدد الأبناء مع نقص الإمكانيات المتعددة لرعايتهم يؤثر سلباً على نوعية التوجيه الاجتماعي. وفي ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي تتفوق الاعتبارات الكيفية على الكمية، فكلما كان حجم الأسرة محدوداً كلما زادت الكفاءة في أداء الدور الاجتماعي ومواجهة تبعات الحياة.

جدول (٨)

يوضح عمل الأب/ الأم للأطفال عينة الدراسة

م	عمل الأب / الأم	عمل الأب		عمل الأم	
		ك	%	ك	%
أ	متسول.	١	%٠.٩	٨	%٦.٩
ب	بائع متجول.	٣٠	%٢٦.١	٩	%٧.٨
ج	عامل باليومية (خادمة بالمنزل).	٣٨	%٣٣.٠	٢٥	%٢١.٨
د	عامل خدمات.	٦	%٥.٣	١٨	%١٥.٦
هـ	عامل حرفي.	٣	%٢.٦	٨	%٦.٩
و	موظف.	٤	%٣.٥	٦	%٥.٣
ز	لا يعمل.	٢٥	%٢١.٧	٤١	%٣٥.٧
ح	معاش/ ربة منزل.	٨	%٦.٩	-	-
	المجموع	١١٥	%١٠٠	١١٥	%١٠٠

أسفرت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٣٣%) من الأطفال المبحوثين الحالة المهنية للأب عامل يومية، وهذا يدل على أن الأغلبية الساحقة من آباء هؤلاء الأطفال تعمل أعمال متدنية، تقع في قاع السلم المهني، بينما (٢٦.١%) يعمل آبائهم كبائع متجول، في حين أفادوا (٢١.٧%) من الأطفال أن آبائهم لا يعملون و(٦.٩%) من الأطفال أجابوا بأن آبائهم بالمعاش، و(٥.٣%) من الأطفال أفادوا بأن آبائهم عمال خدمات في حين أن (٣.٥%) من الآباء موظفين، بينما (٢.٦%) من آباء الأطفال المبحوثين عمال حرفيين، وأخيراً أجاب طفل واحد بأن أبيه متسول، وأسفرت النتائج المدونة بذات الجدول أيضاً عن أن (٣٥.٧%) من أمهات الأطفال المبحوثين لا يعملن في حين (٢١.٨%) من الأمهات يعملن خادمات بالمنازل، بينما (١٥.٦%) عاملات خدمات، في حين (٧.٨%) من أمهاتهم يعملن بائعات متجولات في حين تساوت النسب بواقع (٦.٩) لاستجابات الأطفال الذين

تعمل أمهاتهم في الأعمال الحرفية، والذين تعمل أمهاتهم في التسول بينما (٥.٣%) يعملن موظفات، وأخيراً لم يفيد أحد بأن أمه بالمعاش.

وبتحليل النتائج وجد أن أعلى نسبة من استجابات الأطفال آبائهم يمتهنون الأعمال اليومية، وقد يرجع امتهان آباء الأطفال المبحوثين لهذه الأعمال لأنها أعمال هامشية محدودة القيمة الاقتصادية وسريعة العائد المادي، فهم يحصلون على أرزاقهم يوماً بيوم، فدخلهم غير ثابت، وما يأخذونه يسدون به جوع أسرهم، وغالباً ما يلجأ الآباء للاستعانة بأبنائهم في سن مبكر لمساعدتهم في هذه الأعمال والتي منها البحث في النفايات والبقايا والمخلفات وكلها أعمال تجعل الأطفال أكثر تعرضاً للانحراف.

وبتحليل النتائج أيضاً الخاصة بالأطفال المبحوثين وجد أن أعلى نسبة من استجاباتهم (ما يقرب من النصف) تمثلت في أن أمهاتهم لا تعملن، وقد يرجع عدم اشتغال أمهات هؤلاء الأطفال إلى افتقادهم لمقومات الحصول على فرصة عمل تساعد في زيادة دخل الأسرة، ورغم أن أغلبيتهن لا يعملن، فالوضع الطبيعي أن يتفرغن لرعاية الأطفال، إلا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتدنية التي يعشن فيها منعتهن من ذلك، كما أدت إلى خروج الطفل للشارع سعياً وراء الرزق، وبحثاً عن مأوى آخر، ربما يكون أفضل من ذلك المكان الذي تكاتفت فيه هذه العوامل الطاردة جميعاً، وتأتي النتائج التي توصلت إليها الدراسة متفقة مع ما أشارت إليه دراسة كلاً من مرفت جمال الدين (٢٠١٠)، وإيمان عبد الرحيم عبد المحسن (٢٠١٤) من أن أسر أطفال الشوارع ترتفع بينهم نسبة الأمية وتنتشر بينهم البطالة، كما أنهم يصنفون كإحدى الفئات العاملة غير الماهرة.

جدول (٩)

يوضح نوع وحالة مسكن الأسرة الأصلي لطفل الشارع عينة الدراسة

م	نوع وحالة المسكن	ك	%
أ	حجرة.	٢٧	٢٣.٥%
ب	شقة مشتركة.	٣٥	٣٠.٥%
ج	شقة مستقلة.	٨	٦.٩%
د	فوق السطح.	٢٢	١٩.١%
هـ	البدروم.	١٦	١٤.٠%
و	المقابر.	٧	٦.٠%
	المجموع	١١٥	١٠٠%

لقد دلت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٣٠.٥%) من الأطفال المبحوثين أفادوا بأن مسكن أسرهم عبارة عن شقة مشتركة في حين أفاد (٢٣.٥%) أنهم يعيشون مع أسرهم في حجرة، وفيما يتعلق بنسبة الأسر التي تعيش فوق السطح فكانت (١٩.١%)، أما عن الأسر التي تسكن في البدروم فكانت نسبتهم (١٤%) و(٦.٩%) يعيشون في شقة مستقلة، وأخيراً (٦%) أفادوا بأنهم يسكنون بالمقابر.

وبتحليل النتائج وجد أن أعلى نسبة من استجابات الأطفال المبحوثين كانت أسرهم تعيش في شقق مشتركة، وذلك لأن معظم هذه المساكن تقع في مناطق فقيرة، والتي ترتفع فيها الكثافة السكانية، فهي تعد أنماط من الإسكان المتدني غير الرسمي أو غير القانوني، وتوجد في تجمعات من البؤر الإجرامية التي تساعد على تفريخ أطفال الشوارع، وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة نعمات عبد المجيد موسى (٢٠٠٨).

جدول (١٠)
يوضح المرافق المتوفرة في سكن أسر الأطفال عينة الدراسة

م	المرافق المتوفرة	ك	%
أ	كهرباء.	١١٥	١٠٠%
ب	مياه.	١٠٢	٨٨.٦%
ج	صرف صحي.	٩٨	٨٥.٢%
د	دورة مياه مستقلة.	١٩	١٦.٥%
هـ	دورة مياه مشتركة.	١٠٠	٨٦.٩%
و	مراحيض عمومية.	٤	٣.٥%
ز	غاز طبيعي.	١٩	١٦.٥%

كشفت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (١٠٠%) من استجابات الأطفال بأنه يتوفر في مسكنهم الكهرباء، في حين بلغت نسبة الذين اشتملت مساكنهم على مياه (٨٨.٦%)، كما سجلت الدراسة (٨٦.٩%) من الأسر تعتمد على دورة مياه مشتركة، كما سجلت الدراسة أيضا (٨٥.٢%) لديهم صرف صحي، أما بالنسبة للمساكن التي بها دورة مياه مستقلة فكانت قد مثلت (١٦.٥%) والتي تساوت مع الأسر التي لديها غاز طبيعي، وأخيرا (٣.٤%) من الأسر يعتمدوا على مراحيض عمومية.

وبتحليل النتائج يتضح أن أعلى نسبة من استجابات الأطفال المبحوثين أجابوا بأن مساكنهم تحتوي على كهرباء، وهذا يدل على جهود الدولة المبذولة لتوفير الكهرباء والمياه، ويتفق هذا مع دراسة شهيرة حمدي محمد رفاعي (٢٠١٠)، ولكنها تختلف مع منصور عطية (٢٠٠٩) والتي أثبتت تدني مصادر الكهرباء ومياه الشرب لمساكن أسر أطفال الشوارع.

جدول (١١)
يوضح ترتيب طفل الشارع بين أخوته في الأسرة

م	ترتيب طفل الشارع	ك	%
أ	الأول.	٢٣	٢٠.٠%
ب	الأوسط.	٣٨	٣٣.٠%
ج	الأخير.	٥٤	٤٧.٠%
	المجموع	١١٥	١٠٠%

لقد أفادت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٤٧%) من استجابات الأطفال بأنه الأخير بنسبة أفراد الأسر، في حين (٣٣ %) من الاستجابات كانت للأوسط وأخيرا (٢٠%) من الاستجابات كانت الأول.

وبتحليل النتائج وجد أن أعلى نسبة من استجابات الأطفال المبحوثين كانت الأخير، ويتفق هذا مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عدد أفراد أسر المبحوثين من ٦ أفراد فأكثر وهذا يعني أن الأسرة وبعد أن كانت تظن أن كثرة الأولاد هو مصدر دخل، إلا أنهم أصبحوا عبء عليهم مما دعى الأسرة إلى الاستغناء عنهم ليتقبلهم الشارع، وتتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسة مرفت جمال الدين (٢٠١٠).

جدول (١٢)
يوضح مدة الإقامة في الشارع وترك الأسرة

م	مدة الإقامة	ك	%
أ	أقل من سنة.	٤	٣.٥%
ب	١-٢ سنة.	٦	٥.٢%
ج	٢-٣ سنة.	١٨	١٥.٦%
د	٣-٤ سنة.	٤٠	٣٤.٨%
هـ	٤ فأكثر.	٤٧	٤٠.٩%
	المجموع	١١٥	١٠٠%

أشارت النتائج المدونة بالجدول السابق أن ترك (٤٠.٩%) من الأطفال المبحوثين أسرهم منذ أكثر من (٤) سنوات في حين ترك (٣٤.٨%) الأسرة من (٣-٤) سنوات، بينما (١٥.٦%) انعزلوا عن أسرهم من (٢-٣) سنوات، بينما (٥.٢%) تركوا الأسرة منذ (١-٢) سنة، وأخيراً هجر (٣.٥%) أسرهم منذ أقل من سنة.

وبالنظر إلى النتائج الموضحة وجد أن أعلى نسبة من المبحوثين كانت فترة بُعدهم عن أسرهم أكثر من (٤) سنوات، وتدل تلك الفترة الطويلة التي قضاها هؤلاء الأطفال في الشارع رغم المشكلات التي واجهوها أثناء تواجدهم بالشارع مثل تعاطي المخدرات، الانتهاك البدني والجنسي والاستغلال المادي، والتعرض لحوادث العنف من جانب الكبار، وأيضاً حوادث الطرق، إلا أنهم فضلوا الالتحاق بالجمعيات.

جدول (١٣)
يوضح كيفية ألتحاق طفل الشارع بالجمعية

م	كيفية الالتحاق بالجمعية	ك	%
أ	عن طريق الأب/ الأم.	٢	١.٧%
ب	عن طريق أحد أفراد الأسرة.	١١	٩.٦%
ج	عن طريق الأصدقاء.	٣٢	٢٧.٨%
د	أحد المسئولين بالجمعية.	٢٨	٢٤.٣%
هـ	خط نجدة الطفل.	٢٥	٢١.٧%
و	السيارة المتنقلة.	١٠	٨.٧%
ز	لجنة حماية الطفولة.	٧	٦.١%
	المجموع	١١٥	١٠٠%

أوضحت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٢٧.٨%) من الأطفال المبحوثين قد جاءوا إلى المركز أو الجمعية من خلال الأصدقاء، بينما (٢٤.٣%) قدموا بواسطة أحد المسئولين بالجمعية، في حين أن (٢١.٧%) قد حضروا إلى الجمعية من خلال خط نجدة الطفل، وقد بلغت نسبة من حضروا إلى الجمعية عن طريق أحد أفراد الأسرة فقد كانت (٩.٥%)، في حين أن (٨.٦%) قدموا بواسطة السيارة المتنقلة، بينما (٦.٤%) قدموا بواسطة لجنة حماية الطفولة، وأخيراً طفلين فقد أجابوا عن طريق الأب أو الأم.

وبتحليل بيانات الجدول نجد أن النسبة الأكبر من المبحوثين كانت إجابتهم أنهم حضروا إلى الجمعية من خلال الأصدقاء... وتوضح هذه النتيجة مدى تأثير جماعة القرناء على طفل الشارع، فهو يرى في قرنائه النموذج الذي يريد أن يتبعه لأنه فقد نموذج الأب والأم نتيجة لقسوتهما عليه وإيذائهما المستمر له، فجماعة القرناء تعوضه عن الحرمان العاطفي الذي

افتقده في الأسرة، كما أنها تنمي فيه روح الانتماء وتبرز مواهبه الاجتماعية، وتؤثر على نموه الخلقي، فهو يشعر من خلالها بتأكيد ذاته وإشباع دوافعه إلى القبول والانتماء لها، ويساعد على ذلك أيضاً تواجد هؤلاء الأطفال في مجموعات متشابهة في الظروف، فهم يسعون لإيجاد من يرعاهم ويشبع احتياجاتهم الضرورية من مأوى ومأكل وملبس، ومن يساعدهم على حل مشكلاتهم التي يعانون منها.

جدول (١٤)

يوضح أسباب أقامة الطفل بالشارع

م	أسباب الاقامة بالشارع	ك	%
أ	طلاق الأم.	١٦	%١٣.٩
ب	قسوة الأب/ الأم.	٨٢	%٧١.٣
ج	قلة دخل الأسرة.	٣٥	%٣٠.٤
د	زواج الأم/ الأب.	١٠	%٨.٦
هـ	ضيق المسكن.	٦	%٥.٢
و	تشجيع الأصدقاء على الهروب.	٤١	%٣٥.٦
ز	طرد الأسرة لي.	٨	%٦.٩
ح	إيذاء أخواتي لي.	٩	%٧.٨
ط	لملازمة أصدقائي.	٣٧	%٣٢.١
ي	لاكتساب مزيد من الحرية.	٣٦	%٣١.٣

أظهرت النتائج المدونة بالجدول السابق أن أسباب إقامة الأطفال بالشوارع ترجع إلى مجموعة عوامل لا عامل واحد طبقاً لما هو موضح، في حين نسبة من أجابوا بأن السبب الأول هو قسوة الأب أو الأم كانت (٧١.٣%) بينما (٣٥.٦%) من المبحوثين أجابوا بتشجيع الأصدقاء على الهروب، في حين (٣٢.١%) كانت لرغبتهم لملازمة أصدقائه، أما من ذكروا أن السبب هو لاكتساب مزيد من الحرية، كانت نسبتهم (٣١.٣%)، بينما نسبة من أجابوا بأن السبب الأساسي في الإقامة في الشارع هو قلة دخل الأسرة كانت (٣٠.٤%)، في حين من أرجع سبب إقامته في الشارع إلى طلاق الأم فهم يمثلون (١٣.٩%)، في حين (٨.٦%) أرجعوا السبب إلى زواج الأم أو الأب، بينما من أرجع السبب إلى إيذاء أخوته له كانت نسبتهم (٣.٨%)، في حين (٦.٩%) أجابوا طرد الأسرة لي، وأخيراً (٥.٢%) من المبحوثين أرجعوا السبب إلى ضيق المسكن.

وبالتحليل لنتائج الجدول يتضح أن غالبية المبحوثين أفادوا بأن أسباب إقامتهم بالشارع متعددة ومتشابكة، وهذا قد يرجع إلى أن مشكلة أطفال الشوارع تعد قضية مجتمعية يقتضي وضعها في سياق الأبعاد المؤثرة عليها سواء الأبعاد الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية.

ولقد ساهمت العديد من العوامل على تضخمها نظراً لاعتمادها على مجموعة من المكونات التي تضافرت معاً وأدت إلى زيادتها مثل سوء معاملة الوالدين وتشجيع الأصدقاء على الهروب وقلة دخل الأسرة، وكذلك التفكك الأسري، وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين الذي ساعد على عدم وعيهم بأهمية التعليم وقيمته، مما جعلهم لا يوفرون الرعاية التعليمية الملائمة للأبناء، وساعد على ذلك ترك الأبناء للمدرسة ولجوءهم إلى الشارع، وكذلك قلة دخل الأسرة وضيق المسكن، مما اثر بالسلب على الرعاية، إذ غالباً مالا تتحمل هذه الأسر مسئولية التنشئة والإعالة الكاملة لهؤلاء الأبناء فيدفعوهم إلى الشارع في حالة

عدم قدرتهم للإنفاق عليهم، وأيضاً تلعب الأوضاع الأسرية دوراً هاماً وأساسياً في انتشار المشكلة، لأن الأسرة هي الجماعة المرجعية للطفل، فهي تورثه ثقافتها وتغرس فيه معتقداتها، فإذا كان الوالدان مضطربين انفعالياً فإن أطفالهم يعانون من قصور في الرعاية والحماية الاجتماعية والصحية، كما يلعب أصدقاء السوء في المناطق الفقيرة دوراً في جذب قرنائهم إلى الشارع.

فكل هذه الأسباب مجتمعة من وجهة نظر المبحوثين كانت مسئولة عن إقامتهم بالشارع، وتتفق هذه النتائج مع دراسات كل من محمد رشدي محمد (٢٠٠٥)، نعمات عبد المجيد موسى (٢٠٠٨)، مرفت جمال الدين (٢٠١٠)، إيمان عبد الرحيم عبد المحسن (٢٠١٤).

جدول (١٥)

يوضح علاقة الطفل بالجمعية من حيث التردد والأقامة

م	علاقة الطفل بالجمعية	ك	%
أ	تردد دائم.	٢٠	١٧.٤%
ب	تردد منقطع.	٢٣	٢٠%
ج	مقيم مؤقتاً بدار الإيواء.	١٨	١٥.٧%
د	مقيم دائماً بدار الإيواء.	٥٤	٤٧%
	المجموع	١١٥	١٠٠%

لقد دلت النتائج المدونة بالجدول السابق أن (٤٧%) من الأطفال المبحوثين مقيمين بدار الإيواء الدائم، في حين أن (٢٠%) ترددهم متقطع على الجمعيات المهتمة برعايتهم، بينما (١٧.٤%) يترددون بشكل دائم، وأخيراً (١٥.٧%) مقيمين مؤقتاً بدار الإيواء.

وقد أشارت نتائج الدراسة أن أعلى نسبة من الأطفال المبحوثين يقيمون إقامة دائمة.. وقد ترجع الإقامة الدائمة إلى حاجة هؤلاء الأطفال إلى كل من يمد لهم يد العون لإشباع احتياجاتهم، وأنهم يستجيبون لأي محاولة تنقذهم مما هم فيه، مادامت هذه المحاولات تساعدهم على تحقيق ذواتهم ورعايتهم وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع ليكونوا مواطنين صالحين، ولكن قصور الإمكانيات المادية لهذه المراكز قد تحول دون احتواء كل هؤلاء الأطفال لإيوائهم وتقديم خدمات الرعاية الكاملة لهم، وهذا يدعو إلى التأكيد لتضافر كافة الجهود لتوفير الإمكانيات اللازمة لمساعدة هؤلاء الأطفال وتقديم كافة الخدمات التي تشبع احتياجاتهم وتلبي رغباتهم ليكونوا مواطنين صالحين.

[٢] تحليل وتفسير النتائج المرتبطة بخدمات الجمعيات الأهلية لدعم الحقوق المدنية والاجتماعية لطفل الشارع:

جدول (١٦)

يوضح خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق المدنية والاجتماعية لطفل الشارع

م	العينة / الخدمات	ن = ١١٥					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	تساعدنا الجمعية في تحسين علاقتنا بالأسرة.	٧٤	٢٢	١٩	٢٨٥	٢.٤٨	٨
٢	تقدم الجمعية برامج لتحسين وتوطيد علاقتنا مع	٧٤	٤١	-	٣٠٤	٢.٠٤	٥

	زملائنا.						
٣	تقدم الجمعية العون للأسرة من أجل فض النزاعات بين الزوجين.	٥٧	-	٥٨	٢٢٩	١.٩٩	٩
٤	تسهم برامج الجمعية بتوعيتنا بحقوقنا المدنية.	٩٠	١٩	٦	٣١٤	٢.٧٣	٣
٥	تقدم لنا الجمعية خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي.	١٠٤	١١	-	٣٣٤	٢.٩٠	١
٦	تحرص الجمعية على تنمية وعي الأسرة بالأساليب المناسبة لرعايتنا.	٩٨	٦	١١	٣١٧	٢.٧٦	٢
٧	توفر الجمعية مكان ملائم للإعاشة والإقامة.	٨٠	٢٤	١١	٢٩٩	٢.٦٠	٦
٨	تهتم الجمعية بإكسابنا سلوكيات وعادات إيجابية.	٨٨	١٦	١١	٣٠٧	٢.٦٧	٤
٩	تعمل الجمعية على تواصلنا مع مؤسسات المجتمع.	٦٥	٥٠	-	٢٩٥	٢.٥٧	٧

مجموع الأوزان	٢٦٨٤
المتوسط المرجح	٢٣.٣٤
القوة النسبية	٨٦.٤٤

كشفت نتائج الدراسة أن الحقوق المدنية والاجتماعية للطفل قد احتلت مواقع اهتمام المبحوثين على مستويات مختلفة، وهو ما نراه واضحاً في ترتيب الأوساط المرجحة للآراء.

فقد جاء تقديم خدمات الإرشاد الاجتماعي والنفسي للأطفال المترددين على الجمعيات الأهلية في الترتيب الأول من وجهة نظر الأطفال بمتوسط مرجح (٢٩٠)، ويرجع ذلك الاهتمام من جانب الجمعيات إلى النتائج الإيجابية التي تنتج من تطبيق تلك الخدمات وتأثيرها في تعديل أو تغيير اتجاهات الأطفال، سواء نحو أسرهم أو نحو الأفراد المحيطين بهم. أما بالنسبة لحرص الجمعيات على تنمية وعي الأسر بالأساليب المناسبة لرعاية الطفل فقد جاء في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢.٧٦) ويشير الباحث إلى أن اهتمام عينة الدراسة بأهمية تنمية وعي الأسرة يرجع إلى أن الأسرة هي الوحدة الأولى لعملية التنشئة الاجتماعية التي تتولى الطفل بالرعاية منذ ولادته وفي سنوات عجزه وافتقاره إلى الخبرة وتهيئته للتعليم، لذلك فإن عليها الاهتمام بالأساليب الوالدية في تنشئة الأطفال، حيث أن لها دوراً كبيراً في نمو شخصية الطفل أو الإساءة إليه، وذلك لأن الأساليب اللاسوية في تنشئة ورعاية الطفل تعوقه عن ممارسة المهارات اللازمة لمواجهة مشاكل الحياة، وتعرضه للاضطراب النفسي (الشعور بالخوف وانعدام الأمن)، كما أنها تؤخر نموه مما يؤثر سلباً في صحته النفسية في المستقبل وارتكاب العديد من الجرائم والانحرافات، مما يؤدي في النهاية إلى نمط غير سوي في الشخصية، وهو ما أشارت إليه دراسة منصور عطية (٢٠٠٩).

كما يرى الباحث أنه كلما كان تطبيع الأطفال بالقيم الاجتماعية قائماً على أساليب تتسم بالتفاهم والاعتدال كان لهذا التطبيع أثر فعال في تكوين السلوك المرغوب فيه، بينما

جاء استخدام الجمعيات البرامج للتوعية بحقوق الطفل المدنية في الترتيب الثالث بمتوسط مرجح (٢.٧٣)، في حين جاء في الترتيب الرابع اهتمام الجمعية بإكساب سلوكيات وعادات الأطفال بمتوسط مرجح (٢.٦٧)، ويشير الباحث إلى أنه يمكن تنظيم البرامج المختلفة للتأثير في اتجاهات وقيم الأطفال ودعمهم بالقيم الإيجابية المختلفة سواء لأفراد أسرهم أو الأفراد المحيطين بهم، وذلك يرجع إلى ما أشارت إليه دراسة شهيرة حمدي محمد رفاعي (٢٠١٠) من أن مرحلة الطفولة هي من أهم مراحل بناء الكيان البشري في مستهل حياته، وفيها يكون الطفل أكثر شغفاً للتعليم، وأكثر طواعية وانقياداً للتنميط القيمي والمهاري، ولذلك فإن اكتساب أو وجود أي قيم سلبية لدى الأطفال ما هي إلا انعكاس لأخطاء واضطرابات البالغين أنفسهم.

أما بالنسبة لتقديم الجمعية برامج لتحسين وتوطيد علاقة الطفل بزملائه فقد جاءت في الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٢.٦٤)، وتشير دراسة داليا صبري يوسف غنيم (٢٠١١) إلى أنه من خلال ممارسة واشتراك الأطفال في العديد من الأنشطة وأداء المسئوليات يمكن تحسين العلاقة بين هؤلاء الأطفال وزملائهم، كما أكدت دراسة نيفين صابر عبد الحكيم السيد (٢٠٠٩) أنه يمكن من خلال تقديم خدمات ترويحية للأطفال وتحسين علاقته بزملائه، فعن طريق اللعب يمكن تنمية العلاقات الاجتماعية للطفل، حيث أن اللعب وسيلة لدعم علاقة الطفل بأقرانه لأنه يتيح إمكانية تعلم متطلبات الاشتراك في جماعة وممارسة أدوار القيادة والتبعية في صورها المبسطة، مما يزيد من ثقة الطفل بنفسه، ومن خلالها يستطيع أن يتعلم كيف يثق بغيره من الآخرين مما يساعده على تحسين علاقته بزملائه والأفراد المحيطين به.

وقد جاءت "توفر الجمعية مكان ملائم للإعاشة والإقامة" في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (٢.٦٠)، وترجع أهمية مساهمة الجمعيات الأهلية لمساعدة الأطفال لإشباع حاجاتهم في المجتمع، وتعد هي المجال الذي تشبع فيه حاجات الأطفال الاجتماعية والنفسية، وعليها يتوقف نضج الشخصية الاجتماعية للأطفال، حيث تتمثل تلك الحاجات الأساسية الاجتماعية في إشباع الحاجة إلى الحب والتقدير الاجتماعي والحاجة إلى الحرية والاستقلال، بالإضافة إلى الحاجة للإنجاز والتوجيه والرعاية، وبناء عليه فإن مساعدة الجمعية على إشباع حاجات الطفل يساعدها في الوصول إلى أفضل مستوى في النمو النفسي والاجتماعي للطفل، وهو ما أكدته دراسة منصور عطية (٢٠٠٩).

وبالنسبة للترتيب السابع فقد جاء "عمل الجمعية على تواصل الأطفال مع مؤسسات المجتمع" بمتوسط مرجح (٢.٥٧) ويرجع ذلك إلى ما أشارت إليه دراسة نيفين صابر عبد الحليم السيد (٢٠٠٩)، إذ أن لكي يستطيع الطفل أن يتفاعل إيجابياً مع الآخرين لابد أن يتمتع أولاً بالنضج الاجتماعي الذي يساعده على أن يكون قادراً على التفاعل الاجتماعي السليم ولديه الإحساس بالانتماء إلى جماعة من زملائه المحيطين به، وما ينتج عن ذلك من إحساسه بالثقة بالنفس والمبادرة والتلقائية والاعتماد على الذات، ولذلك يجب التأكيد على أن أهم ما يميز النضج الاجتماعي للطفل في هذه المرحلة هو اهتمام الوالدين بالتنشئة الاجتماعية، وكذلك ما تتيح الجمعيات من أنشطة تساعد الطفل على اكتساب خبرات مختلفة تساهم في تحقيق النضج والتفاعل الاجتماعي السليم مع الآخرين.

ويرى الباحث أن هناك بعض المؤسسات يجب التواصل معها، إذ أنها تعد إحدى الجوانب التربوية والتعليمية التي تساهم في إشباع بعض حاجات الطفل ونموه النفسي والاجتماعي.

في حين جاء في الترتيب الثامن "تحسين علاقة الطفل بالأسرة" بمتوسط مرجح (٢.٤٨)، وترجع أهمية ذلك إلى أن علاقة الطفل بأسرته والمناخ الأسري لهما هو الإطار

الذي ينمو فيه الطفل، ويشكل شخصيته ومفهومه عن ذاته وعن الآخرين، كما يكسب الطفل خبراته وأنماط سلوكه، وينهل معارفه ويكتسب قيمه واتجاهاته، لذا فإن علاقة الطفل بأسرته تؤثر تأثيراً لا يمكن تجاهله أو إغفاله في شخصية الطفل، لذلك تهتم الجمعيات الأهلية بتقديم الخدمات المختلفة لتحسين علاقة الطفل بأسرته، وهو ما أشارت إليه دراسة نعمات عبد المجيد موسى (٢٠٠٨). أما بالنسبة لتقديم الجمعية العون للأسرة من أجل فض النزاعات بين الزوجين فقد جاء في الترتيب التاسع، بمتوسط مرجح (١.٩٩)، وترجع أهمية اهتمام الجمعيات بتقديم الخدمات في حالة وجود نزاع بين الوالدين إلى ما أشارت إليه دراسة إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠١) من أن الأسرة التي توجد فيها الخلافات الزوجية والنزاعات تؤثر سلبياً في التنشئة الاجتماعية للأبناء وتعوق الأداء الوظيفي للأسرة، كما أن العلاقة بين الوالدين والاتجاهات الوالدية نحو الأطفال تؤثر في نمو شجاعة الأطفال.

[٣] تحليل وتفسير النتائج المرتبطة بخدمات الجمعيات الأهلية لدعم الحقوق الصحية والغذائية لطفل الشارع:

جدول (١٧)

يوضح خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق الصحية والغذائية لطفل الشارع

م	العينة / الخدمات	ن = ١١٥					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	توفر الجمعية خدمات الكشف الطبي الدوري علينا.	٨٢	٢٢	١١	٣٠١	٢.٦٢	٢م
٢	تهتم الجمعية بنشر الوعي الصحي للأمهات الحوامل والرضع.	٧٠	١٢	٣٣	٢٦٧	٢.٣٢	٧
٣	تسهل لنا الجمعية الحصول على الخدمات العلاجية بالمستشفيات.	٧٣	١٥	٢٧	٢٧٦	٢.٤٠	٦
٤	توفر لنا الجمعيات وجبات غذائية نظيفة لكل طفل.	١٠٩	٦	-	٣٣٩	٢.٩٥	١
٥	تحرص الجمعية على توفير الأجهزة التعويضية والمساعدة للحالات المحتاجة.	٥٥	٤٢	١٨	٢٦٧	٢.٣٢	٧م
٦	تقدم الجمعية الإسعافات الأولية فوراً في حالة الإصابات الطارئة.	٧٤	٢٧	١٤	٢٩٠	٢.٥٢	٤
٧	توفر الجمعية لنا العناصر الغذائية متكاملة في الوجبات المقدمة.	٨٥	١٤	١٦	٢٩٩	١.٩٩	١٠
٨	تلحق الجمعية حالات العجز إلى مؤسسات معينة.	٥٥	١٥	٤٥	٢٤٠	٢.٠٩	٩
٩	تهتم الجمعية بتقديم الوجبات الغذائية في مواعيد محددة.	٩٣	-	٢٢	٣٠١	٢.٦٢	٢
١٠	تنظم الجمعية برامج للتوعية الصحية والغذائية السليمة.	٨٠	٨	٢٧	٢٨٣	٢.٤٦	٥
١١	تقوم الجمعية بحملات تطعيم ضد بعض الأمراض.	٦٥	١٦	٣٤	٢٦١	٢.٢٧	٨
١٢	تعمل الجمعية على استخراج بطاقة صحية لكل طفل.	٨٠	١٩	١٦	٢٩٤	٢.٥٦	٣

مجموع الأوزان	٣٤١٨
المتوسط المرجح	٢٩.٧٢
القوة النسبية	٨٢.٥٦

كشفت نتائج الدراسة أن الحقوق الصحية والغذائية للطفل قد احتلت مواقع اهتمام المبحوثين على مستويات مختلفة، وهو ما نراه واضحاً في ترتيب الأوساط المرجحة للآراء.

فقد جاء في الترتيب الأول توفر لنا الجمعيات وجبات غذائية نظيفة لكل طفل بمتوسط مرجح (٢.٩٥)، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض المستوى الاقتصادي لأسر هؤلاء الأطفال، مما يؤدي إلى حرص الجمعية على تحديد بند من ميزانيتها لتقديم وتوفير الوجبات الغذائية، مع حرصهم على تكامل العناصر الغذائية للوجبة؛ حيث أن الحالة الاقتصادية لها تأثير كبير في نوع الغذاء الذي يتناوله الأطفال وكميته، بالإضافة إلى ما سبق فإن الأطفال يحتاجون إلى النمو بشكل منتظم، لكي يكونوا أقوياء وأذكياء ويتمتعوا بصحة جيدة، ويتحقق ذلك من خلال ما يحصلون عليه من الغذاء السليم، ولذلك على الآباء والمشرفات والعاملين بالجمعيات مراقبة نمو الطفل بانتظام حتى يتم التأكد من تمتعه بصحة جيدة.

أما بالنسبة لتوفير الجمعية خدمات الكشف الطبي الدوري على الأطفال المترددين عليها فقد جاء في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢.٦٢)، ويرجع هذا إلى أهمية الاهتمام بالجانب الصحي للأطفال، وحرص كل من أعضاء مجالس الإدارة والأخصائيين الاجتماعيين على دعم حقوق الطفل الصحية ووقايته من الإصابة بالأمراض، مع الاهتمام بالكشف المبكر للأمراض من خلال الكشف الدوري عليهم لمنع تكرار العدوى بين الأطفال وزيادة نسبة الإصابة بالأمراض، حيث أن أغلب الجمعيات الأهلية توفر طبيب يتردد على الجمعية لفحص الأطفال، وذلك بصفة دورية تكاد تكون منتظمة.

في حين جاء في الترتيب الثاني أيضاً تهتم الجمعية بتقديم الوجبات الغذائية في مواعيد محددة، وذلك بمتوسط مرجح (٢.٦٢)، ويرجع ذلك الاهتمام من جانب الجمعية إلى حرصهم على استكمال أولويات اهتماماتهم الخاصة بتقديم وجبات غذائية لكل طفل بالجمعية مع الاهتمام بأن تكون تلك الوجبات متكاملة العناصر الغذائية وتقدم في مواعيد محددة، وذلك دعماً لحقوق الأطفال الغذائية والصحية.

بينما جاء في الترتيب الثالث "تعمل الجمعية على استخراج بطاقة صحية لكل طفل" بمتوسط مرجح (٢.٥٦)، وقد يرجع ذلك إلى حرص الجمعية على سرعة الحصول على البيانات الصحية لأي طفل من الأطفال المترددين على الجمعية، مما يساعد على سهولة متابعة حالة الأطفال الذين يعانون من إصابة أو مرض معين. أما تقدم الجمعية الإسعافات الأولية فوراً في حالة الإصابات الطارئة.

فقد جاءت في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢.٥٢)، يرجع اهتمام الجمعية بتوفير خدمات الإسعافات الأولية للحالات الطارئة إلى أنهم يتعاملون بصورة مباشرة مع الأطفال، وفي حالة حدوث إصابة لأي طفل من أطفال الجمعية فإنها المسئولة عنه نظراً لتواجده بصفة مستمرة داخل الجمعية، مما يجعلها مهتمة بتوفير الإسعافات التي تساهم في تحسين حالة الطفل مؤقتاً لحين نقله إلى أي مستشفى لاستكمال العلاج المطلوب.

وفي الترتيب الخامس جاء "تنظم الجمعية برامج للتوعية الصحية والغذائية السليمة" بمتوسط مرجح (٢.٤٦)، وهو ما أكدته دراسة إيمان عبد الرحيم عبد المحسن (٢٠١٤)، حيث أن الطفل في هذه المرحلة يتمتع بقابلية عالية لاكتساب العادات والاتجاهات الصحية وتتجلى هذه القابلية فيما يبديه الطفل في هذا السن من نزوع قوى لتقليد الآخرين

ومحاكاتهم، ويتفق أ يضاً ذلك مع أبدته منظمة الصحة العالمية من تأكيد ضرورة تهيئة الفرص التي تساعد الأطفال على ممارسة العادات الصحية من خلال التعليم عن طريق العمل والممارسة، فضلاً عن تأكيدها ضرورة بذل كل ما من شأنه أن يعزز شعور الأطفال بالحاجة لاكتساب العادات الصحية، وتقدير فائدتها ومردودها على نمو شخصياتهم مما يستدعي تضافر الجهود لنشر الوعي الصحي لدى الأطفال للوصول إلى المستوى الصحي الأمثل.

بينما احتل الترتيب السادس لأعضاء مجالس الإدارة تسهل لنا الجمعية الحصول على خدمات العلاجية بالمستشفيات بمتوسط مرجح (٢.٤٠) ويرجع ذلك إلى مساهمة الجمعية في توفير الحقوق الصحية للطفل سواء داخل الجمعية أو خارجها في محيط البيئة الخارجية ومنها المستشفيات، وذلك في الحالات التي تحتاج إلى خدمات أكثر من خدمات الإسعافات الأولية التي توفرها الجمعية بداخلها للحالات الطارئة.

في حين جاء في الترتيب السابع "تهتم الجمعية بنشر الوعي الصحي للأمهات"، "عمل الجمعية على نشر الوعي للحوامل والرضع" بمتوسط مرجح (٢.٣٢) ويرجع ذلك إلى ما أشارت إليه دراسة شهيرة حمدي محمد رفاعي (٢٠١٠) من أن للجمعيات الأهلية دوراً في خفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين الصحة الإنجابية، حيث أشارت الدراسة إلى ضرورة قيام الجمعيات الأهلية بنشر الوعي الصحي للأمهات وتوفير الخدمات الصحية للحوامل من خلال المركز الطبي الملحق بالجمعية، بالإضافة إلى توعيتهم بضرورة المتابعة أثناء فترات الحمل بصورة منتظمة.

بينما جاء أيضاً في الترتيب السابع "تحرص الجمعية على توفير الأجهزة التعويضية والمساعدة للحالات المحتاجة بمتوسط مرجح (٢.٣٢)، وهو ما أشارت إليه توصيات مؤتمر الإعاقة في الوطن العربي (٢٠٠٢)[٧٨] ضرورة توفير الأجهزة التعويضية التي تساعد الأشخاص المعاقين على تحقيق الدمج وتيسير حياتهم لضمان حصول الطفل المعاق على كافة حقوقه بالتساوي مع أقرانه من الأطفال، وإزالة كافة العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك.

كما أشارت دراسة محمد رشدي محمد (٢٠٠٥) أهمية الاهتمام بالرعاية الطبية والصحية للأطفال، وأشارت إلى ضرورة توفير جميع أنواع الأدوية والأجهزة التعويضية للطفل لكي يتغلب على إعاقته (مثل سماعة الأذن، أن نظارة لتصحيح البصر، أو الأجهزة التعويضية مثل الكرسي المتحرك)، مع ضرورة تسهيل إجراءات استلام الأجهزة التعويضية وإعفاء الأسر من مصاريف هذه الأجهزة.

ونظراً إلى أن هؤلاء الأطفال وأسرهم في أشد الحاجة للمساعدة في الحصول على الخدمات الطبية والصحية والتربوية والتأهيلية، فلابد من تحديث المنظور الضيق الذي ننظر به إلى نوعية الرعاية المقدمة لهؤلاء الأطفال وجعله أكثر شمولية واتساعاً ليتضمن بجانب الخدمة الطبية جميع أشكال الرعاية التي يحتاج إليها هؤلاء الأطفال وأسرهم.

وفي الترتيب الثامن جاء أن "الجمعية تقوم بحملات تطعيم ضد بعض الأمراض" بمتوسط مرجح (٢.٢٧) ويرجع ذلك لحصر الجمعية إلى اهتمامهم بدعم حقوق الطفل الصحية، حيث الاهتمام بالتطعيمات يمثل إجراء للوقاية من الأمراض، وذلك حفاظاً على صحة الطفل من تعرضه لإصابات خطيرة قد تعوقه عن ممارسة حياته بكفاءة عادية مثل أقرانه من الأطفال.

في حين جاء في الترتيب التاسع "تلحق الجمعية حالات العجز إلى مؤسسات معينة" بمتوسط مرجح (٢.٠٩)، وهذا يشير إلى اهتمام الجمعيات الأهلية بضرورة دعم حقوق

الطفل المعوق، وهو ما أشارت إليه دراسة منصور عطية (٢٠٠٩)، إذ أن الأطفال المعاقين الذين يعانون من حالات عجز يحتاجون بعض الخدمات المتمثلة في الأجهزة التعويضية- عمليات تقويمية- علاج طبيعي. وأحياناً يحتاج البعض منهم إلى علاج نفسي وأحياناً علاج عصبي- وهذا يتوقف على حالة الطفل المعوق. ولذلك فإن العناية بهم تحتاج إلى الاستمرارية في متابعتهم مما يستلزم بقاءهم لفترة بالمؤسسات المعنية بهم.

أما الترتيب العاشر فقد جاء "توفر الجمعيات لنا عناصر غذائية متكاملة في الوجبات المقدمة" بمتوسط مرجح (١.٩٩) ويرجع ذلك إلى أن الموارد المالية للجمعيات الأهلية ضعيفة، وتعتبر في كثير من الأحيان أهم المعوقات التي تعاني منها، لذلك فإن إدارة الجمعيات تحرص على تقديم وجبات غذائية للأطفال وفي أوقات منتظمة دعماً منهم لحقوق الطفل الغذائية، ولكن نظراً لضعف ميزانية الجمعية فإن الحرص على توفير العناصر الغذائية فيها لا يمثل أولويات اهتمام مديريها والعاملين بالجمعيات الأهلية.

[٤] تحليل وتفسير النتائج المرتبطة بخدمات الجمعيات الأهلية لدعم الحقوق التعليمية لطفل الشارع:

جدول (١٨)

يوضح خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق التعليمية لطفل الشارع

م	العينة / الخدمات	ن = ١١٥					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	تحرص الجمعية على إلحاق المتسربين منا بفصول محو الأمية.	٧١	١٤	٣٠	٢٧١	٢.٣٦	٦
٢	تنظم الجمعية لنا فصول تقوية لمساعدتنا دراسياً.	٥١	١٥	٤٩	٢٣٢	٢.٠٢	٩
٣	يوجد تواصل مستمر بين الجمعية ومدارسنا أو فصول محو الأمية.	٥١	٣٩	٢٥	٢٥٦	٢.٢٢	٨
٤	توفر الجمعية الاحتياجات المتعلقة بالمدرسة وفصول محو الأمية.	١٠٣	-	١٢	٣٢١	٢.٧٩	١
٥	توفر الجمعية لنا الزي المدرسي وتدفع مصروفاتنا الدراسية.	٨١	٣٤	-	٣١١	٢.٧٠	٢
٦	تتعاون الجمعية مع جهات خارجية من أجل دعم حقوقنا التعليمية.	٨٤	١٩	١٢	٣٠٢	٢.٦٣	٤
٧	تتخذ الجمعية إجراءاتها من أجل ضمان انتظامنا في العملية التعليمية.	٧٩	٣٦	-	٣٠٩	٢.٦٩	٣
٨	توفر الجمعية برامج للموهوبين منا وذوي القدرات الخاصة.	٥٢	٣٩	٢٤	٢٥٨	٢.٢٤	٧
٩	تعمل الجمعية على تنظيم برامج الإرشاد التربوي المستمر لنا.	٦٣	٤٠	١٢	٢٨١	٢.٤٤	٥

مجموع الأوزان	٢٥٤١
المتوسط المرجح	٢٢.١٠

القوة النسبية	٨١.٨٤

كشفت نتائج الدراسة أن الحقوق التعليمية للطفل قد احتلت مواقع اهتمام المبحوثين على مستويات مختلفة، وهو ما نراه واضحاً في ترتيب الأوساط المرجحة للآراء.

فقد جاء في الترتيب الأول "توفر الجمعية الاحتياجات المتعلقة بالمدرسة وفصول محو الأمية بمتوسط مرجح (٢.٧٩) وهو ما أشارت إليه دراسة شهيرة حمدي محمد رفاعي (٢٠١٠) حيث أن أهم الاحتياجات المدرسية للأطفال غير القادرين تعد عائقاً بسبب زيادة المتطلبات المالية للتعليم من كتب ولوازم دراسية، ولذلك يقرر بعض الآباء بسبب الأعباء المالية عدم إرسال أطفالهم للالتحاق بالمدارس أو اقتصار التعليم على الذكور فقط من أبنائهم.

ويشير الباحث إلى أن تطبيق حقوق الطفل يستهدف تحقيق العدالة والمساواة بين الأطفال غير القادرين مع غيرهم من الأ طفال، ونظراً إلى أن العناية بهم جزء من خطة التنمية الشاملة، فإنه يتضح لنا في ضوء ذلك أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به الجمعيات الأهلية كإحدى منظمات المجتمع المدني في مساعدة أطفال الأسر الفقيرة اقتصادياً في ظل الظروف والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها مجتمعنا المصري، والتي تشير إلى تقلص دور الدولة في ظل سياسة التحرر الاقتصادي والاعتماد على منظمات المجتمع المدني في مساعدتها لمواجهة المشكلات المجتمعية لأفراد الأسر الفقيرة.

أما بالنسبة إلى "توفر الجمعية لنا الزي المدرسي وتدفع مصروفاتنا الدراسية" فقد جاء في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢.٧٠) ويتفق مع ما أشارت إليه دراسة صافيناز محمد أبو زيد (٢٠٠٦) حيث تشير إلى أن لمؤسسات المجتمع المدني إسهامات واضحة لدعم حقوق الطفل التعليمية التي تتمثل في التعرف على احتياجات الطلاب والعمل على إشباعها لتذليل العقبات التـ ي تمنعهم من الاستفادة بخدمات المدرسة نظراً لاهتمام تلك المؤسسات بأن يكون لها دور في عملية التنشئة الاجتماعية، ومساعدة الطلاب على الاستفادة من العملية التعليمية دعماً لحقوقهم ودورها في توفير الاحتياجات المدرسية للأطفال تتمثل في الالتزام بدفع تكاليف التعليم وتوفير الزي المدرسي وذلك تحقيقاً للعدالة والمساواة بين الأطفال.

ويشير الباحث إلى ضرورة الاهتمام بإقامة علاقات تعاونية بين الجمعيات الأهلية مع بعضها وبينها وبين المؤسسات الحكومية، حيث أن التعاون بين المنظمات شرط ضروري لنجاح البرامج والخدمات بشكل أفضل، مما يعود بالنفع في النهاية على المستفيدين من خدمات تلك المؤسسات.

في حين جاء في الترتيب الثالث "تتخذ الجمعية إجراءاتها من أجل ضمان انتظامنا في العملية التعليمية" بمتوسط مرجح (٢.٦٩)، ويرى الباحث في ذلك أن للجمعيات الأهلية دوراً هاماً في مساعدة الأطفال على الانتظام في العملية التعليمية، وذلك من خلال توفير الجمعيات الأهلية احتياجات الأطفال للاستمرار في التعليم، والتي منها على سبيل المثال توفير الرسوم الدراسية للمدرسة، والعمل على التوجيه والإرشاد المستمر للطلاب، سواء فيما يتعلق بالجوانب التعليمية أو السلوكية لتشجيعهم على الاستمرار في التعليم، مع ضرورة الاهتمام بالاتصال المستمر مع الآباء والمعلمين من أجل المساعدة في حل المشكلات التي تواجه الطلاب وتعوقهم عن الانتظام في العملية التعليمية. وقد أكدت دراسة إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠١) ضرورة تدعيم العلاقة بين الأسرة والمدرسة والجمعيات الأهلية الموجودة في المجتمع المحلي للاستفادة من خدماتها لصالح الطلاب، وذلك دعماً لدور الجمعيات الأهلية في مواجهة التحديات المرتبطة بالتعليم في الوقت الراهن .

وبالنسبة للترتيب الرابع جاء "تتعاون الجمعية مع جهات خارجية من أجل دعم حقوقنا التعليمية"، بمتوسط مرجح (٢.٦٣). ويشير الباحث إلى أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال وضع تصورات لآليات الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية لدعم حقوق الطفل، وقد أكدت دراسة إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠١) على أهمية التعاون والمشاركة المجتمعية بين أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وقد أشارت الدراسة إلى ضرورة إصدار وتفعيل التشريعات اللازمة لتحقيق وتنظيم المشاركة الفعالة لجهود الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية في الأنشطة التربوية والتعليمية لدعم حقوق الطفل، وذلك تحت مظلة القوانين والقرارات الوزارية ذات الصلة بحيث تتم هذه الأنشطة داخل المؤسسات التعليمية وفقاً لضوابط النظام التعليمي، حيث أن التعاون بين المنظمات شرط ضروري لنجاح البرامج والخدمات، لأنه يتيح فرصة الاستفادة من التسهيلات الموجودة عند الآخرين، ويتيح فرصة تبادل المعلومات والحقائق والتنسيق بين البرامج لمنع ازدواجيتها مما يزيد من فرصة استفادة المستفيدين من تلك البرامج، وهو ما أشارت إليه دراسة تومادر أحمد صادق (٢٠٠٠).

كما جاء في الترتيب الخامس "تعمل الجمعية على تنظيم برامج للإرشاد التربوي المستمر للأطفال" بمتوسط مرجح (٢.٤٤)، وقد أكدت دراسة صافيناز محمد أبو زيد (٢٠٠٦) ضرورة الاهتمام بالطالب ككل متكامل، وتشجيعه على الانتظام في العملية التعليمية، وعدم التسرب من التعليم وذلك من خلال إعداد البرامج المختلفة التي تهدف إلى تدعيم عملية التوجيه والإرشاد التربوي للأطفال، وذلك لإكساب الطلاب التفكير السليم ومعاونتهم على التوافق داخل وخارج المدرسة.

بينما جاء في الترتيب السادس "تحرص الجمعية على إلحاق المتسربين منا بفصول محو الأمية" بمتوسط مرجح (٢.٣٦)، ويرجع اهتمام الجمعيات الأهلية بتعليم الأطفال المتسربين إلى أن الحق في التعليم حق منصوص عليه في المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (!٩٤٨) وهو وسيلة لا غنى عنها لتحرير وحماية حقوق الإنسان الأخرى، فكفالة الحق في التعليم تعزز فرص الأفراد في الحصول على حقوقهم الأخرى وتمتعهم بها، ولذلك فإن الاهتمام بالتعليم ليس قاصراً على منظمات المجتمع فقط، بل أن منظمة الأمم المتحدة اتخذت عقداً لمحو الأمية من (٢٠٠٣-٢٠١٢) فرصة هامة للتركيز على محو الأمية ومواجهة التسرب من التعليم.(٧٩)

في حين احتل الترتيب السابع "توفر الجمعية برامج خاصة للموهوبين منا وذوي القدرات الخاصة" بمتوسط مرجح (٢.٢٤)، وقد يرجع قلة اهتمام الجمعية بتوفير الرعاية للأطفال الموهوبين إلى اهتمام المسئولين بتلك الجمعيات والمسئولين في المجتمع بصفة عامة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال غير القادرين لأنهم بحاجة إلى من يساعدهم ويقدم لهم الدعم لإشباع احتياجاتهم، ولكن في حقيقة الأمر لابد لمنظمات المجتمع المدني ومختلف المؤسسات الاهتمام بدعم الطفل المبدع والاهتمام بما يقدمه وتقدير نتائج إبداعه، حيث أن تقبل الشخص المبدع يعتبر سنداً نفسياً له يساعده على الاستمرار.

كما يرى الباحث أن المجتمع الواعي لمستقبله هو الذي يحرص على الاهتمام بالأطفال الموهوبين، ويساعدهم من خلال إفساح المجال أمامهم لإبراز مواهبهم وتنميتها، عن طريق توظيف كل الإمكانيات الممكنة لصالحهم، فيحقق الخير للفرد والمصلحة للمجتمع ككل.

بينما جاء في الترتيب الثامن "يوجد تواصل مستمر بين الجمعية ومدارسنا وفصول محو الأمية" بمتوسط مرجح (٢.٢٢) حيث أشارت دراسة إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠١) إلى أن ذلك الاتصال يجب أن يتضمن دعم المدارس للجمعيات الأهلية بالبيانات

المتعلقة بأسر التلاميذ غير القادرين والأطفال ذوي المستوى الدراسي الضعيف، وذلك لإلحاقهم بمجموعات تقوية بالجمعية لرفع مستواهم الدراسي. كما أكدت دراسة تومادر صادق (٢٠٠٠) إلى أهمية إنشاء شبكات اتصال بين الجمعيات الأهلية وغيرها من المؤسسات في المجتمع، مما يساعد على إيجاد برامج عمل مشتركة تعطي الفرصة للتأثير في أكبر قدر ممكن من المواطنين، وإشباع أكبر قدر من الاحتياجات المجتمعية، مما يزيد أيضاً من كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين من خدمات تلك الجمعيات.

في حين جاء في الترتيب التاسع والأخير "تنظم الجمعية لنا فصول تقوية لمساعدتنا دراسياً" بمتوسط مرجح (٢.٠٢) وقد أشارت دراسة إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠١) إلى ضرورة توفير الجمعيات الأهلية مجموعات تقوية للأطفال غير القادرين، وذلك من خلال الاستعانة بقدامى المدرسين كمتطوعين للتدريس في مقر الجمعية، أو بالاستعانة بمتطوعين من الخريجين للتدريس، بالإضافة إلى فتح مقر الجمعية في فترة الأجازات الصيفية لإعداد التلاميذ ذوي المستوى الدراسي الضعيف للدراسة فترة الصيف، وذلك إسهاماً من الجمعيات الأهلية لدعم حقوق الطلاب التعليمية.

[٥] تحليل وتفسير النتائج المرتبطة بخدمات الجمعيات الأهلية لدعم الحقوق الثقافية لطفل الشارع:

جدول (١٩)

يوضح خدمات الجمعية المرتبطة بدعم الحقوق الثقافية لطفل الشارع

م	العينة / الخدمات	ن = ١١٥					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	توجد بالجمعية مكتبة تتضمن قصص وكتب متنوعة.	٨٠	-	٣٥	٢٧٥	٢.٣٩	٥
٢	يتوفر بالجمعية متخصصين لوضع البرامج الثقافية.	٣٥	٥٤	٢٦	٢٣٩	٢.٠٨	٨
٣	تنظم الجمعية برامج وأنشطة ثقافية مختلفة.	٦٨	٤٧	-	٢٩٨	٢.٥٩	٣
٤	تعقد الجمعية ندوات ثقافية في موضوعات متنوعة تهمنا.	٧٦	٣٣	٦	٣٠٠	٢.٦١	٢
٥	تنظم الجمعية برامج ثقافية تتيح لنا فرصة التعبير عن الرأي.	٨٨	١٦	١١	٣٠٧	٢.٦٧	١
٦	يتوفر بالجمعية دورات لتنمية مهاراتنا الفنية.	٤٤	٦٠	١١	٢٦٣	٢.٢٩	٧
٧	تعمل الجمعية على دراسة الاحتياجات الثقافية.	٥٩	٥٦	-	٢٨٩	٢.٥١	٤
٨	أتابع البرامج التليفزيونية أثناء الراحة بالجمعية.	٢٠	٢٨	٦٧	١٨٣	١.٥٩	٩
٩	تعمل الجمعية على تحفيز المشاركة في البرامج الثقافية.	٤٩	٥٥	١١	٢٦٨	٢.٣٣	٦
١٠	تتيح الجمعية لنا فرصة اختيار البرامج الثقافية.	٤٩	٥٥	١١	٢٦٨	٢.٣٣	٦م

مجموع الأوزان	٢٦٩٠

المتوسط المرجح	٢٣.٣٩
القوة النسبية	٧٧.٩٧

كشفت نتائج الدراسة أن الحقوق الثقافية للطفل قد احتلت مواقع اهتمام المبحوثين على مستويات مختلفة نراها واضحة في ترتيب الأوساط المرجحة للآراء.

فقد جاء "تنظم الجمعية برامج ثقافية تتيح لنا الفرصة للتعبير عن الرأي" في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٢.٦٧)، ويرجع ذلك إلى أن الطفل يحتاج إلى أن يشعر باحترامه لذاته وأنه جدير بالاهتمام، ويستطيع تحقيق ذاته والتعبير عن نفسه في حدود قدراته وإمكانياته، وسيحقق الإحساس من خلال توفر البرامج الثقافية المختلفة التي تساعد الطفل في التعبير عن آراءه وميوله باستخدام صور التعبير المختلفة لبناء ثقته بنفسه واكتساب المعارف والمهارات المتعلقة باتخاذ القرارات والتواصل مع الآخرين، وهو ما أكدت عليه دراسة نرمين إبراهيم حلمي (٢٠٠٥).

ويشير الباحث إلى ضرورة احترام حق الطفل في التعبير عن نفسه بحرية، ولتعزيز هذا الحق يجب أخذ وجهات نظره بعين الاعتبار في جميع المسائل التي تخصه عن طريق إعطاء آرائه حق قدرها تبعاً لسنه، كما يجب تغذية طاقات الطفل وقدراته الإبداعية وإعطاؤه الفرصة للتعبير عنها حتى يتمكن من المشاركة الفعالة في تشكيل بيئته ومجتمعه.

أما بالنسبة لـ "تعقد الجمعية برامج ثقافية في موضوعات متنوعة تهمنا" فقد جاءت في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢.٦١). ويشير الباحث إلى أن إعداد وتنظيم المسابقات الثقافية للأطفال تؤدي إلى تحفيز وتشجيع الأطفال على القراءة والإطلاع، كما تسهم في زيادة حصيلتهم المعرفية نتيجة تبادل المعارف والمعلومات المختلفة بينهم، مما يؤدي إلى توعيتهم بضرورة الاهتمام بحقوقهم واحتياجاتهم الثقافية ومحاولة إشباعها.

في حين جاء في الترتيب الثالث "تنظم الجمعية برامج وأنشطة ثقافية مختلفة بصفة دائمة" بمتوسط مرجح (٢.٥٩) مما يشير إلى ضرورة توفر الموارد والإمكانيات اللازمة للتنفيذ، وأي تحويل البرامج والسياسات التي تضعها الجمعية من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، ولذلك يجب التأكد أولا من مدى توافر تلك الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الثقافية المختلفة بصفة دائمة، حيث أنها من أهم المعوقات التي يمكن أن تواجه ممارسة الأنشطة المختلفة بصفة دائمة، كما يعتبر عدم توفر أماكن مناسبة لممارسة الأنشطة بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المادية لتنفيذ البرامج المختلفة من أهم تلك المعوقات.

كما جاء في الترتيب الرابع "تعمل الجمعية على دراسة الاحتياجات الثقافية لنا" بمتوسط مرجح (٢.٥١)، ويرجع ذلك إلى أن الجمعية هي المعنية بوضع السياسات والخطط والبرامج وعليهم إعداد تلك البرامج في ضوء احتياجات الأطفال بما يتناسب مع ميولهم وقدراتهم حتى تتمكن تلك البرامج من تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها. كما أن مسئولية تنشئة الطفل ثقافياً تقع على عاتق كل من المدرسة والأسرة والجمعيات الأهلية، وأن المتطلبات التي يحتاج إليها الإعداد الثقافي للطفل تبدأ بضرورة دراسة هذه الاحتياجات وكيفية إشباعها لمساعدة الطفل على تكوين شخصيته وثقافته في المستقبل.

بينما جاء في الترتيب الخامس "يوجد بالجمعية مكتبة تتضمن قصص وكتب متنوعة" بمتوسط مرجح (٢.٣٩)، ويرجع ذلك إلى أن الجمعية لديها الفرصة للتعامل مباشرة مع الأطفال وأولياء أمورهم، مما يتيح التعرف على احتياجات الأطفال الفعلية ومتطلباتهم لدعم حقوقهم الثقافية، بالإضافة إلى وجود مكتبة بالجمعية تساهم في زيادة ثقافة الأطفال باعتبارها وسيلة مفيدة للحصول منها على المعلومات والمعارف المتنوعة، ويمكن استغلال ما بها من معلومات في إعداد مسابقات مختلفة بين الأطفال؛ منها تشجيع الأطفال على

تلخيص أحد الكتب ويحصل أفضلهم على جائزة أو إعداد مسابقات في المعلومات التي تتضمنها كتب المكتبة لتشجيع الأطفال على القراءة بوعي وتركيز، من خلال ذلك يمكن للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالجمعيات الأهلية لدعم حقوق الطفل الثقافية بأكثر من وسيلة.

أما بالنسبة لـ "تتيح الجمعية لنا فرصة اختيار البرامج الثقافية" فقد جاء في الترتيب السادس بمتوسط مرجح (٢.٣٣)، ويرجع ذلك إلى أهمية إعطاء فرصة للأطفال للتعبير عن آرائهم بطريقة حرة، فذلك التعبير هو وسيلة لفهم وإدراك شخصية الطفل، فنمن خلاله يستطيع الطفل أن يشعر بالاهتمام والاحترام من الآخرين، كما يستطيع أن يعبر عن نفسه في حدود قدراته وإمكانياته بما يشعره بمكانته التي تعزز وتؤكد تحقيقه لذاته وسط الآخرين.

بالإضافة إلى أن آراء الطفل في الخدمات الثقافية المقدمة سينظر لها العاملون بالجمعيات الأهلية بعين الاعتبار نظرا إلى أن الأطفال هم المستفيدون من تلك الخدمات والبرامج، وأن عدم إشباعها لاحتياجاتهم سيؤدي إلى عم تحقيق أهدافها المرجوة.

في حين جاء في الترتيب السادس أيضا "تعمل الجمعية على تحفيزنا للمشاركة في الأنشطة الثقافية" بمتوسط مرجح (٢.٣٣)، ويرجع ذلك إلى ضرورة تقرير مبدأ المشاركة وحق الأطفال في المعرفة وإبداء آرائهم في الخدمات المقدمة لهم ومساعدتهم على التمكين بالمطالبة بحقوقهم، حيث لا يمكن تصور الطفل كونه متلقيا سلبيا لكل ما يعرض عليه، فمشاركة الطفل تعني نبذ محاولة الطفل للتمركز حول ذاته والعزلة عن الآخرين، لذلك يجب تشجيع مشاركة الأطفال وتحفيزهم للمشاركة في الأنشطة المختلفة.

بينما احتل في الترتيب السابع "توفر الجمعية دورات لتنمية مهاراتنا الفنية" بمتوسط مرجح (٢.٢٩)، وهو ما أشارت إليه دراسة نرمين إبراهيم حلمي (٢٠٠٥) من ضرورة تحديث المعلومات والخدمات الثقافية المقدمة للأطفال بصورة مستمرة، وذلك عن طريق تجميع نتائج الدراسات والبحوث الخاصة بتنمية ثقافة الطفل والاستفادة منها في تطوير البرامج المقدمة، كما أشارت إلى ضرورة تحديد أولوية البرامج الثقافية التي يمكن أن تقدم للطفل مع تصميم برامج ثقافية تقابل الاحتياجات المتجددة لتنمية الطفل ثقافيا.

أما بالنسبة للترتيب الثامن جاء "تتوفر بالجمعية المتخصصين لوضع البرامج الثقافية" بمتوسط مرجح (٢.٠٨) وهو ما جاء مع ما اتفقت عليه دراسة نرمين إبراهيم حلمي (٢٠٠٥) من ضرورة توفير خبراء ومتخصصين بالجمعيات الأهلية عند وضع الخطط والبرامج المناسبة لتنمية ثقافة الطفل، وذلك للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم في صياغة وإعداد البرامج على أسس ومواصفات علمية توضع خصيصا من حيث الشكل والمضمون لتنمية ثقافة الطفل وتطويرها، وكذلك رعاية قدراته الخاصة ومواهبه المتميزة.

وفي الترتيب التاسع والأخير جاء "أتابع البرامج التليفزيونية أثناء الراحة بالجمعية" بمتوسط مرجح (١.٥٩)، وقد أكدت دراسة محمد محمود عويس (٢٠٠٣) أهمية توفير الوسائل السمعية والبصرية لإشباع الاحتياجات الثقافية للطفل لما لها من تأثير في تكوين شخصية الطفل، لذلك لابد من تبني استراتيجية ثقافية تشارك فيها الوسائط التربوية ووسائل الإعلام في تكريس المفاهيم الأسرية الإسلامية، وتكشف المفاهيم والممارسات الخاطئة التي تنطوي عليها الأعمال والبرامج الثقافية التي تبث عبر القنوات الفضائية وتغزو العقول، على أن يشارك في تنفيذ الاستراتيجية متخصصون في الثقافة والتربية وعلماء النفس والخدمة الاجتماعية والإعلاميون.

ويرى الباحث أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الثقافة في بناء شخصية الطفل، حيث أن شخصية الطفل وليدة الثقافة أولا، فهوية الطفل الوطنية يمكن أن تتشكل من خلال ثقافة

الطفل، لذلك تهتم المجتمعات الواعية لهذه المسألة بثقافة الطفل، خصوصاً ونحن في ظل الصراع العالمي على الهيمنة الثقافية، لذا لابد من الاهتمام والعناية الكاملة بكل ما يبث ويقدم من برامج وأنشطة وخدمات ثقافية يمكن أن تشكل هوية الطفل، إذ أن الاهتمام بثقافة الطفل تعد السبيل للحفاظ على استمرارية الثقافة الوطنية.

[٦] تحليل وتفسير النتائج المرتبطة بخدمات الجمعيات الأهلية لدعم حقوق اللعب والترويح لطفل الشارع:

جدول (٢٠)

يوضح خدمات الجمعية المرتبطة بدعم حقوق اللعب والترويح لطفل الشارع

م	العينة / الخدمات	ن = ١١٥					
		الاستجابات			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
١	توفر الجمعية الأدوات اللازمة لممارسة الأنشطة.	٨٣	٢١	١١	٣٠٢	٢.٦٣	٥
٢	تحرص الجمعية على تنظيم دورات لعرض أهمية الترويح للأسر.	٥٣	٢٨	٣٤	٢٤١	٢.١٧	٦
٣	يتوفر بالجمعية مكان مناسب لممارسة الألعاب المختلفة.	٩٧	١٨	-	٣٢٧	٢.٨٤	٤
٤	تتيح الجمعية لنا فرصة الاشتراك في المسابقات القومية.	٥٢	٢٢	٤١	٢٤١	٢.١٠	٧
٥	تحرص الجمعية على توعية أسرتنا بأهمية اللعب والترويح.	٩٨	١٧	-	٣٢٨	٢.٨٥	٣
٦	تعمل الجمعية على تحفيز المتميزين منا في الأنشطة المختلفة.	١٠٩	٦	-	٣٣٩	٢.٩٥	٢
٧	توفر الجمعية لنا أنشطة ترويحية متنوعة.	١١٥	-	-	٣٤٥	٣.٠٠	١

مجموع الأوزان	٢١٣١
المتوسط المرجح	١٨.٥٣
القوة النسبية	٨٨.٢٤

كشفت نتائج الدراسة أن الحقوق الترويحية للطفل قد احتلت مواقع اهتمام المبحوثين على مستويات مختلفة وهو ما نراه واضحاً في ترتيب الأوساط المرجحة للآراء.

فقد جاءت "توفر الجمعية لنا أنشطة ترويحية متنوعة" في الترتيب الأول بمتوسط مرجح (٣.٠) وقد يرجع ذلك إلى أن بعضاً من تلك الأنشطة يساهم في نمو الأطفال اجتماعياً ووجدانياً، بينما البعض الآخر منها ينمي قدرات الطفل المعرفية مثل القدرة على التركيز.

ويشير الباحث إلى قصور الأنشطة الترويحية المقدمة للأطفال على أنشطة محددة قد يؤدي إلى عدم تناسب تلك الأنشطة مع ميول وهوايات الأطفال، لذلك لابد من الاهتمام بوجود تنوع في الأنشطة، الأمر الذي يجعل من هذا التنوع عامل جذب لعدد كبير من الأطفال وعاملاً لزيادة نسبة النجاح في استمرارية ممارسة تلك الأنشطة بالجمعيات الأهلية.

أما بالنسبة لـ "تعمل الجمعية على تحفيز المتميزين منا في الأنشطة المختلفة" فقد جاء في الترتيب الثاني بمتوسط مرجح (٢.٩٥)، ويرجع اهتمام الجمعية بتحفيز الأطفال المتميزين إلى أنه ليس المهم فقط هو اكتشاف الأطفال المتميزين بل الأهم هو ضرورة تشجيع وتحفيز ورعاية الأطفال المتميزين وتنمية قدراتهم على الإبداع والابتكار، وهو ما أشارت إليه دراسة نيفين صابر عبد الحكيم السيد (٢٠٠٩) حيث أكدت ضرورة تهيئة الفرصة للاهتمام بتحفيز هؤلاء الأطفال لتنمية وصقل مواهبهم وقدراتهم العلمية والأدبية وتمكينهم من الانطلاق بقدراتهم في إطار نظام وبرامج تستثمر إمكانياتهم المتميزة وترعى مواهبهم. كما يرى الباحث أن نجاح أي نشاط يقدر بمقدار جاذبيته للأعضاء، لذلك يجب التأكيد على الاهتمام بالجانب التحفيزي للأطفال لزيادة عضويتهم في الأنشطة المختلفة.

بينما جاء في الترتيب الثالث "تحرص الجمعية على توعية أسرتنا بأهمية اللعب والترويح" بمتوسط مرجح (٢.٨٥)، وقد يرجع ذلك إلى وجود تبيان بين الأسر في الاهتمام بإشباع الحاجات الترفيهية للأطفال، ويمكن أن يرجع عدم الوعي إلى المستوى الطبقي والثقافي للآباء. إذ أن أطفا ل الآباء ذوي المستوى الثقافي والطبقي المرتفع نسبياً هم الأكثر حرصاً على إشباع الحاجات الترفيهية لأطفالهم مثل السماح لهم بالاشتراك في الأنشطة الترفيهية المختلفة، في حين أن أطفال الآباء ذوي المستوى التعليمي المنخفض في الطبقة الدنيا يبعدون كثيراً عن النمط المثالي لإشباع الحاجة من خلال أي من وسائلها المقصودة، ويقتصر إشباعها على طرق ووسائل اللعب التلقائي من خلال الإمكانيات البيئية البسيطة المتاحة.

ويرى الباحث أن على الجمعية استخدام استراتيجية الإقناع مع أولياء الأمور، وذلك من خلال عرض الآثار الإيجابية العائدة على الأطفال من ممارسة الأنشطة الترويحية، حيث أنها وسيلة تربوية واجتماعية ووسيلة لتدعيم علاقة الطفل بأقرانه وتتيح له فرصة إمكانية تعلم متطلبات الاشتراك في جماعة وممارسة أدواره القيادية والتبعية في صورها المبسطة، وذلك بهدف تنمية شعور وتدعيم القيم الإيجابية لأولياء الأمور للاقتناع بأهمية ممارسة أبنائهم للأنشطة الترويحية.

وقد جاء "يتوفر بالجمعية مكاناً مناسباً لممارسة الألعاب المختلفة" في الترتيب الرابع بمتوسط مرجح (٢.٨٤). وقد يرجع ذلك لاهتمام الجمعية بتوفير مكان لممارسة الأطفال الألعاب المختلفة، فإن عليهم الاستفادة من موارد البيئة المحلية المحيطة بالجمعية، وذلك من خلال الاهتمام بالعلاقات التعاونية والتبادلية مع الجمعيات ومنظمات المجتمع الأخرى ليتم استكمال ما تحتاج إليه كل منظمة من المنظمات الأخرى على أن تكون المصالح المشتركة لكلا الطرفين واضحة بحيث تسعى كل منظمة إلى التوفيق بين مطالبها ومطالب المنظمة الأخرى. وهذه العملية تحتاج إلى خبرة لإتمام عملية التبادل وتحقيق أهدافها المطلوبة. وهذه الخبرة لابد أن تكون متوفرة لدى الأخصائيين والعاملين بتلك الجمعيات.

أما عن "توفر الجمعية الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة" فقد احتل الترتيب الخامس بمتوسط مرجح (٢.٦٣)، ويرجع هذا لضرورة توافر الإمكانيات المادية إلى أن ندرة التمويل للجمعيات الأهلية من أهم المعوقات التي تحد من حركة- أو قد تقلل من- إسهام الجمعيات لممارسة أنشطتها، فالتمويل عصب الحياة لتلك المنظمات، فمن خلاله تستطيع الجمعية ممارسة أنشطتها والتخطيط للتوسع في خدماتها وتطوير برامجها لتحقيق أهدافها، وهو ما أشارت إليه دراسة إقبال الأمير السمالوطي (٢٠٠١) وصافيناز محمد أبو زيد (٢٠٠٦).

ويرى الباحث إمكانية التغلب على ذلك من خلال انضمام الجمعية إلى شبكة مكونة من مجموعة منظمات غير حكومية، فمن خلال التشبيك يمكن للجمعيات الأهلية اكتشاف طرق جديدة ومبتكرة تساعد على مواجهة المشكلات التي تعوق إسهاماتها في القيام بأدوارها. كما أنها تطرح إطارا تضامنيا لتفعيل الدور وتقديم المساندة للجمعيات الأهلية، إذ أن إقامة الشبكات من شأنه توحيد موارد وإمكانيات مختلف أعضاء الشبكة وتوطيد العلاقة والروابط بينهم مما يساعد على تحقيق أهداف الجمعيات أعضاء الشبكة.

بينما جاء في الترتيب السادس "تحرص الجمعية على تنظيم دورات تعرض أهمية الترويح للأسر" بمتوسط مرجح (٢.١٧)، وقد يرجع اهتمام عدم وجود اهتمام من جانب الجمعية بتوفير فرص المشاركة في المسابقات الرسمية إلى عوامل عديدة متداخلة، منها عدم توافر الأطفال المتميزين في ممارسة الأنشطة المختلفة بالجمعية، بالإضافة إلى عدم استجابة أولياء الأمور لممارسة أطفالهم للأنشطة الترويحية بالجمعية مما يؤدي إلى عدم موافقتهم على مشاركة أبنائهم في المسابقات الرسمية التي تتطلب توفير الوقت والجهد لها من جانب الأطفال، وهو ما لا يجد استجابة إيجابية من جانب أولياء الأمور، نظرا لعدم وعيهم بأهمية الاشتراك في تلك الأنشطة واعتقادهم بعدم وجود عائد لأطفالهم في الاشتراك في تلك المسابقات، ولذالك يجب التأكيد على ضرورة إعداد دورات تدريبية لزيادة وعي أولياء الأمور بأهمية ممارسة الأنشطة الترويحية للأطفال.

ويرى الباحث أن حصول البعد الخاص بإتاحة الفرصة للأطفال للمشاركة في المسابقات القومية على الترتيب الأخير يرجع إلى أن جميع الأبعاد الثقافية السابقة هي العوامل التي أدت إلى عدم الاهتمام بذلك البعد، حيث أن الاهتمام بإعداد دورات تدريبية لأولياء الأمور، وحرص الجمعية على تحفيز الأطفال المتميزين بمكافأتهم، وحرص الجمعية على تحفيز أولياء الأمور بأهمية الترويح ينتج عن الاهتمام من جانب أولياء الأمور والأطفال وتشجيع الأخصائيين والعاملين بالجمعيات والأطفال للمشاركة في المسابقات الرسمية.

حادي عشر: النتائج العامة ومستخلصات الدراسة:

[١] النتائج المرتبطة بخصائص مجتمع الدراسة من أطفال الشوارع:

أسفرت نتائج الدراسة أن غالبية أطفال الشوارع من الذكور، ودلت النتائج أن أغلب أعمار الأطفال الذين اشتملتهم الدراسة يقع في الفئة العمرية من (١٤-١٨) سنة، واتضح أن أعلى نسبة كانت في الفئة العمرية من (١٤-١٦) سنة .

- أوضحت نتائج الدراسة أن أغلبية أطفال الشوارع ينتمون إلى المدينة أو الحضر، وأن معظم هؤلاء الأطفال جاءوا إلى الجمعيات الأهلية التي تهتم برعايتهم من خلال الأصدقاء.

أظهرت نتائج الدراسة أن العدد الأكبر من هؤلاء الأطفال مقيمين إقامة دائمة بالجمعيات.

- أكدت نتائج الدراسة أن الجزء الأعظم من هؤلاء الأطفال قد تركوا اسرهم منذ أكثر من (٤) سنوات .
- كشفت نتائج الدراسة عن تدني الحالة التعليمية لأطفال الشوارع، وأن الغالبية العظمي منهم تسرب من دور التعليم، والذين تعلم منهم لم يستكمل غالبيتهم المرحلة الابتدائية ، كما تبين من نتائج الدراسة ارتفاع عدد أفراد أسر أطفال الشوارع ، فمعظم الأسر تحتوي على (٦ فأكثر).
- أوضحت نتائج الدراسة عن انخفاض الحالة التعليمية والمهنية لآباء هؤلاء الأطفال وغالبيتهم أميين، كما أن أغلبهم من شريحة "عمال اليومية. وكذلك انخفاض الحالة

التعليمية والمهنية لأمهات هؤلاء الأطفال فمعظمهن أميات، كما أنهن ربات منازل.

- كشفت نتائج الدراسة أن غالبية أسر أطفال الشوارع تعتمد على الأب كمصدر للدخل، ويعد هذا الدخل قليلاً لأنه ناتج عن العمل في مهن متواضعة، مما يؤثر على المستوى المعيشي لهؤلاء الأطفال، ويعتبر عاملاً رئيسياً لدفعهم إلى اللجوء للشارع هرباً من الفقر.
- أوضحت نتائج الدراسة أن معظم هؤلاء الأطفال أفادوا بأن أسرهم تعيش في مساكن، وأغلبهم أجاب بأن هذه الوحدات مشتركة .

[٢] النتائج المرتبطة بدور الجمعيات الأهلية في دعم حقوق أطفال الشوارع:

- أبرزت نتائج الدراسة أن أكثر أدوار الجمعيات المرتبطة بدعم حقوق الطفل المدنية والاجتماعية قد تحددت في "تقديم خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي للأطفال"، وجاء في المرتبة الثانية حرص الجمعية على تنمية وعي الأسر بالأساليب المناسبة لتربية ورعاية الأطفال.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أدوار الجمعيات الأهلية في دعم الحقوق الصحية للأطفال قد تمثلت في "حرص الجمعيات على توفير وجبات غذائية نظيفة لكل طفل، وجاء في نفس المرتبة حرص الجمعية على توفير خدمات الكشف الطبي الدوري على الأطفال.
- أوضحت نتائج الدراسة أن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية لدعم حقوق الطفل التعليمية قد تمثلت في "حرص الجمعيات الأهلية على توفير الاحتياجات المتعلقة بالمدرسة وفصول محو الأمية"، وما يرتبط بذلك من توفير الزي المدرسي وسداد المصروفات الدراسية.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية في دعم الحقوق الثقافية لطفل الشارع ، أن الجمعية تنظم برامج ثقافية لإتاحة الفرص لهم للتعبير عن آرائهم.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن أهم الأدوار التي تمارسها الجمعيات الأهلية في دعم حقوق الطفل الترويحية قد تمثلت في توفير الجمعيات الأهلية لأنشطة ترويحية متنوعة للأطفال، وكذلك تحفيز المتميزين منهم في الأنشطة .

Abstract

An Analytical Study of the Role of NGOs in Supporting the Rights of Street Children (A Study on Alexandria Press)

By Mohamed El-Sayed Halawa

The danger of the spread of the problem of street children lies in the fact that these children are subjected to various forms of physical, sexual and psychological abuse, as well as the denial of the building of healthy social relations, as well as the denial of the minimum level of food, housing, education and health. Which requires the need to provide systematic efforts, policies and programs to reduce the risk of victimization that violates the Convention on the Rights of the Child, which is a coherent structure, to regulate all the affairs of childhood.

The studies and research have emphasized the need for NGOs to plan programs, participate in the development of specific mechanisms and methods for the defense of the rights of the child, develop programs to implement them and invite international organizations to support the rights of the child. These programs, especially after the Ministry of Social

Solidarity to ensure that some non-governmental organizations contribute to the implementation of their responsibilities and acts on behalf of the agencies in areas that are supposed to be carried out by the government.

Based on the above, the subject of the study and its main problem is determined in analyzing and monitoring the actual reality of the services of the NGOs associated with supporting the rights of street children to identify their actual role and the related obstacles that prevent the support of street children and their rights.

The researcher relied on the methodology of the social survey in the sample on children living in the centers of street children, as well as a study of the status of some NGOs working in the field of street children's care. The current study was based on the following tools:

A questionnaire form on the role of NGOs in supporting the rights of street children.

B - The case study of some NGOs working in the field of street children care.

Open interviews with specialists and managers of associations.

The results of the study resulted in:

• The majority of the children included in the study are in the age group (١٤-١٨ years).

• Most of these children came to NGOs caring for them through friends.

• The most important role of associations related to the promotion of the civil and social rights of the child has been defined in the provision of psychosocial counseling services for children.

• The most important roles of NGOs associated with supporting the health rights of children were the concern of the associations to provide clean meals for each child, and in the same order the Association is keen to provide periodic medical services for children.

• The most important role played by NGOs in support of children's educational rights has been the "commitment of NGOs to provide school and literacy needs" and the associated provision of uniforms and payment of tuition fees.

• The most important role played by NGOs in supporting children's cultural rights is that the Society organizes cultural programs to provide opportunities for children to express their views.

• The most important role played by NGOs in support of children's recreational rights has been to provide NGOs with recreational activities for children, as well as motivate those who excel in activities.

الهوامش

(١) محمد السعيد الدقاق، الحماية القانونية للأطفال في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، المؤتمر القومي حول اتفاقية حقوق الطفل، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص١.

(٢) عادل عازر، نحو تفعيل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر نحو مجتمع جدير بالأطفال، مركز دعم حقوق الطفل، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص١.

(٣) فاطمة شحاتة أحمد زايد، مركز الطفل في القانون الدولي العام ، دار الخدمات الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢.
(٤) اليونيسيف، الأطفال أولا، الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه لعام ١٩٩٠، مكتب اليونيسيف الإقليمي بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٩٠، ص ص٩-١٠.
(٥) مجموعة المنظمات غير الحكومية لحقوق الطفل، أجندة حقوق الطفل للعقد القادم، المجلس الخاص بالأطفال، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠١، ص١.
(٦) نجوى علي عتيقة، حقوق الطفل في القانون الدولي ، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٢.
(٧) إسماعيل صبري عبد الله، موقع الطفولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير عن المؤتمر القومي حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، إعداد منظمة الأمم المتحدة للأطفال، يونيسيف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص١١٦.
(٨) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦، القاهرة، ٢٠٠٦.
(٩) أحمد صديق ومصطفى سامي قنديل، الدراسة الميدانية للظروف المعيشية لأسر أطفال الشوارع في مبادرة المدينة لرعاية أطفال الشوارع، ج٢، مركز حماية وتنمية الطفل وحقوقه، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١.
(١٠) عادل عازر، حماية الأطفال المعرضين للخطر، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد ٩، مجلد ٣، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص١٣-١٤.
(١١) اليونيسيف، وضع الطفولة والأمومة في مصر- تحليل على أساس الحقوق، اليونيسيف، القاهرة، ٢٠٠٣.
(١٢) قانون الطفل رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦) والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة (٢٠٠٨).
(١٣) سامي عصر، جهود المجلس العربي للطفولة والتنمية لفئة الأطفال ذوي الظروف الصعبة، برنامج تدريب للباحثين الشباب في مجالات الطفولة، (ورشة عمل)، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، من٢-٢٥ نوفمبر ١٩٩٩، ص٤٠.
(١٤) http//www.ahhewal.org.
(١٥) Unicef; Learning or Labouringm, Florence, ١٩٩٩, P.٢٣.
(١٦) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٤٢٤٨، ٢٠٠١/٦/٢٨، ص٢.
(١٧) http//www.nour.aftfal.org.
(١٨) نيفين القباج، دراسة اجتهادية لوصف الوضع الحالي لموضوع أطفال الشوارع في مصر، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، القاهرة، اليونيسيف، ٢٠٠٤، ص١.
(١٩) لمزيد من التفاصيل أنظر:
- Emile Ieckman, Maternal Depression, Social Behavior, Contextual Risk and Child Behavior Problem, Ph.d., Columbia University, ٢٠٠٤
- Elizabeth Dorothy, Health and Social Service Professionals Contact with High- Risk Children, Canada, the University of Regino, ٢٠٠٢
(٢٠) أحمد شفيق السكري، المدخل في تخطيط الخدمات الاجتماعية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٩، ص٢٢.
(٢١) يحيى حسن درويش، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، الشركة العالمية للنشر لونجمن، ١٩٩٨، القاهرة، ص١١٣.
(٢٢) أحمد شفيق السكري، مرجع سابق.
(٢٣) علاء عبد العزيز، حقوق الإنسان في مقررات التعليم الأساسي في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٣٥.
(٢٤) Kutchins Herb, Does the Fiduciary, Relation Ship Guarantee a Right to Effective Treatment, Journal of Social Work Practice, California State, Vol.٨, ٢٠٠٢.
(٢٥) السيد أحمد المخزنجي، الطفل العربي واقعه وحاجاته، ط١، دار التحرير، الزقازيق، ١٩٩٧، ص٤٣.
(٢٦) رئاسة مجلس الوزراء، المجلس القومي للطفولة والأمومة، قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦.
(٢٧) الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، دار إلياس المصرية للطباعة والنشر، اليونيسيف، ١٩٨٩، ص١.
(٢٨) جون إس. جيبسون، (ترجمة): سمير عزت نصار، معجم قانون حقوق الإنسان العالمي، دار النسر للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص٥٦.

(٢٩) جامعة الدول العربية، الإطار العربي لحقوق الطفل، عمان، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية، ٢٠٠١، ص١٩.
(٣٠) Mary Ellen, Risk and Protective Factors Association with Social Resilience in Homless Youth, Ph.D., University of South Mississippi, Dissertation Abstracts International, Vol.٥٧, No.١, ٢٠٠٠, P.٢٢٢٨.
(٣١) United Nation, The Right Child in the World, New York, United Nation Press, ١٩٨٥, P.١١٥.
(٣٢) Unicef, The State of the World's Children, New York, ١٩٨٩, P.١٣١.
(٣٣) البنك الدولي، نحو استراتيجية لتخفيض الفقر، مجلة الطفولة والتنمية، ع٥، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٤.
(٣٤) قانون الطفل رقم (١٢) لسنة (١٩٩٦) والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة (٢٠٠٨).
(٣٥) مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، إتراك، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٥٠.
(٣٦) يحيى حسن درويش، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، الشركة العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ١٩٩٨، ١١٣.
(٣٧) القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.
(٣٨) أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثاني- الأنساق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص١.
(٣٩) محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص٤٧-٤٨.
(٤٠) حسين حسن سليمان وآخرون، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٧٦.
(٤١) محمد عارف، تالكوت بارسونز رائد البنائية الوظيفية المعاصرة في علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٢٨٨.
(٤٢) حسين عكوش، المسئولية المدنية في القانون المدني، الدار القومية للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢٧.
(٤٣) فاتن محمد عامر عبد الحافظ، ممارسة نموذج الحياة في خدمة الفرد لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى أطفال الشوارع، المؤتمر العلمي العشرون الخدمة الاجتماعية بين المتغيرات المحلية والعالمية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، من١١-١٢ مارس ٢٠٠٧، ص٢٢٣.
(٤٤) Parsons, Tacott, Structure and Process in Modern Societies, Free Press of Glencoe, ١٩٦٠, P.١٨٦.
(٤٥) محمد سعيد فرح، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص٤٤٣.
(٤٦) تومادر أحمد صادق، العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق الأهداف- دراسة مطبقة على المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة في علاقتها بالمنظمات الاجتماعية الأخرى بمحافظة القاهرة، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد التاسع، ٢٠٠٠.
(٤٧) إقبال الأمير السمالوطي، دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، العدد١٢، ٢٠٠١.
(٤٨) محمد محمود إبراهيم عويس، الإدارة في المنظمات غير الحكومية "رؤية تحليلية"، المؤتمر العلمي السابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٤.
(٤٩) محمد رشدي محمد، المعوقات التي تواجه المؤسسات العاملة في مجال رعاية أطفال الشوارع- تصور مقترح لدور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهتها، حلوان، المؤتمر العملي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥، ص٦٢٣.
(٥٠) نرمين إبراهيم حلمي إبراهيم، دور شبكة الحقوق الثقافية للطفل في التنسيق بين الحمايات الأهلية لتنمية طفل العشوائيات ثقافيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٤.
(٥١) صافيناز محمد أبو زيد، إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق الحقوق الاجتماعية للإنسان، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٦.

(٥٢) نعمات عبد المجيد موسى، أثر برنامج المهارات الحياتية على التفاعل الاجتماعي لدى طفل الشارع، رسالة ماجستير، كلية رياض الأطفال، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨.
(٥٣) منصور عطية، المشكلات الاجتماعية والنفسية للأطفال المعرضين للخطر- دراسة تحليلية مقارنة بين الرعاية النهارية والرعاية المتكاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٩.
(٥٤) نيفين صابر عبد الحكيم السيد، استخدام أساليب العلاج الأسري لتحسين مستوى اتصال الطفل المعرض للانحراف بأسرته، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد السابع والعشرين، ٢٠٠٩، ص١٤٨٥.
(٥٥) مرفت جمال الدين شمروخ، جهود الإغاثة المحلية وتحقيق أهداف مشروع الخط الساخن لحماية الأطفال المعرضين للخطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٠..
(٥٦) شهيرة حمدي محمد رفاعي، إسهامات المجلس القومي للطفولة والأمومة والجمعيات الأهلية في حماية الأطفال المعرضين للخطر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١٠.
(٥٧) داليا صبري يوسف غنيم، دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تحسين نوعية حياة الأطفال المعرضين للخطر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠١١.
(٥٨) إيمان عبد الرحيم عبد المحسن، دور لجان حماية الأطفال المعرضين للخطر في الدفاع عن حقوقهم في خدمات الرعاية الاجتماعية، دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ٢٠١٤.
(٥٩) محمد المنير أحمد صفي الدين، مراكز الاستقبال المفتوحة ودورها في إعداد وتأهيل أطفال الشوارع، القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠٠٠، ص١٩٢.
(٦٠) المجلس القومي للطفولة والأمومة، مشروع استراتيجية حماية وتأهيل الأطفال بلا مأوى- أطفال الشوارع في جمهورية مصر العربية، القاهرة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، مارس ٢٠٠٦، ص٣٠.
(٦١) جمال محمود محمد أبو العنين- دراسة تحليلية للصعوبات التي تواجه أندية الدفاع الاجتماعي في ممارسة العمل مع جماعات أطفال الشوارع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩١، ص٥٢.
(٦٢) مجموعة من الباحثين، أطفال الشوارع، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٢٠٠١.
(٦٣) محمد محمد أحمد حامد البنا، استخدام طريقة تنظيم المجتمع في مراكز طفل الشارع، رسالة دكتوراه غاير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص١٦٥.
(٦٤) مجموعة من الباحثين، أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص١٢٣.
(٦٥) معلم الشارع هو مصطلح استخدمته منظمة الصحة العالمية في دليل "العمل مع أطفال الشارع"، الوحدة الثانية.

Working with Street Children, Module ٢: Responsibilities of Street Educators, A Training Package on Substance Use, Sexual and Reproductive Health Including HIV/AIDS and STDs. World Health Organization.

(٦٦) Phiilip Dybicz; Interventions for Street Children, "An Analysis of Courrewent Best Practices", Journal of the International Social Work, Vol. ٤٨, No,٦, ٢٠٠٥.
(٦٧) المجلس العربي للطفولة والتنمية، دليل إرشادي تشخيص مشكلة أطفال الشوارع والتعامل معهم، (القاهرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠٠٦)، ص ص١٤٢-١٤٣.
(٦٨) الخط الساخن تم إعداده وتنظيمه واتخاذ الإجراءات الخاصة به عن طريق المجلس القومي للطفولة والأمومة بالمشاركة مع أجهزة مؤسسات المجتمع المدني، وقد تم تحديد رقم تليفون خاص بنجدة الأطفال أو مساعدة ذويهم الذين يواجهون مخاطر تهدد حياة هؤلاء الأطفال وتؤثر في مدى استقرارهم.

– مشروع خط نجدة الطفل. http://www.nccm.org.eg

(٦٩) نصيف فهمي منقريوس، أطفالنا في خطر، أطفال بلا مأوى- عمالة الأطفال- الأطفال المعاقون، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ص١٤٧-١٥٠.

(٧٠) إصدارات جمعية الرعاية الاجتماعية بكرموز الإسكندرية، زيارات ميدانية للجمعية ومقابلة مسئولين فيها.
(٧١) إصدارات جمعية كاريتاس مصر- مكتب الإسكندرية الإسكندرية، زيارات ميدانية للجمعية ومقابلة مسئولين فيها.
(٧٢) إصدارات الجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال بالإسكندرية، زيارات ميدانية للجمعية ومقابلة مسئولين فيها.
(٧٣) إصدارات الجمعية الخيرية لأبناء منطقة جانوتي، زيارات ميدانية للجمعية ومقابلة مسئولين فيها.
(٧٤) إصدارات جمعية قرية الأمل بالإسكندرية، زيارات ميدانية للجمعية ومقابلة مسئولين فيها.
(٧٥) جمعية قرية الأمل، استطلاع رأي حول فاعلية وجود لجنة لتوحيد سياسات التعامل مع أطفال الشوارع، القاهرة، جمعية قرية الأمل، ٢٠٠٢، ص٤.
(٧٦) المجلس القومي للطفولة والتنمية في مصر- تقرير مصر عن تنفيذها للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، القاهرة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، ١٩٩٢.
(٧٧) تقرير التنمية البشرية، بيروت، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.
(٧٨) مؤتمر الإعاقة في الوطن العربي الواقع والمأمول، إطلاق عقد عربي للمعاقين ٢٠٠٣-٢٠١٢، مجلة الطفولة والتنمية، المجلس العربي للطفولة والتنموية، القاهرة، العدد٨، ٢٠٠٢، ص٢٣.
(٧٩) تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع، منظمة الأمم المتحدة والعلوم والثقافة، اليونسكو، فرنسا، ٢٠٠٢، ص١٠.